مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

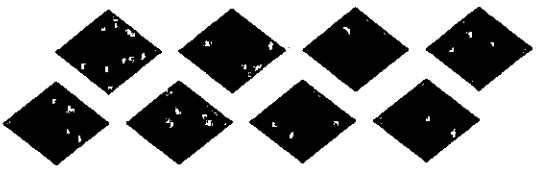

الإيمان وصلة العمل به والأثر المترتب على هذه الصلة

د. حمد الله عويس أبو الحمد
مدرس العقيدة والفلسفة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا

أبحاث

الإيمان وصلة العمل به
والأثر المترتب على هذه الصلة

د. حمد الله عويس أبو الحمد
مدرس العقيدة والفلسفة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا

الحمد لله رب العالمين نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد النبي الهادي الأمين ، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ؛؛؛

لقد احتل البحث في مسألة الإيمان وصلة العمل به مكانا بارزا في الفكر الإسلامي ، منذ أن أثيرت مشكلة الخلاف حول مرتكب الكبيرة بين الخوارج والمرجئة ، هل هم مؤمنون أم كافرون . أم هم بين منزلة بين المنزلتين كما ذهبت المعتزلة ، أم هو مؤمن ناقص الإيمان كما ذهبت أهل السنة . وعن الأثر المترتب على هذا الخلاف من حيث الخلود في النار أم عدم الخلود فيها بين الفرق الإسلامية .

وهكذا نشأ البحث والجدل حول مفهوم الإيمان ومعناه ، هل هو تصديق فقط . أم معه الإقرار باللسان فقط ، أو هو المعرفة فقط , أم هو العمل فقط . مما ترتب على ذلك الخلاف حول حكم العمل وصلته بالإيمان : هل هو ركن أم شطر, أم هو شرط لصحة كمال الإيمان.

لذا قمت بالكتابة عن هذا الموضوع لأهميته . وكثرة الجدال حول هذا الموضوع . وأثر الخلاف بين المسلمين .

فوقع اختياري بتوفيق الله تعالي – علي اختيار هذا البحث .

وجعلته بعنوان : الإيمان وصلة العمل به ، والأثر المترتب على هذه الصلة .

وقد قسمته إلى فصلين :

الفصل الاول : الايمان وصلة العمل به .

وقسمته الي ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حقيقة الإيمان في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني : زيادة الإيمان ونقصانه ، وبيان حقيقة الخلاف فيه .

المبحث الثالث : العلاقة بين الإيمان والإسلام .

الفصل الثاني : الأثر المترتب علي الصلة بين الإيمان والعمل .

وقسمته إلي ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الخلاف حول حكم مرتكب الكبيرة بين الخوارج والمعتزلة وأهل السنة في الدنيا .
المبحث الثاني : الخلاف حول حكم مرتكب الكبيرة بين الخوارج والمعتزلة وأهل السنة في الآخرة .
المبحث الثالث : الخلاف حول الشفاعة لمرتكب الكبيرة بين أهل السنة والمعتزلة

هذا وبالله التوفيق ؛؛؛

الفصل الأول

الإيمان وصلة العمل به

المبحث الأول
تعريف الإيمان لغة وشرعا

تعريف الإيمان لغة :

أصل كلمة إيمان مصدرا من يؤمن إيمانا فهو مؤمن [١] .

وأصل أمن أأمن بهمزتين لينت الثانية وهو الأمن ضد الخوف [٢] .

قال الراغب الأصفهاني : " أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف [٣] .

فمن خلال ما سبق يتبين : أن هناك صلة بين كلمة (الإيمان) وبين مصدرها (أمن) .. حيث أن الأمن لن يحصل ولن يتحقق إلا بوجود الإيمان ، وأن الخوف لا يزول إلا بحياة الإيمان وفاعليته ، وأن طمأنينة النفس لن تحل إلا بوجود الإيمان .

أما تعريف الإيمان لغة : يقول ابن منظور : الإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق ضده التكذيب ، يقال أمن به قوم ، وكذب به قوم .

وقد سئل الخليل بن أحمد : ما الإيمان ؟ قال : هو الطمأنينة [٤] .

ويقول أبو البقاء الكفوي : عن الإيمان إنه : الثقة وإظهار الخضوع , وقبول الشريعة[٥]

ويقول الإمام الباقلاني : " أن حقيقة الإيمان هو التصديق ، والدليل عليه إخبار عن أخوة يوسف عليه السلام . (وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) [٦] أي بمصدق لنا وقول أهل اللغة : فلان يؤمن بالبعث والجنة والنار ، أي يصدق به . وفلان لا يؤمن بعذاب الآخرة ، أي لا يصدق به [٧] .

---

١ - تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ٥١٣/١ تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين ط دار القومية العربية بالقاهرة ط ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م .

٢ - القاموس المحيط للفيروس أبادي ص١٥١٨ ط إحياء التراث العربي بيروت وينظر مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي ص٢٦ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

٣ - المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص٣٥ تحقيق محمد كيلاني ط الحلبي بالقاهرة ط١٣٨١هـ .

٤ - ينظر لسان العرب لابن منظور ١٤٠/١-١٤٤ لمادة أمن تحقيق عبد الله على الكبير وزميليه – ط- دار المعارف بالقاهرة ط١٩٧٩م .

٥ - الكليات لأبي البقاء الكفوي ٣٦١/١ إعداد عدنان درويش وآخرين – ط- منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بسوريا ط ١٩٨١

٦ - سورة يوسف آية : ١٧ .

٧ - الانتصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني ص٥٥ تحقيق محمد زاهد الكوثري –ط- مكتبة الخانجي بالقاهرة –ط ثالثة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م وينظر شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني ص ١٢٦ ط مطبعة مصطفي البابي الحلبي – ط بدون تاريخ , وينظر – شرح المقاصد للامام / سعد الدين التفتازاني ٤١٩/٣ قدم له ووضع حواشية إبراهيم شمس الدين – ط دار الكتب العلمية بيروت ط أولي ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م .

كأن المصدق صار ذا أمن من أن يكون مكذوبا ، أو جعل الغير أمنا عن التكذيب والمخالفة ، ويعدى ، بالباء لاعتبار معنى الإقرار والاعتراف . كقوله تعالى (آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ) [1] . وباللام لاعتبار معني الإذعان والقبول كقوله تعالى حكاية عن أخوة يوسف عليه السلام (وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) [2][3].
فالإيمان لغة : يتضمن التصديق وعدم التكذيب مع الإقرار والاعتراف والإذعان والقبول لما يصدق به المرء من الأمور الاعتقادية .

تعريف الإيمان شرعا :
أما تعريف الإيمان شرعا : فقد اختلف فيه المتكلمون إلى مذاهب عديدة [4] .
أولا : مذهب جمهور الأشاعرة والماتريدية : أن الإيمان هو التصديق بما جاء من عند الله تعالى . أي تصديق الرسول صلي الله عليه وسلم – بالقلب في جميع ما علم من الدين بالضرورة مجيئه به من عند الله تعالى إجمالاً فيما علم إجمالا ، وتفصيلا فيما علم تفصيلا
ثانيا : رأي الإمام أبا حنيفة ومن تبعه : أن الإيمان هو التصديق بالقلب والنطق باللسان .
ثالثا : الكرامية : أن الإيمان :هو الإقرار باللسان فقط .
رابعا : جهم بن صفوان : أن الإيمان : هو المعرفة بالله فقط .
خامسا : مذهب المرجئة : أن الإيمان هو : تصديق واعتقاد –فمن صدق واعتقد فهو مؤمن، وما سوف ذلك من الطاعة فليس من الإيمان .
سادسا : مذهب الخوارج : أن الإيمان هو : عمل الطاعات فرضا أو نفلا .
سابعا : مذهب المعتزلة : أن الإيمان هو عمل الواجبات من صوم وزكاة .
ثامنا : رأي السلف : إلى الإيمان هو التصديق بالجنان والإقرار باللسان والعمل بالأركان . فالفرق بين السلف والمعتزلة والخوارج : أن السلف لم يجعلوا كل الأعمال شرطا في الصحة. بل جعلوا كثيرا منها شرطا في الكمال , بينما جعلت المعتزلة والخوارج الأعمال كلها شرطا في الصحة . فهذا المذهب قريب من المذهب الأول .

وهكذا تعددت المذاهب والآراء حول الإيمان : هل هو التصديق فقط . أم هو الإقرار فقط أم هما معا. أم العمل منفردا . أم هم جميعا. ولذلك تعددت في ثمان مذاهب .
يقول : الإمام التفتازاني : عن سبب انحصار المذاهب في الإيمان إلى ثمانية آراء .

---

١ ـ سورة البقرة آية : ٢٨٥
٢ـ سورة يوسف آية ١٧
٣ ـ شرح المقاصد للإمام / سعد الدين التفتازاني ٤١٩/٣ قدم له ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين – ط دار الكتب العلمية بيروت ط أولي ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م .
٤ ـ ينظر محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للإمام فخر الدين الرازي ص٢٣٧ تقديم طه عبد الرءوف سعد – ط مكتبة الكليات الأزهرية بدون تاريخ . وينظر تفسير الفخر الرازي ٢٣/٢ ط دار الفكر للطباعة والنشر ط١٤١٤هـ والفصل في الملل والأهواء والنحل للإمام ابن حزم الظاهري ٢٢٧/٣ تحقيق د/ محمد إبراهيم نصر ، ود/ عبد الرحمن عميرة –ط دار الجبل بيروت ط ثانية ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص٣٣٢ تحقيق جماعة من العلماء –ط المكتب الإسلامي –ط ثامنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م . وشرح المقاصد ٤١٩/٣-٤٢٢ . ومعارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد للشيخ حافظ بن احمد الحكمي ٢٢/٢ ط دار الفاروق – بالمملكة العربية السعودية –ط ثالثة – ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م .

أن الإيمان : إما أن يكون اسما لعمل القلب فقط ، وهو المعرفة عند الأماتية وجهم ، والتصديق عندنا ، وإما العمل الجوارح . فإن كان هو القول فمذهب الكرامية . أو سائر الأعمال فمذهب المعتزلة والخوارج . وإما مجموع القلب والجوارح وهو مذهب السلف ، وفيه اختلال من جهة ترك عمل القلب في مذهب الاعتزال . وعدم التعرض لمذهب التصديق والإقرار [1] .

ونجد ابن أبي العز الحنفي بعد أن ذكر الآراء حول مفهوم الإيمان يبين سبب الاختلاف فيقول : "وحاصل الكل يرجع إلى أن الإيمان : إما أن يكون ما يقوم بالقلب واللسان وسائر الجوارح ، كما ذهب إليه جمهور السلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم رحمهم الله .

أو بالقلب واللسان دون الجوارح ، كما ذكره الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه ـ رحمهم الله أو باللسان وحده كما تقدم ذكره عن الكرامية ، أو بالقلب وحده ، وهو أما المعرفة كما قاله الجهم . أو التصديق كما قاله أبو منصور الماتريدي . وفساد قول الكرامية . والجهم بن صفوان ظاهر [2] .

وسوف نتحدث بمشيئة الله تعالى بشيء من التفصيل عن المذاهب الثمانية ، وبيان المذهب المختار من هذه المذاهب .

أولا : مفهوم الإيمان عند أهل السنة :

ذهب أهل السنة إلى أن الإيمان في اللغة :-هو مطلق التصديق .

والدليل عليه : قوله تعالى إخبارا عن أخوة يوسف ـ عليه السلام (وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) [3] أي بمصدق لنا [4].

يقول فخر الدين الرازي : " إن الإيمان في أصل اللغة التصديق ، فلو صار لغير التصديق لزم أن يكون المتكلم به متكلما بغير كلام العرب ، وذلك ينافي وصف القرآن بكونه عربيا .

كما أن الإيمان أكثر دورانا على ألسنة المسلمين ، فلو صار منقولا إلى غير مسماه الأصلي لتوفرت الدواعي على معرفة ذلك ، ولاشتهر وبلغ حد التواتر ، فلما لم يكن كذلك ، علمناه أنه بقي على أصل الوضع [5] .

ويقول أبو المعين النسفي : " أنه ـ الإيمان ـ لما كان عبارة عن التصديق في اللغة ، فمن جعله لغير التصديق فقد صرف الاسم عن المفهوم في اللغة إلى غير المفهوم ، وفي تجويز ذلك إبطال اللسان ، وتعطيل اللغة ، ورفع طريق الوصول إلى اللوازم الشرعية والدلائل السمعية [6]

---

١ ـ شرح المقاصد ٤٢٢/٣ .

٢ ـ شرح العقيدة الطحاوية ص٣٣٣ .

٣ ـ سورة يوسف آية : ١٧ .

٤ ـ وينظر الانتصاف في ص٥٥ وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٣٧ وشرح المقاصد ٤١٩/٣ .

٥ ـ تفسير الفخر الرازي ٢٣/٢ ـ ط دار الفكر للطباعة والنشر ط١٤١٤هـ .

٦ ـ التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين النسفي ص٧٩ تحقيق د/ حبيب الله حسن احمد ـ ط دار الطباعة المحمدية ـ ط أولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

وإنما المراد بالتصديق لازمه ، وهو الإذعان والقبول لما جاء به – صلي الله عليه وسلم – ويكون الإيمان إجماليا وتفصيليا [1] .

فالإيمان اصطلاحا : هو التصديق بما جاء به النبي – صلي الله عليه وسلم – من عند الله تعالي أي – تصديقه – بالقلب في جميع ما علم بالضرورة مجيئه به من عند الله إجمالا – وتفصيلا فيما علم تفصيلا . مع الإقرار باللسان . إلا أن التصديق ركن لا يحتمل السقوط ، أما الإقرار محتمل السقوط كما في حالة الإكراه . فهو شرط وليس ركنا كالتصديق [2] .

أدلة أهل السنة :

استدل أهل السنة على أن الإيمان هو التصديق بوجهين :

الوجه الأول : أن الإيمان محله القلب :

استدل أهل السنة على أن الإيمان محله القلب بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على أن الإيمان محله القلب . ولا محل في القلب إلا التصديق [3] .

١ـ قوله تعالي : (أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ) [4] .

٢ـ قوله تعالي : (الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ) [5] .

٣ـ قوله تعالي : (قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَـكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي) [6] .

٤ـ قوله تعالي : (وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ) [7] .

٥ـ قوله تعالي (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ) [8] .

ومن الأحاديث التي استدل بها أهل السنة على أن الإيمان محله التصديق القلبي :

قال رسول الله صلي الله عليه وسلم : (اللهم ثبت قلبي على دينك) [9] .

قال رسول الله صلي الله عليه وسلم : (لا يدخل النار من كان في قلبه مثقال ذرة عن حبة من خردل من الإيمان) [10] .

---

١ ـ شرح المقاصد ٤١٩/٣ .

٢ ـ شرح المقاصد ٤٢٠/٣ وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٣٧ .

٣ ـ ينظر شرح المقاصد ٤٢٢/٣-٤٢٣ ، والتوحيد للماتريدي ٤٧١-٤٧٣ وتفسير الرازي ٢٣/٢ وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٣٧.

٤ ـ سورة المجادلة آية : ١٢.

٥ ـ سورة المائدة آية : ٤١ .

٦ ـ سورة البقرة آية ٢٦٠ .

٧ ـ سورة الحجرات آية : ٧ .

٨ ـ سورة الممتحنة آية ١٠ .

٩ ـ سنن الترمذي لأبي عيسي الترمذي- كتاب القدر – باب ما جاء في أن القلوب بين إصبعي الرحمن ٣٠٤/٤ رقم الحديث ٢٢٢٦ – تحقيق احمد محمد شاكر – ط دار الكتب العلمية بيروت – ط اولي ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م

١٠ ـ صحيح مسلم – كتاب الإيمان – باب تحريم الكبر ٩٤/١ – رقم الحديث/١٥٣: ١٥٠ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط دار الحديث بالقاهرة ط أولي ١٤١١هـ/١٩٩١م . وسنن ابن ماجه – المقدمة – باب في الايمان ١- ٢٣/٢٢ رقم الحديث ٥٩ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ

ومما يدل أيضا أن الإيمان محله القلب الآيات الدالة على الختم والطبع بالنسبة للقلوب وكونها في أكنة حتى لا يصل إليها الإيمان .
١ - كقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ خَتَمَ اللّهُ عَلَىَ قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) [١] .
٢ - قوله تعالى : (فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللّهِ وَقَتْلِهِمُ الأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً) [٢] .
٣ - قوله تعالى : (وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ) [٣] .
٤ - قوله تعالى :(وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْراً) [٤] .
فهذه الآيات جاءت لنفي الإيمان عن الكافرين ، ومن المعلوم أن الجحود محله القلب .
فالكفر محله القلب ، وضد الكفر الإيمان ، فيكون محله القلب أيضا لأن الضدين يتواردان على محل واحد [٥] .
١ - يقول الله تعالى : "(إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَـكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)" [٦] .
فالآية تبين أن الإيمان محله القلب وكذلك الكفر . فلم يجعل لهم كفرا باللسان ، إذ لم يكن عبارة عن القلب ، ومنع ذلك بإيمان القلب ، فثبت أن القلب موضوع الإيمان [٧] .

ففي بداية الآية الكريمة يصرح الحق تبارك وتعالى . بأن الإيمان يكون في القلب ، وفي نهايتها يصرح أيضا بأن الكفر يكون بشرح الصدر ، ويراد به القلب ، والإيمان والكفر متضادان . والتضاد لابد فيه من اتحاد المحل وهو القلب [٨] .

الوجه الثاني : أن العمل ليس داخلا في القلب ولا جزءا منه :

استدل أهل السنة على أن العمل ليس داخلا في القلب ولا جزءا منه وإنما هو شرط كملا بعدة أدلة :
الدليل الأول : النصوص الدالة على الأوامر والنواهي بعد إثبات الإيمان . ومنها :
١ - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) [٩]
فالآية تفيد : أن الله – تعالى – خاطب باسم الإيمان ، ثم أوجب الأعمال على العباد . وهذا دليل التغاير , وقصر اسم الإيمان على التصديق [١٠] .

---

١ - سورة البقرة آية ٦-٧ .
٢ - سورة النساء آية : ١٥٥ .
٣ - سورة فصلت آية : ٥ .
٤ - سورة الإسراء آية : ٤٦ .
٥ - ينظر الإرشاد للإمام الجويني ص٣٩٦ تحقيق محمد يوسف موسى – ط مكتبة الخانجي – القاهرة –ط ١٩٥٠م . والتمهيد لقواعد التوحيد ص ٣٧٩
٦ - سورة النحل آية : ١٠٦ .
٧ - التوحيد للماتريدي ص٤٧٣ – تحقيق د/ بكر طوبال أوغلى – ط دار صادر بيروت – و ط مكتبة الإرشاد باستنابول ط أولي ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
٨ - تفسير الفخر الرازي ٢٣/٢ .
٩ - سورة البقرة آية: ١٨٣
١٠ - التمهيد لقواعد التوحيد ص٣٨١ وشرح المقاصد ٤٣٣/٣ والعقيدة النظامية في الأركان الإسلامية للإمام الجويني ص ٨٥– تحقيق محمد زاهد الكوثري –ط- مكتبة الكليات الأزهرية للتراث ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م .

٢ - قوله تعالي :(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا الرِّبَا) [١] .
فالآية تفيد أن ثبوت الإيمان قبل النهي عن أكل الربا , ففهم من ذلك التغاير بين الأعمال والإيمان , فالنصوص الدالة علي الأوامر والنواهي بعد ثبوت الإيمان ، تدل دلالة قاطعة علي أن العمل ليس داخلا في حقيقة الإيمان .[٢] .

الدليل الثاني : أن الأعمال معطوفة علي الإيمان ، إذا العطف يقتضي المغايرة : والذي يدل عليه أن الله – تعالي- فرق بين الإيمان ، وبين كل عبادة بالاسم المعطوف عليه – ومنها قوله تعالي " (إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ)" [٣] . وقوله تعالي (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) [٤] .

فالآية الأولي : تبين أن الله تعالي – عطف إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة علي الإيمان ، ولا شك في ثبوت المغايرة بين المعطوف و المعطوف عليه .
والآية الثانية : تفيد أيضا : أن المعطوف غير المعطوف عليه ، فلو كان العمل من حقيقة الإيمان ما عطف عليه ، لامتناع أن يعطف الشئ علي نفسه .[٥]

الدليل الثالث : الآيات الدالة على أن الإيمان والمعاصي قد يجتمعان .
كقوله تعالي (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ) [٦] وقوله تعالي (وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) [٧]
ففي هاتين الآيتين : اجتمع الإيمان مع الظلم والقتل – الذي هم ضد العمل الصالح . ومن المعلوم أن الشئ لا يقترن بضده أو بضد جزئه [٨]

أما وقد وقع هذا الاقتران . فإنه يدل دلالة قاطعة علي أن العمل الصالح ليس إيمانا ولا جزءا من الإيمان ، إذ لو كان إيمانا لكان تركه مضيعا للإيمان فلا يجتمع معه . ولو كان جزءا من الإيمان فترك الجزء ترك للكل ، فلا يجتمع هذا الجزء مع الإيمان .[٩]

الدليل الرابع : أن الإيمان شرط لصحة الأعمال الصالحة : كقوله تعالي :" فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه " .[١٠]
وجه الدلالة من الآية : أن الله تعالي – جعل الإيمان شرطا لقيام الأعمال الصالحة .

---

١ - سورة آل عمران آية : ١٣٠
٢ - التمهيد لقواعد التوحيد ص٣٨١ وشرح المقاصد ٤٣٣/٣ .
٣ - سورة التوبة آية : ١٨
٤ - سورة يونس آية :٩
٥ - التمهيد لقواعد التوحيد ص٣٨٠ وشرح المقاصد ٤٣٤/٣ ، وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٤٤
٦ - سورة الأنعام آية :٨٢
٧ - سورة الحجرات آية :٩
٨ - ينظر التمهيد لقواعد التوحيد ص٣٦٣
٩ - ينظر شرح المقاصد ٤٣٥/٣
١٠ - سورة الأنبياء آية :٩٤

ولو كان الإيمان اسما لكل عبادة ، لكان شرط الشئ نفسه . لأن كل عبادة من الصلاة والزكاة والصوم والحج ، له اسم خاص يعرف به خاصيته . لا يشاركه فيه غيره ، فما بال أرفع العبادات ، وهو التصديق . ليس له اسم خاص يمتاز به عن غيره . [1]
فالمشروط لا يدخل في الشرط ، لامتناع اشتراط الشئ لنفسه ، فإنه إذا كان العمل جزءا من الإيمان ، وقد اشترطنا الإيمان في العمل ، كان العمل شرطا لنفسه . [2]

ثانيا : مفهوم الإيمان عند الإمام أبي حنيفة

يري الإمام أبو حنيفة النعمان أن الإيمان " هو التصديق بالقلب ، والإقرار باللسان معا .فإذا عرف المرء الدين بقلبه وأقر به بلسانه فهو مسلم كامل الإيمان والإسلام ، وأن الأعمال
لا تسمي إيمانا ، ولكنها شرائع الإيمان " [3] .
فالإمام يقول في تعريفه للإيمان الشرعي بأنه : الإقرار باللسان والتصديق بالجنان بأن الله واحدا لا شريك له ، موصوف بصفاته الذاتية والفعلية ، وبأن محمد رسول الله . أي نبيه الذي بعثه بالكتاب والشريعة " . [4]

وجاء في كتاب العالم والمتعلم قول أبي حنيفة : " إن الإيمان هو التصديق والمعرفة واليقين والإقرار والإسلام " . [5]

لكن الإمام أبا حنيفة يري أن المعرفة وحدها لا تكون إيمانا . والا لكان أهل الكتاب كلهم مؤمنين . حيث جاء في شرح الفقه الأكبر لأبي المنتهي : أن من أراد أن يكون من أمة محمد – صلي الله عليه وسلم – فقال بلسانه لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وصدق قلبه معناه فهو مؤمن ، وإن لم يعرف الفرائض والمحرمات ، ثم إذا قيل له: إن الصلوات الخمس في كل يوم وليلة فرض عليك . فإن صدق فرضيتها عليه وقبلها ، فهو ثابت علي إيمانه ، وإن أنكرها ولم يقبلها فهو كافر بالله [6] .

فالإمام لا يقبل بأن يكون الإيمان مجرد المعرفة فقط . لابد لها من التصديق والإقرار واليقين فالمعرفة وحدها لا تكون إيمانا ، كما أن الإقرار وحده لا يكون إيمانا ، لابد من اجتماعهما.

وقد ذكر الإمام أبو حنيفة : إن الناس في التصديق علي ثلاثة منازل : فمنهم من يصدق بالله وبما جاء منه بقلبه ولسانه ، ومنهم من يصدق بلسانه ويكذب بقلبه ، ومنهم

---

١ - التمهيد لقواعد التوحيد ص٣٨٣
٢ - تحفه المريد في شرح جوهرة التوحيد للبيجوري ص٥١ محمد علي صبح وأولاده ط١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م.
٣ - الفصل ٢٢٧/٣
٤ - شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري ٣٣، ٣٤ ط مصطفي البابي الحلبي مصر ط ثانية ١٣٧٥ / ١٩٥٥م
٥ - العالم والمتعلم لأبي حنيفة النعمان – رسالة إلي عثمان البستي ص١٢ تحقيق محمد زاهد الكوثري – ط الأنوار بالقاهرة سنة ١٣٦٨ هـ.
٦ - شرح الفقه الأكبر ص٢٤

من يصدق بقلبه ويكذب بلسانه . فالأول مؤمن ، والثاني مؤمن عند الناس وكافر عند الله ، والثالث كافر عند الناس مؤمن عند الله مثل حالة التقية " [1]

فالإمام يري أنه لابد من التصديق والإقرار معا. حتي يتحقق الإيمان في العبد . أما العمل فليس داخلا في الإيمان ، وليس ركنا فيه .

أدلة الإمام أبا حنيفة :

لقد استدل الإمام أبو حنيفة النعمان علي رأيه بعدة أدلة . ومنها :-

١- إن رسول الله – ﷺ – قد دعا للإيمان – ثم نزلت الشرائع . فكان الأخذ بها عملا مع الإيمان ، ولم يكن المضيع للعمل مضيعا للإيمان ، إذ أنه قد أصاب التصديق بغير عمل ، ولو كان المضيع للعمل مضيعا للتصديق . لانتقل من اسم الإيمان وحرمته بتضييعه العمل . كما أن الناس لو ضيعوا التصديق لانتقلوا بتضييعه من اسم الإيمان وحرمته وحقه . ورجعوا إلي حالهم التي كانوا عليها من الشرك ، أي أن الإيمان سابق علي العمل . فالله تعالي قد أمر المؤمنين بالفرائض بعدما أمروا بالدين . قال سبحانه (قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ)[2] فلو كانت هذه الفرائض هي الإيمان . لم يسمهم مؤمنين حتي يعملوا بها . ولقد فصل الله تعالي الإيمان من العمل فقال (فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) [3]. فجعل الإيمان غير العمل، وذلك لأنهم آمنوا ثم عملوا .

٢- ومما يدل علي أن العمل غير الإيمان ، وإن العمل ليس داخلا فيه ، أنه لا يستوي الجهل بالله والجهل بالفرائض ، فالجهل بالله كفر ، وأما الجهل بالفرائض فليس كفر " [4]

٣- أن الحجة من كتاب الله تعالي والسنة علي مغايرة العمل للإيمان أوضح وأبين . ألست تقول مؤمن ظالم ، ومؤمن مذنب ، ومؤمن مخطئ ، ومؤمن عاص ، ومؤمن جانز .

أي أننا نصفه بالإيمان وتبقي له اسم الإيمان مع أنه لم يأت بالعمل الحق ، وضل عن العمل الحق . أي أن الإيمان لا ينتفي مع الذنب .

٤- يري الإمام أبا حنيفة – في اقتتال علي – رضي الله عنه – وخصومه – دليلا علي مغايرة العمل بالإيمان – فنحن لا نستطيع أن نحكم أن كلا الطائفتين مؤمنين ، ولا أن إحداهما دون الآخر . ولا نقول أنهما ضالين جميعا " [5]

فحقيقة الإيمان عند الإمام أبي حنيفة لا تختلف في مضمونه عن الإيمان الشرعي عند الأشاعرة والماتريدية ، فالإيمان عندهما بمعني التصديق ، أما الإقرار فهو شرط عندهما لإجراء الأحكام الدنيوية ، بينما هو ركن عند أبي حنيفة .

يقول ابن أبي العز الحنفي : والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة ، اختلاف صوري ، فإن كون الجوارح لازمة لإيمان القلب ، أو جزءا من الإيمان ، مع

---

١ - العالم والمتعلم ص١٣.
٢ - سورة إبراهيم آية : ٣
٣ - سورة الحج آية :٥
٤ - العالم والمتعلم ص٩
٥ - العالم والمتعلم ص١٠

الإتفاق علي أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان ، بل هو في مشيئة الله .إن شاء الله عذبه وإن شاء عفا عنه .[1]

ثالثا : مفهوم الإيمان عند الكرامية :

ذهبت الكرامية : إلي أن الإيمان هو : " إقرار باللسان بالله تعالي – وإن اعتقد الكفر بقلبه ، فإذا فعل ذلك فهو مؤمن من أهل الجنة " [2]

لأن الكرامية يعتقدون أن كل من أقر بلسانه فهو مؤمن – سواء كان مخلصا أم غير مخلص . فهم لم يجعلوا للتصديق أي أثر في النفس فضلا عن العمل .

فهم يرون أن كلمة " الإسلام جامعة لكل من أقر بشهادتي الإسلام لفظا . وقالوا : إن كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله . فهو مؤمن حقا ، وهو من أهل الإسلام سواء كان مخلصا فيه أو منافقا مضمرا للكفر والزندقة " [3]

فالإيمان عند الكرامية : إنما هو عبارة عن الإقرار المجرد دون تصديق أو معرفة – ما دام المرء مقرا بلسانه فلا عبرة بالتصديق ولا العمل لدي الكرامية .

استدلال الكرامية علي مذهبهم :-

لقد استدلت الكرامية علي مذهبهم بالأدلة الآتية :

١ - قالوا : إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين ، وبلغة العرب خاطب الله تعالي رسوله . والإيمان في اللغة إنما هو التصديق فقد , والعمل بالجوارح لا يسمي في اللغة تصديقا فليس إيمانا . وأن الإيمان هو التوحيد ، والأعمال لا تسمي توحيد ، فليس إيمانا . فلو كانت الأعمال توحيدا وإيمانا. لكان من ضيع شيئا منها قد ضيع الإيمان ، وفارق الإيمان فوجب أن لا يكون مؤمنا .[4]

الرد علي الشبه السابقة :-

يقول ابن حزم في الرد علي الكرامية في ادعائهم أن الإيمان هو الإقرار دون العمل : " فهذا حجة عليكم – فما سمي قط التصديق بالقلب دون التصديق باللسان إيمانا في لغة العرب . وما قال عربي قط : أن من صدق شيئا بقلبه ، فأعلن التكذيب به بقلبه وبلسانه فإنه يسمي مصدقا به أصلا ولا مؤمنا به البته – ولا يسمي تصديقا في لغة العرب ولا إيمانا مطلقا إلا من صدق بالشئ بقلبه ولسانه معا . فبطل تعلقكم باللغة جملة .[5]

---

١ - شرح العقيدة الطحاوية ص٣٣٣

٢ - الفصل لابن حزم ٢٢٧/٣ والتبصير في الدين لابي المظفر الاسفرايني ص٩٨– تحقيق محمد زاهد الكوثري ط مكتبة الانوار – ط أولي ١٣٥٩ هـ سنة ١٩٤٠م.

٣ - التبصير في الدين ص٩٨ والفرق بين الفرق ص٢٢٣ للامام عبد القادر البغدادي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – ط – المكتبة العصرية بيروت –ط ١٤١١هـ/١٩٩٠م

٤ - الفصل لابن حزم ٢٢٨/٣.

٥ - الفصل لابن حزم ٢٢٨/٣ .

٢- احتجوا بأن النبي – ﷺ – وجميع أصحابه – رضي الله عنهم – وكل من بعدهم . قد صح إجماعهم علي أن من أعلن بلسانه بشهادة الإسلام ، فإنه عندهم مسلم . محكوم له بحكم الإسلام وبقول رسول الله – ﷺ – في السوداء " اعتقها فإنها مؤمنة " [١] وبقوله ﷺ لعمه أبي طالب " قل كلمة أجاج لك بها عند الله عز وجل " [٢]

الرد على الشبه السابقة :-

يقول ابن حزم : وكل هذا لا حجة لهم فيه – أما الإجماع المذكور فصحيح ، إنما حكمنا لهم بحكم الإيمان في الظاهر ، ولم نقطع علي أنه عند الله – تعالي – مؤمن .
وهكذا قال رسول الله - ﷺ (أمرت أن أقاتل الناس حتي يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحق الإسلام ، وحسابهم علي الله " [٣] وقال عليه السلام – (من قال لا إله إلا الله مخلصا من قلبه) [٤] وأما عن قوله – عليه السلام – في السوداء : (إنها مؤمنة) ". فظاهر الأمر – كما قال – عليه السلام – إذ قال له خالد بن الوليد " رب مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه – فقال – عليه السلام – " إني لم أبعث لأشق عن قلوب الناس " [٥] وأما عن قوله – لعمه " أحاج لك بها عند الله " فنعم يحاج بها علي ظاهر الأمر وحسابه علي الله – تعالي – فبطل كل ما موهوا به " [٦]

فالرسول - ﷺ – قد أخبر أنه مأمورا بدعاء الناس إلي القول فقط ، لأن ما في القلوب لا يعلمه إلا الله ، وليس له إلا الظاهر ، وأما الباطن لا يعلمه إلا الله .

وبناءاً علي قول الكرامية في أن الإيمان هو الإقرار بلسان فقط . فإن ذلك يقتضي : " أن المنافقين في عهد الرسول - ﷺ – كانوا مؤمنين حقا . وأن إيمانهم كان كإيمان جبريل وميكائيل والأنبياء والملائكة مع اعتقادهم والكفر والنفاق ، ومع إظهار الشهادتين .[٧]

الرد على الكرامية

أولا : من المعلوم أن النبي - ﷺ – دعا الناس إلي كلمتي الشهادة – لكن هناك أقواما نطقوا بها ولم يصدقوا بقلوبهم – فنفي القرآن الإيمان عنهم .
فقال تعالي (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ) [٨]

---

١ - صحيح مسلم كتاب المساجد – باب تحريم الكلام في الصلاة ١/ ٣٨١, ٣٨٢ رقم الحديث ٥٣٧ . ومسند الامام احمد ٤/٢٢٢ رقم الحديث ١٧٩٧٤ – ط مؤسسة قرطبة بدون تاريخ
٢ - صحيح البخاري بشرح فتح الباري- كتاب مناقب الانصار باب قصة ابي طالب ١٩٣/٧ رقم الحديث ٣٨٨٣. / مسند الامام احمد ٤٣٣/٥ رقم الحديث ٢٣٧٢٤
٣ - صحيح البخاري – كتاب الإيمان – باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ٧٥/١ رقم الحديث ٢٥ وسنن النسائي – كتاب الزكاة ١٤/٥، ١٥ – رقم الحديث ٢٤٤٢ . تحقيق عبد الفتاح ابو غدة – ط مكتبة المطبعات الاسلامية بحلب – ط أولي ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م ، وسنن ابن ماجه – كتاب الفتن – باب – الكف عمن قال لا إله إلا الله ١٢٩٥/٢ – رقم الحديث ٣٩٢٧، ٣٩٢٨ .
٤ - صحيح البخاري – كتاب – الرقاق – باب صفة الجنة والنار ١١٧/٨ – رقم الحديث ٦٧٥٠ .
٥ - صحيح البخاري – كتاب المغازي – باب بعث علي وخالد الي قبل فتح مكة ٦٧/٩ رقم الحديث ٤٦٥١
٦ - الفصل لابن حزم ٢٤٦/٣، ٢٤٧ وينظر شرح / المقاصد ٤٢٥/٣
٧ - التبصير في الدين ص٩٨ والفرق بين الفرق ص٢٢٣
٨ - سورة البقرة آية :٨

وقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لاَ يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ) (١).
وقوله تعالى (قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) (٢).
وقد نسبتهم إلى الكذب وسماهم الله كاذبين . فقال تعالى – عن المنافقين : (إِذَا جَاءكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) (٣)
فالآيات السابقة تبين : أن من آمن بلسانه ولم يعتقد الإيمان بقلبه فإنه كافر . والنبي ﷺ لم يرض من المنافقين مجرد النطق والقول ، ما لم يقترن به التصديق به ، حتى يكونوا من الناجين . وقد قال الله فيهم لرسوله - صلى الله عليه وسلم- (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره. أنهم كفروا بالله ورسوله) إلى قوله (وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ) (٤)(٥)

ثانيا: إن الشهادة ليست مجرد النطق فقط ، وإنما لها شروط : منها أنها لا تقبل ولا يثاب عليها صاحبها إلا إذا عرف صحتها ، وقالها عن معرفة وتصديق لها بالقلب ، أما إذا أطلقها المنافق الذي يعتقد خلافها ، فإنه لا يكون عند الله مؤمنا ولا ناجيا من عقاب الآخرة . يقول تعالى (إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا) (٦) (٧)
ثالثا : يلزم على مذهب الكرامية : أن من ترك النطق بالشهادتين لعذر منعه ، فلا يكون مؤمنا لا عند الله ولا عند الناس . وهذا يخالف لمعتقد أهل السنة . لأن النطق بالشهادتين شرطا لإجراء الأحكام الدنيوية . كما صرح القرآن بقبول إيمان المرء المصدق بقلبه ، ولم ينطق لعذر معه لقوله تعالى (إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ) (٨)

رابعا : مفهوم الإيمان عند الجهمية

زعم جهم بن صفوان : أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط , لا يشترط معه لفظ ولا إقرار ولا تصديق : فيقول " من أتي بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده .لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد ، فهو مؤمن كامل الإيمان " (٩) .

---

١ - سورة المائدة آية : ٤١
٢ - سورة الحجرات آية : ١٤ .
٣ - سورة المنافقون آية ١
٤ - ينظر الفصل ٢٤٧/٣، ٢٤٨ والانتصاف ص ٥٦/٥٥ والإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ص١٢٧ ط دار الفكر العربي بدون تاريخ . والتوحيد للماتريدي ص٤٧١- ٤٧٣ ومعارج القبول للحكمي ٢٢/٢
٥ - سورة النساء آية : ١٤٠
٦ - ينظر الفصل ٢٤٩/٣ وأصول الدين للبغدادي ص١٨٨ ط دار الأوقاف الجديدة – ط أولى ١٩٩٨ م .
٧ - سورة النحل آية : ١٦
٨ - ينظر التوحيد ص ٤٧٣ , الفصل ٣٤٠/٣ , والانتصاف ص ٥٦
٩ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للامام ابي الحسن الاشعري ص١٣٢ . عني بتصحيحه هلموت ريتر – ط ثالثة – در النشر فرانز شتا يز بفيسبادان ط ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م

" وإن الإيمان لا يتفاضل أهله فيه ، فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد ، إذ المعارف لا تتفاضل .[1] . وزاد على ذلك فزعم " أنه لا كفر إلا الجهل ، ولا كافر إلا جاهل بالله سبحانه وتعالى "[2].

لكن هذا المذهب ظاهر الفساد . لعدة أدلة :

أولا :- لو كانت المعرفة وحدها تكفي في إيمان العبد دون التصديق والإقرار - كما زعم جهم بن صفوان - للزم إيمان أهل الكتاب ، حيث إنهم كانوا يعرفون نبوة سيدنا محمد - ﷺ - بصفته ونعته - لكنهم لم يقروا بذلك - فحكم القرآن بعدم إيمانهم فقال تعالى :"(الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)"[3] لأنهم لم يصدقوا به وكانوا كافرين به [4].

فاحتيج إلى الفرق بين العلم بما جاء به النبي - عليه السلام وهو معرفته وبين التصديق ليصح كون الأول حاصلا للمعاندين دون الثاني ، وكون الثاني إيمانا دون الأول . فاقتصر بعضهم على أنه ضد التصديق وهو الإنكار والتكذيب ، وضد المعرفة النكرة والجهالة [5].

ثانيا :- يلزم أيضا بناء على ادعاء جهم بن صفوان : أن فرعون وقومه - كانوا مؤمنين - حيث إنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما السلام - ولم يؤمنا بهما .

قال موسى لفرعون : " لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر " .[6]

وقال تعالى عنهم بعد إذ جاءتهم الآيات : " (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ)[7] .

وكذلك إيمان أبو طالب : لأنه يعرف أن دين محمد خير الأديان .لكنه لم يؤمن ولم ينطق بالشهادتين . بالرغم من دفاعه عن الإسلام ونبيه . فقال أبو طالب :-

ولقد علمت بأن دين محمد	من خير أديان البرية دينا
لولا الملامة أو حذار مسبة	لوجدتني سمحا بذاك مبينا

وعلى هذا المذهب أيضا يلزم الحكم بإيمان إبليس . لأنه عارفا بالله تعالى وصفاته - رغم معصيته - لأنه لم يجهل ربه ، فقال: " (قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ)"[8] وقال (قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي)[9] وقال " (فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) "[10][11].

---

١ - الملل والنحل ٧٤/١ والفصل لابن حزم ٢٢٧/٣

٢ - مقالات الإسلاميين ص١٣٢

٣ - سورة البقرة آية : ١٤٦

٤ - ينظر الفصل ٢٣٩/٣-٢٤٠ والتمهيد لقواعد التوحيد ص٣٩١ وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٣٢ .

٥ - شرح المقاصد ٤٢٧/٣

٦ - سورة النحل آية : ٨٢

٧ - سورة النمل آيه :١٤

٨ - سورة الحجر آية :٣٦

٩ - سورة الحجر آية ٣٩

١٠ - سورة ص آية :٨٢

١١ - ينظر الفصل ٢٣٧/٣- ٢٤٠ - وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٣٣ ومعارج القبول ٢١/٢

وهذا يدل دلالة قاطعة على فساد مذهب جهم بن صفوان حيث : أدعى أن المعرفة وحدها تكفي في الإيمان ، لكن لزم من قوله عدة أمور فاسدة كما سبق كإيمان الكفرة من أهل الكتاب ، وأبي طالب وإبليس . وقد حكم الله بكفر هؤلاء لأنهم لم يصدقوا ولم يقروا ولم يخضعوا له .

خامسا : مفهوم الإيمان عند المرجئة

نجد المرجئة عارضت كل من الخوارج والمعتزلة . في جعل العمل من الإيمان . بل جعلته لا صله له بالإيمان . لذا عارضت المرجئة الخوارج في تكفيرهم لمرتكب الكبيرة وخلوده في النار ، وعارضت المعتزلة في إخراج مرتكب الكبيرة من الإيمان وخلوده في النار أيضا كما ذهبت الخوارج .

فالمرجئة لم يجعلوا العمل جزء من حقيقة الإيمان ، وأن مرتكب الكبيرة عندهم مؤمن محتفظ بإيمانه ، وكبيرته لا تضر إيمانه . لأن الإيمان منفصل عن العمل .

فالإيمان عند المرجئة عبارة عن : التصديق والاعتقاد " فمن صدق واعتقد فهو مؤمن ، وما سوى ذلك من الطاعة فليس من الإيمان ، ولا يضر تركها حقيقة الإيمان ، ولا يعذب الإنسان على ترك الطاعات ، إذا كان الإيمان خالصا واليقين صادقا " (١).

وذكر الشهرستاني عن العبيديه وهم طائفة من المرجئة . أنهم قالوا " أن ما دون الشرك مغفور له وإن العبد إذا مات على توحيده لا يضر ما إقترف من الآثام . واجترح من السيئات " (٢) وقد روي عنهم أنهم كانوا يقولون " لا تضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة "(٣) لذا فإن المذنب لدى المرجئة : " مؤمن كامل الإيمان ، وإن لم يعمل خيرا قط ،ولا كف من شر قط" (٤) .

ولم يكتف المرجئة بهذا الحد ، بل بعضهم غالى وتطرف حتى زعم : أن الإيمان عند المؤمن هو الاعتقاد بالقلب ، وإن أعلن الكفر بلسانه ، وعبد الأوثان ، ولزم اليهودية أو النصرانية في دار الإسلام وعبد الصليب ،وأعلن التثليث . ومات على ذلك . فهو مؤمن كامل الإيمان عند الله – وهو ولي الله – عز وجل – ومن أهل الجنة " (٥).

وهذا المذهب ظاهر الفساد لأنه يلزم من ادعائهم السابق :

أن من تكلم بالكفر من سب الله ورسوله ، وأعلن عبادته للأصنام والتثليث والصليب وغيرها من المعبودات الباطلة . يكون مجامعا لحقيقة الإيمان الذي هو في القلب . ويكون مؤمنا ، كامل الإيمان مثل إيمان الأنبياء والشهداء – وإن مات على ذلك الكفر كان من أهل الجنة ، وهذا يعلم فساده من دين الإسلام .

---

١ - الملل والنحل للإمام ابي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ١٣٧/١ تحقيق الاستاذ / احمد فهمي محمد –ط دار الكتب العلمية بيروت – ط ثانية ١٤١٣هـ . ١٩٩٢ م .

٢ - الملل والنحل ١٣٨/١

٣ - الملل والنحل ١٣٧/١ والتبصير في الدين ص٨٣

٤ - الفصل الملل والنحل ١٣٨/١ والتبصير في الدين ص٨٣/٢٧٣

٥ - مقالات الإسلاميين ١٣٢ والفرق بين ص٢٠٧

وقد استغلت طوائف كثيرة من المنحرفين ، المتبعين لأهوائهم وشهواتهم ، المصرين علي الخلاعة والمجون ، المنهمكين في إتباع الهوي . وترك كل الطاعات . وكان هذا المذهب سببا من أسباب انتشار المفاسد لدي بعض المسلمين في كل عصر من العصور ونجدهم يبررون معاصيهم وشرورهم تلك ويقولون : إن الله غفور رحيم .

سادسا : مفهوم الإيمان لدى الخوارج

لقد ذهبت الخوارج إلي أن الإيمان هو (عمل الطاعات مطلقا فرضا كانت أو نفلا) [1] لذا عد جمهور الخوارج الأعمال فرضا كانت أو نفلا من الإيمان الشرعي . فإذا انعدمت الأعمال خرج الشخص من الإيمان إلي الكفر ، ولا واسطة بينهما علي الإطلاق . لأن فقد العمل عند الخوارج كمن فقد التصديق والإقرار .

يقول الإمام الأشعري مصورا لنا مذهب الخوارج في أن العمل عندهم كالتصديق والإقرار ، وأن تاركه كافرا : " إن العمل بأوامر الدين من صيام وصدق وعدل جزء من الإيمان ، ولا يصلح الإيمان بغير العمل . فمن اعتقد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله . ثم لم يعمل بفروض الدين ، وارتكب الكبائر فهو كافر " [2]

فهم يزعمون : أن كل من أذنب ذنبا من أمة محمد - ﷺ- فهو كافر ، ويكون في النار خالدا مخلدا إلا النجدات فإنهم يرون أنه كافر نعمه " [3]
وأن المذنب عند الخوارج يسمي كافرا :" لأنه ترك الواجبات ، وأقدم علي المقبحات ، وهذه حال الفاسق ، فيجب أن يسمي كافراً " [4]

فموقف الخوارج من صاحب الكبيرة بخلوده في النار يوافق رأي المعتزلة . لكن افترقت المعتزلة عنهم في القول بأنه لا يعذب عذاب الكافرين ولم يكفروه كما كفرته الخوارج . وتخالف الخوارج أهل السنة في جواز العفو عن مرتكب الكبيرة وعدم خلوده في النار . وسنذكر في البحث – إن شاء الله – استدلال الخوارج علي تكفير مرتكب الكبيرة والرد عليها .

سابعا : مفهوم الإيمان لدى المعتزلة

ترى المعتزلة أن الإيمان هو مجموع الإقرار والتصديق والعمل . وأن المخل بالعمل كالمخل بالاعتقاد . ومدي التزم العبد بالعمل . فهو مؤمن . أما إذا أخل به فهو ليس بمؤمن ولا كافر لوجود الإقرار وإنما بين منزله من المنزلين ، وسبب قولهم السابق هو الخلاف في حكم مرتكب الكبيرة .

حيث ذهبت المعتزلة إلي أن الإيمان عبارة عن خصال الخير إذا اجتمعت سمي المرء مؤمنا ،وهو اسم مدح . والفاسق لم يستجمع خصال الخير ، ولا استحق اسم المدح فلا

---

١ - التبصير في الدين ٣٨ ومعارج القبول ٢/٢٢.
٢ - مقالات الإسلاميين ص١١٥
٣ - التبصير في الدين ص٣٨ ومقالات الإسلاميين ٨٦/٨٧ والفرق بين ص٧٣
٤ - شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار الهمذاني ص ٧٢٠ تحقيق د/ عبد الكريم عثمان – ط- مكتبة وهبه – ط ثالثة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

يسمي مؤمنا ، وليس هو بكافر مطلق أيضا . لان الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لا وجه لإنكارها . لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة . فهو من أهل النار خالدا فيها . إذ ليس في الآخرة إلا الفريقان : (فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ) .[1] لكنة يخفف عنه العذاب وتكون دركته فوق دركة الكفار .[2]

وذهب أبو الهذيل العلاف والقاضي عبد الجبار وهشام الفوطي : إلي أن الإيمان هو الطاعات بأسرها سواء كانت فرضا أو نفلا [3] ،

ويري أبو علي الجباني وابنه وأكثر معتزلة البصرة ، إلي أن الإيمان هو الطاعات المفترضة من الأفعال والتروك دون النوافل لأنها ليست بإيمان .[4] .

ويري النظام : إن الإيمان هو اجتناب الكبائر ، ووافقه بعض المعتزلة : حيث قالوا : الإيمان هو اجتناب ما فيه الوعيد ، وأن الصغائر مغفورة باجتناب الكبائر .[5]

فمن خلال ما سبق يتضح لنا : أن الطاعات هي الإيمان لدي المعتزلة . ولا يجوز بأي حال من الأحوال فصل العمل عن الإيمان ، وهذا يتضح من خلال البحث عند تخليد مرتكب الكبيرة في النار ما دام لم يتب منها قبل موته .

استدلال المعتزلة علي الطاعات هي الإيمان [6]

وقد احتجت المعتزلة علي أن الطاعات هي الإيمان بوجوه :

الأول : قالوا : إن فعل الواجبات هو الدين المعتبر : لقوله تعالي بعد ذكر العبادة : من إقام الصلاة وإيتاء الزكاة : (ذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ) [7] أي أن المذكور من إقام الصلاة وغيرها هو الدين المعتبر . والدين المعتبر هو الإسلام (إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ)[8] والإسلام هو الإيمان فلو كان الإسلام غير الإيمان ، لما قبل من مبتغيه لقوله تعالي (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ) [9].

الرد علي الدليل الأول :

أولا : أن استدلال المعتزلة باسم الإشارة في الآية (وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ) ليس راجعا إلي الأعمال المذكورة . وإنما راجع إلي الإخلاص . الذي يدل عليه لفظ مخلصين ، لا إلي المذكورات من العبادات . لأن لفظ ذلك مفرد مذكر . وجعله إشارة إلي جملة ما سبق تأويله . ليس أولي وأقرب من جعله إشارة إلي الإخلاص أو التدين والانقياد. ولما سبق من الأوامر .

---

١ ـ سورة الشوري آية :٧.
٢ ـ الملل والنحل للشهر ستاني ١/٤٢-٤٣ـ وينظر التبصير في الدين ص٥٨ .
٣ ـ شرح الأصول الخمسة ص٧٠٧ ومقالات الإسلاميين للأشعري ص٢٦٧
٤ ـ ينظر المصدران السابقان نفس الصفحات .
٥ ـ ينظر شرح المواقف لعضد الدين الإيجي ص١٧٩ د/ محمد بيصار ـ طـ دار المنيل ط ثالثة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م وشرح المقاصد للتفتازاني ٣/٤٣٥.
٦ ـ ينظر شرح المواقف لعضد الدين الإيجي ص١٧٩ د/ محمد بيصار ـ طـ دار المنيل ط ثالثة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م وشرح المقاصد للتفتازاني ٣/٤٣٥.
٧ ـ سورة البينة : آية ٥
٨ ـ سورة آل عمران آية :١٩
٩ ـ سورة آل عمران : ٨٥

بل ربما يكون هذا أولي لبقاء اللفظ علي معناه اللغوي أو قريبا منه ، ألا ترى أن قوله تعالي " (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ) " إلي قوله " (ذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ) " .[1] معناه : أن التدين بكون الشهور اثنا عشر ، أربعة منها حرم والانقياد لذلك هو الدين المستقيم [2]

ثانيا : أن معني الآية الثانية أن الدين المعتبر هو دين الإسلام للقطع بأن الدين هو الملة والطريقة التي تعتبر غالبا إضافتها إلي الرسول ، لا تكون نفس الإسلام الذي هو صفة المكلف .[3]

فإنما يصح لو كان الإيمان دينا غير الإسلام ، لأن الآية إنما دلت علي أن كل دين مغاير للإسلام . فإنه غير مقبول ، وليس علي أن كل شئ مغاير للإسلام غير مقبول ، فلاتحاد بين الإسلام والإيمان إنما يثبت بهذه الآية إذا ثبت كون الإيمان دينا .[4] .

ولو كان كل عمل إيمانا علي حدة ، لكانت الأديان كثيرة . ويكون المنتقل من عبادة إلي عبادة منتقلا من إيمان إلي إيمان ، ومن دين إلي دين ، والقول به باطل .[5]

الوجه الثاني : من استدلال المعتزلة علي أن الطاعات هي الإيمان . قوله تعالي (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ) [6] .

أي صلاتكم إلي بيت المقدس ، وذلك لنزول الآية بعد تحويل القبلة من بيت المقدس إلي بيت الله الحرام . دفعا لتوهم إضافة الصلوات التي توجه بها المسلمون إلي بيت المقدس [7]

الرد علي هذا الوجه

إن المراد بالآية " وما كان الله ليضيع إيمانكم" . أي تصديقكم بوجوب الصلوات التي توجهتم فيها إلي بيت المقدس . وما ترتب علي ذلك التصديق ، وهو تلك الصلوات [8] .

أو بكونها جائزة التوجه إلي بيت المقدس ، ويحتمل أن يكون المراد بها نفس الصلاة . غير أنها سميت به مجازا . لظهور العلاقة ، وهو كون الصلاة من شعب الإيمان وثمراته ومشروطة به ، ودالة عليه – علي ما قال النبي – عليه السلام – (بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة) [9] لأنه لا صحة لها بدون الإيمان [10]

الوجه الثالث : من استدلال المعتزلة : أن كل قاطع الطرق يخزي لأنه يدخل النار . بدليل قوله تعالي " ولهم في الآخرة عذاب أليم " [11] . وكل من يدخل النار يخزي . بدليل قوله

---

١ - سورة التوبة آية :٣٦

٢ - شرح المقاصد ٣/٤٣٥ .

٣ - شرح المقاصد ٣/٤٣٥

٤ - شرح المواقف ص١٨٣، ١٨٤ .

٥ - التمهيد لقواعد التوحيد للماتريدي ص٣٨٢ .

٦ - سورة البقرة آية : ١٤٣ .

٧ - شرح المواقف ص١٧٤ والعقيدة النظامية ص٨٩

٨ - شرح المواقف ص١٧٤ والعقيدة النظامية ص٨٩

٩ - صحيح مسلم – كتاب الايمان باب إطلاق اسم كافر علي ترك الصلاة ١/٨٨ رقم الحديث ١٣٤ . وسنن ابي داوود – كتاب السنة باب رد الارجاء ٤/٢٩١ رقم الحديث ٤٦٧٨

١٠ - شرح المقاصد ٣/٤٣٦، والتمهيد لقواعد التوحيد ص٣٨٣، ٣٨٤ .

١١ - سورة المائدة آية ٣١

تعالي حكاية وتقريرا (رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ) [1] . ولا شئ من المؤمن يخزي يوم القيامة لقوله تعالي (يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ) [2] إذن قاطع الطريق ليس مؤمنا [3] .

الرد علي الوجه الثالث

إن الاستدلال بالآية السابقة ليس صحيحا : لأن عدم الإخزاء لا يعم المؤمنين جميعا بل هو مخصوص بالصحابة . كما يدل عليه لفظ معه . والصحابة ليس فيهم قاطع طريق كما هو معلوم . فلا يتم استدلال المعتزلة بهذه الآية . [4]

كما أن هناك عدة أوجه آخري تبين معني عدم الخزي للمؤمنين . فيذكر الإمام الماتريدي هذه الأوجه بقوله " لكن المراد بالآية عدة وجوه : أحدهما : أن لا يخزيه عن شفاعة رسول الله – ﷺ– بل يشفعه فيه وينجيه بها .
الثاني : أن يكون ذلك عندما يقول لهم : تواهبوا مظالمكم ، وعلي معذرتكم .
الثالث : أن يكون لا يخزيهم خزي الكفرة من الخلود في النار " [5]

الوجه الرابع : نجد المعتزلة يستدلون بعدة أحاديث عن النبي – صلي الله عليه وسلم- تنفي الإيمان عن مرتكب الكبيرة . فمن هذه الأحاديث : قول النبي – صلي الله عليه وسلم : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...) [6] وقوله – ﷺ: (لا إيمان لمن لا أمانة له) . [7]
الرد علي الوجه الرابع :
١- أن المراد بها قصد التغليظ والمبالغة في الوعيد . كقوله تعالي في تارك الحج (وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) [8] . أي أن هذه الأفعال ليست من شأن المؤمن ، ولا يصح أن تصدر منه . أو علي نفي الإيمان الكامل عن هؤلاء العاصيين .
٢- أو أن من فعل ذلك مستحلاً لفعله ، أو علي وجه التكذيب .
٣- إن هذان الحديثان يعارضان أحاديث أخرى وردت عن النبي - ﷺ - بأنه حكم بإيمان مرتكب الكبيرة كالزنا مثلاً مؤمن ، وأنه يدخل الجنة . حتى قال النبي - ﷺ - لأبي ذر لما بالغ في السؤال عنه (وإن زنا وسرق رغم أنف أبي ذر) . [9] [10]

---

١ - سورة آل عمران آية ١٩٢ .
٢ - سورة التحريم آية : ٨
٣ - ينظر شرح الموقف ص١٨٥ وشرح المقاصد ٤٣٦/٣ والتوحيد للماتريدي ص٤٥١ .
٤ - شرح المواقف ص١٨٥ وشرح المقاصد ٤٣٦/٣.
٥ - التوحيد ص٤٥١
٦ - صحيح البخاري – كتاب الحدود – باب ما يحظر من الحدود ٥٨،٥٩/١٢ رقم الحديث ٦٧٧٢ . وصحيح مسلم كتاب الايمان –باب نقص الايمان بالمعاصي رقم الحديث ١٠٠
٧ - مسند الامام احمد ١٣٥/٣ رقم الحديث ١٢٤٠٦
٨ - سورة آل عمران ، آية : ٩٧ .
٩ - صحيح البخاري – كتاب الجنائز – باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ٧١/٢ – رقم الحديث ١٢٣٧ .
١٠ - ينظر الأنتصاف للباقلاني صـ ١٧١ وشرح المواقف صـ ١٨٥ وشرح المقاصد ٤٣٧/٣ . وشرح العقيدة الطحاوية ، صـ ٣٤٩ .

ثامنا : مفهوم الإيمان عند أهل الحديث

ذهب أكثر أصحاب الحديث إلى أن الإيمان اعتقاد وتصديق بالقلب ، وإقرار باللسان وعمل الطاعات بالجوارح .

يقول ابن تيمية عن الإيمان هو قول : أي بالقلب واللسان وعمل أي بالقلب واللسان والجوارح [1] .

ويقول الجيلاني: "ونعتقد أن الإيمان قول باللسان ومعرفة بالجنان ، وعمل بالأركان[2]

ويقول الحكمي : والفرق بين السلف والمعتزلة والخوارج : " أن السلف لم يجعلوا كل الأعمال شرطا في الصحة ، بل جعلوا كثيرا منها شرطا في الكمال . كما قال : عمر بن عبد العزيز فيها : من استكملها استكمل الإيمان ، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان ، والمعتزلة جعلوها كلها شرطا في الصحة [3] .

وقد توافرت أقوال علماء السلف ومن بعدهم على هذه الحقيقة : يقول أبو العز الحنفي " ذهب مالك والشافعي واحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه ، وسائر أهل الحديث وأهل المدينة – رحمهم الله وأهل الظاهر ، وجماعة من المتكلمين إلى أنه تصديق بالجنان ، وإقرار باللسان ، وعمل بالأركان [4] .

" وأنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق . إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقا ولا تجزئ معرفة القلب ونطق اللسان ، حتى يكون عمل الجوارح ، فإذا اكتملت فيه الثلاث خصال كان مؤمنا " [5] .

وقد ذهبوا إلى أن اسم الإيمان يجمع الطاعات كلها فرضها ونفلها ، وأن الطاعات على ثلاثة أقسام :

القسم الاول : يكفر المرء بتركه : فهو اعتقاد ما يجب اعتقاده ، والإقرار بما اعتقده ، فمن أنكر ما يجب اعتقاده ولم يقر به . كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وما فيه من أمور نص الشارع عليها ، والقدر خيره وشره من الله تعالي . فمن أنكر شيئا من هذه الأمور ، ولم يقر به فقد كفر .

أما القسم الثاني : وهو الذي يفسق المرء بتركه أو يعصي ، ولا يكفر به إذا لم يجحده وهو مفروض الطاعات كالصلاة والزكاة والصيام والحجج ، واجتناب المحارم .

فمن ترك الصلاة أو الزكاة أو الحج أو الصيام غير جاحد فرضيه شيء من هذه الأمور فهو فاسق ، أما إذا جحد فرضيتها فقد كفر ، وكذلك من فعل الواجبات وهو يعتقد أنها محرمات فهو فاسق ، وليس بكافر . لكنه إذا استحلها ولم يعتقد حرمتها فقد كفر .

---

١ - الإيمان لابن تيمية ص١٢٦ ومعارج القبول للحكمي ٢٣/٢ . .

٢ - الغنية لطالبة طريق الحق لعبد القادر الجيلاني ٩٣/١ قدم لها وخرج آياتها محمد خالد عمر –ط- دار التراث العربي – ط- أولي ١٤١٦هـ سنة ١٩٩٦م .

٣ - معارج القبول ٢٣/٢ .

٤ - شرح العقيدة الطحاوية ص٣٣٢ .

٥ - الشريعة للأجري ص١١٩ تحقيق محمد حامد الفقي نشر حديث أكاديمي باكستان ط – أولي ١٤٠٣هـ .

وأما القسم الثالث : وهو ما يكون المرء بتركه مخطئا للأفضل ، وهو غير فاسق ولا كافر . فهو ما يكون من العبادات تطوعا ، فلاشك أن من أدي النوافل بجانب الفرائض فقد استكمل الإيمان ، وقوي إيمانه ، وزاد من أهمل هذه النوافل [١] .

يقول ابن أبي العز الحنفي عن رأي أهل الحديث : " وقالوا : إن الرسول فقد وافقنا على معاني الإيمان ، وعلمنا من مراده علما ضروريا . أن من قيل إنه صدق ولم يتكلم بلسانه مع الإيمان مع قدرته على ذلك ولا صلي ، ولا صام ، ولا أحب الله ورسوله ، ولا خاف الله . بل كان مبغضا للرسول معاديا له يقاتله : أن هذا ليس بمؤمن . كما علمنا أنه رتب الفوز والفلاح على التكلم بالشهادتين مع الإخلاص والعمل بمقتضاهما " [٢] .

واستدل أهل الحديث بعدة أحاديث تؤيد ما ذهبوا إليه ومنها :

١- عن ابن عباس قال : قيل للنبي ﷺ أرأيت الذين ماتوا وهم يصلون إلى بيت المقدس ؟ فأنزل الله عز وجل – وما كان الله ليضيع إيمانكم [٣] .

وفي هذا دلالة على أنه سمي صلاتهم إلى بيت المقدس إيمانا ، وإذا ثبت ذلك في الصلاة ثبت ذلك في سائر الطاعات .

٢- سمي رسول الله ﷺ الطهور إيمانا (فقال الطهور شطر الإيمان) [٤] .

٣- عن ابن عباس قال قدم وفد عبد القيس على النبي ﷺ فقال (مرحبا بالوفد غير الخزايا قالوا يا رسول الله إن بيننا وبينك كفار مضر ، وإنا لا نصل إليك إلا في شهر حرام . فمرنا بأمر نعمل به وندعو إليه من وراءنا . قال : أمركم بالإيمان تدرون ما الإيمان ؟ شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمد رسول الله ، وأن تقيموا الصلاة ، وتؤتوا الزكاة ، وتصوموا رمضان، وتحجوا البيت . قال وأحسبه قال : وتعطوا الخمس من الغنائم) [٥] .

سمي النبي ﷺ في حديث وفد عبد القيس كلمتي الشهادة وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان ، وحج البيت ، وإعطاء الخمس إيمانا .

٤- قال النبي ﷺ : (الإيمان بضع وسبعون شعبة . أعلاها : قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان) [٦] .

٥- عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه سئل أي المؤمنين أكمل إيمان . قال (رجل يجاهد في سبيل الله بنفسه وما له ، ورجل يعبد الله في شعب من الشعاب قد كفي الناس شره) [٧] .

---

١ - ينظر الاعتقاد لأبي بكر البيهقي ص٧٩ ، ٨٠ ط- دار الكتب العلمية بيروت ط- أولي ١٩٨٦م .
٢ - شرح العقيدة الطحاوية ص٣٣٩ .
٣ - سنن أبو داود كتاب السنة – باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ٢١٩/٤ رقم الحديث ٤٦٨٠ .
٤ - صحيح مسلم – كتاب الطهارة – باب فضل الوضوء ٢٠٣/١ رقم الحديث ٢٢٣ .
٥ - صحيح البخاري – كتاب الإيمان – باب أداء الخمس من الإيمان ١٢٩/١ رقم الحديث ٥٣ ، فصحيح مسلم – كتاب الإيمان – باب الأمر بالإيمان بالله ٤٦/١ رقم الحديث ٢٣ .
٦ - سنن أبي داود – كتاب السنة – باب في رد الإرجاء ٢١٨/٤ رقم الحديث ٤٦٧٦ ، وسنن ابن ماجه – كتاب المقدمة – باب في الإيمان ٢٢/١ رقم الحديث ٥٧ .
٧ - صحيح مسلم – كتاب الإمارة – باب العزلة راحة من خلاط السوء ٣٣٠/٤ رقم الحديث ٦٤٩٤ .

٦- عن أبي هريرة – رضي الله عنه – عن رسول الله ﷺ أنه قال (أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا) [١].

٧- عن أبي إمامة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال من أحب لله وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله. فقد استكمل الإيمان) [٢].

٨- عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال سمعت رسول الله ﷺ يقول:- (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده. فإن لم تستطع فبلسانه. فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان) [٣] [٤].

وقد أجيب عنه استدلال أهل الحديث بأن الكلام ضرب من المجاز بالحذف. حيث حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وتقدير الكلام على ذلك (شعب الإيمان بضع وسبعون) لا لأن الإيمان نفسه بضع وسبعون شعبة، فإن إماطة الأذى عن الطريق ليس داخلا في أصل الإيمان حتى يكون فاقده غير مؤمن بالإجماع [٥].

والمراد من هذه الأحاديث: هو المراد والسؤال عن شرائع الإسلام، أعني أحكامه المشروعة التي هي الأساس على ما وقع صريحا في بعض الروايات [٦].

---

١ - سنن أبي داود – كتاب السنة باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ٤/٣٠٤ رقم الحديث ٦٢٨٢ وسنن الدرامي كتاب الرقاق – باب في حسن الخلق ٢/٣٢٣ رقم الحديث تحقيق فواز احمد زمزلي، وخالد السبع وسنن الدرامي العلمي – ط – دار الريان للتراث – ط- أولي ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢ - سنن أبي داود كتاب السنة – باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ٤/٢١٩ رقم الحديث ٤٦٨١.

٣ - صحيح مسلم – كتاب الإيمان – باب النهي عن المنكر من الإيمان ١/١٩ رقم الحديث ٧٨.

٤ - ينظر الاعتقاد للبيهقي ص٨٠-٨٢ وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٣٩، ٣٤٠.

٥ - شرح المقاصد ٣/٤٤٥.

٦ - شرح المقاصد ٣/٤٤٥.

المبحث الثاني
زيادة الإيمان ونقصانه

فكما اختلف علماء الكلام في حقيقة الإيمان وعلاقته بالعمل ، اختلفوا أيضا حول زيادته ونقصانه ، فهل يكون الإيمان قابلا للزيادة والنقصان أم لا ؟ .
وحاول كل مذهب من المذاهب أن يقدم حججا وأدلة تؤيد مذهبه.
ويمكن حصرها في ثلاثة آراء :

الرأي الأول : القائلون بزيادة الإيمان ونقصانه :

لقد ذهب السلف وأهل الحديث والأشاعرة والمعتزلة : إلي القول بأن الإيمان يزيد وينقص ؛ يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .[1] .

ومنهم من يقول يزيد ولا ينقص كما روي عن مالك في إحدي الروايتين ، فقد روي الداودي عنه قوله : ذكر اله زيادته في القرآن . وتوقف عن القول بنقصانه " [2] .
لكن الإمام مالك كان متوقفا عن القول بنقصان الإيمان لعدم بلوغ النص إليه ، ثم لما بلغة ذلك ، ، جزم بنقص الإيمان . ولذا قيل عنه : " إنه توقف في بعض الروايات عن القول بنقص الإيمان . لأن التصديق بالله ورسوله – صلي الله عليه وسلم – لا ينقص ؟ .
إذ لا يجوز نقصان التصديق بالله . إذا نقص صار شكا ، وخروج عن اسم الإيماني – قاله ابن بطال " [3] .

وذكر ابن تيمية في مجموع الفتاوى : أن الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه ، لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن ، ولم يجدوا ذكر النقص ، وهذا إحدي الروايتين عن مالك " [4] .

ولعل هذا التعليل هو التعليل الصحيح عن عدم قبول الإمام مالك القول بنقصان الإيمان ومعه الكثير من أتباع التابعين من الفقهاء . وهو اللائق بهم – رحمهم الله – لأن كل ما كان في القرآن أخذوا به . وما لم يجدوه لم يأخذوا به ، وهذا شأن العلماء المحققين من السلف الصالح .

ويقول الإمام الجيلاني عن الإيمان من حيث الزيادة والنقصان " يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان ، ويقوي بالعلم ويضعف بالجهل – وبالتوفيق يقع كما قال تعالي(فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) [5] وما جاز عليه الزيادة ، جاز عليه النقصان " [6]
وإذا اتجهنا إلي رأي الأشاعرة ، فإننا نجدهم قد ذهبوا أيضا : إلي أن الإيمان قابل للزيادة والنقصان ، وزيادته تكون بزيادة الطاعة ،ونقصه بنقصها . بمعني أن الإنسان كلما زاد من

---

١ ـ ينظر الفصل لابن حزم ٣/٢٣٧- ٢٣٨ ، وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٤٢- ٣٤٣. والانتصاف ص٥٧- ٥٨ .معارج القبول ٢/٢٧٨، ٢٨٠ والعقيدة النظامية ص٨٩ ، وأصول الدين للبغدادي ص٢٣٩ ، والإيمان لابن تيمية ص١٩٤-١٩٩ وشرح البيجوري علي الجوهرة ص٦٠- ٦٢. وشرح العقائد النفسية ص١٢٦ ومتشابه القرآن للقاضي عبد الجبّار ١/٣١٢-٣١٣ – ورسائل العدل والتوحيد – المختصر في أصول الدين ١/٢٤٧ – تحقيق د/ محمد عمارة - ط دار الهلال – بدون تاريخ .
٢ ـ الإيمان ص١٩٤.
٣ ـ المنهاج في شرح صحيح مسلم للإمام النووي ١/٢٠٨ – ط دار الكتب / دار الكتب العلمية بيروت .
٤ ـ الفتاوى لابن تيمية ٧/٥٠٦ – جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم – ط مكتبة المعارف بالرياض – بدون تاريخ
٥ ـ سورة التوبة آية : ١٢٤
٦ ـ الغنية لطالبي طريق الحق ١/٩٣

طاعته بأداء ما أمره الله به ، واجتناب ما نهاه عنه ، ازداد إيمانه وعلي العكس من ذلك . ينقص إيمانه بمقدار ما يقصر في أداء واجبه ، أو يصرف علي نفسه بارتكاب المعاصي .[1].

وذهبت المعتزلة أيضا : إلي القول بزيادة الإيمان ونقصه .

يقول القاضي عبد الجبار : في كتابه متشابه القرآن في تفسيره للآية : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ) [2]
يستدل بها : أن الإيمان يزيد وينقص علي ما نقوله . لأنه إذا كان عبارة عن هذه الأمور التي يختلف التعبد فيها علي المكلفين . فيكون اللازم لبعضهم أكثر مما يلزم الغير . فتجب صحة الزيادة والنقصان . وإنما كان يمتنع ذلك لو كان الإيمان خصلة واحدة ، وهو القول باللسان أو اعتقادات مخصوصة بالقلب ، وقوله (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) يدل صريحه علي أن الزيادة في الإيمان تجوز .

فإن قال قائل : أفتقولون في الإيمان إنه يزيد وينقص : قيل لأن الإيمان كل واجب يلزم المكلف القيام به ، والواجب علي بعض من المكلفين أكثر من الواجب علي غيره ، فهو يزيد وينقص من هذا الوجه " [3].

ويري ابن حزم وجود الزيادة والنقص في الإيمان ، لأن الإيمان عنه يرجع إلي مجموع الطاعات فيقول : " صح أن الإيمان الذي زادتهم الآيات إنما هو العمل بها ، الذي لم يكونوا عملوه ولا عرفوه ، ولا صدقوا به قط ، ولا كان جائزا لهم أن يعتقدوه ويعلموا به ، بل كان فرضا عليهم تركه . والتكذيب بوجوبه . والزيادة لا تكون إلا في كمية عدد لا فيما سواه ، ولا عدد للاعتقاد ولا كمية ، وإنما الكمية والعدد في الأعمال والأقوال " [4].
وقد استدل هؤلاء على مذهبهم بالدليل العقلي والنقلي :
أولا : الدليل العقلي :
فمن الأدلة العقلية التي استدلوا بها على زيادة الإيمان ونقصانه :
١- إنه لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان بالزيادة والنقصان ، لكان إيمان آحاد الأمة ، بل المنهمكين في الفواحش والمعاصي مساويا لإيمان الأنبياء والرسل والصديقين والملائكة . لكن التالي باطل فبطل ما أدي إليه ، وهو عدم تفاوت الإيمان بالزيادة والنقصان ، وثبت نقيضه ، وهو أن الإيمان يزيد وينقص وهو المطلوب [5].
وقد علق صاحب المواقف على هذا الدليل قائلا : (إنه الحق) وتبين ذلك من وجهين :
الأول : القوة والضعف ، وعدم القول بالتفاوت . تقتضي أن يكون إيمان النبي وآحاد الأمة سواء ، وهذا باطل إجماعا .

---

١ - ينظر محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص٢١٩ وشرح البيجوري علي الجوهرة ص٦٢ وأصول الدين للبغدادي ص٢٣٩ .
٢ - سورة الأنفال الآيات (٢-٤)
٣ - متشابه القرآن ٣١٢/١-٣١٣ . وشرح الأصول الخمسة ص٨٠٢
٤ - الفصل لابن حزم ٢٣٣/٣ .
٥ - شرح العقائد النفسية ص١٢٦ وشرح البيجوري على الجوهرة ص٦٠.

الثاني : التصديق التفصيلي في أفراد ما علم مجيئه به جزء من الإيمان . الذي يثاب عليه ثوابه على تصديقه بالإجمال ، والنصوص دالة على قبوله لهما [1] .
٢- إن إيمان المقلد ليس في قوة إيمان العارف بالدليل ، وإيمان العارف أو في من إيمان المشاهد . كما أن إيمان المشاهد ليس كإيمان المستغرق . الذي لا يشاهد إلا الله . وهذه درجات التصديق وهو الجزم واليقين " [2] .

فهناك تفاوت من حيث المعرفة الإجمالية والتفصيلية ، وبين الذي يعمل بالمعرفة أو لا يعمل يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " لكن من طلب علم التفصيل وعمل به . فإيمانه أكمل ممن عرف ما يجب عليه والتزمه وأقربه ، لكنه لم يعمل بذلك كله . وهذا المقر بما جاء به الرسول المعترف بذنبه الخائف من عقوبته على ترك العمل ، أكمل إيمانا ممن لم يطلب معرفة ما أمره به الرسول ولا عمل بذلك ، ولا هو خائف أن يعاقب ، بل هو في غفلة عن تفصيل ما جاء به الرسول ﷺ مع أنه مقر بنبوته باطنا وظاهرا .
فكل ما علم القلب ما أخبر به الرسول فصدقه ، وما أمر به فالتزمه ، كان ذلك زيادة في إيمانه على من لم يحصل له ذلك . وإن كان معه التزام عام وإقرار عام .
وكذلك من عرف أسماء الله ومعانيها ، فآمن بها . كان إيمانه أكمل ممن لم يعرف تلك الأسماء بل آمن بها إيمانا مجملا ، وأعرف بعضها ، وكلما ازداد الإنسان معرفة بأسماء الله وصفاته وآياته كان إيمانه به أكمل [3] .
فالتفاوت في زيادة الإيمان ونقصه يرجع أيضا إلى المعرفة الحاصلة في القلب والتصديق بحسب حال المرء حيث يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت وأبعد من الشك والريب .

يقول شيخ الإسلام ابن تيميه : " وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه كما أن الحس الظاهر بالشيء الواحد مثل رؤية الناس للهلال ، وإن اشتركوا فيها . فيعضهم تكون رؤيته أتم من بعض ، وكذلك سماع الصوت الواحد ، وشم الرائحة الواحدة ، وذوق النوع الواحد من الطعام . فكذلك معرفة القلب وتصديقه يتفاضل أعظم من ذلك من وجوه متعددة ، والمعاني التي يؤمن بها من معاني أسماء الرب وكلامه يتفاضل الناس في معرفتها أعظم من تفاضلهم في معرفة غيرها " [4] .

يقول ابن حجر : عن تفاوت الإيمان بالزيادة والنقصان من حيث التصديق : " والأظهر المختار : أن التصديق يزيد وينقص ، بكثرة النظر ووضوح الأدلة ، ولهذا كان إيمان الصديق أقوي من إيمان غيره . بحيث لا يعتريه الشبهة .ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل ، حتى إنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم يقينا وإخلاصا وتوكلا منه في بعضها ، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها " [5] .

---

١ - شرح المواقف ص٣٨٨ .
٢ - شرح البيجوري ص٦٠ .
٣ - الإيمان ص٢٠٠ .
٤ - الإيمان ص٢٠١ .
٥ - فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٤٦/١ للإمام ابن حجر - ط المكتبة السلفية - بدون تاريخ .

فالناس يتفاضلون في تصديق القلب على قدر علمهم ، فمنهم يعلم العقائد إجمالا ، وبعضهم يعرفها تفصيلا ، كما يتفاضلون أيضا في معرفة أدلة تلك العقائد , ومدي تعلق القلب بها ، فهذا يؤدي إلى تفاوت الإيمان من حيث الزيادة والنقصان . هذا فضلا عن مدي التزام المسلم بأحكام الدين ، من القيام بأوامره والالتزام بشريعته . كل هذا يؤدي إلى زيادة الإيمان وكان أكمل ممن لا يلتزم بأحكام الدين . وهذا مما يلزم نقص إيمانه .

ثانيا : الأدلة النقلية :

لقد استدل أصحاب هذا الرأي من أهل السلف والحديث والأشاعرة والمعتزلة : من القرآن والسنة ما يؤيدهم بالقول بزيادة الإيمان ونقصانه [1] فمن تلك الأدلة :

١ ـ قوله تعالي : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ) [2] .

يقول ابن تيميه : " وهذا أمر يجده المؤمن إذا تليت عليه الآيات : زاد في قلبه بفهم القرآن ومعرفة معانيه من علم الإيمان ، ما لم يكن حتى أنه لم يسمع الآية إلا حينئذ . ويحصل في قلبه من الرغبة في الخير والرهبة من الشر ما لم يكن . فزاد علمه بالله ومحبته لطاعته ، وهذا زيادة الإيمان " [3] .

ويقول القاضي عبد الجبار عن الاستدلال بالآية : " أنه يدل على أن الإيمان يزيد وينقص على ما نقوله ، لأنه إذا كان عبارة عن هذه الأمور التي يختلف المتعبد فيها على المكلفين فيكون اللازم لبعضهم أكثر مما يلزم الغير ، فتجب صحة الزيادة والنقصان " [4] .

ويقول الجيلاني : " يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان ، ويقوي بالعلم ، ويضعف بالجهل ، وبالتوفيق يقع ، وما جاز عليه الزيادة ، جاز عليه النقص " [5] .

يقول القاسمي : " أن الآية تدل على أن الإيمان يزيد وينقص ، لأن هذه القاعات تزيد وتنقص ، وقد نص على ذلك في قوله " فزادتهم إيمانا [6] .

فالآية السابقة صريحة الدلالة في زيادة الإيمان في القلب ، وما جاز عليه الزيادة بالطاعة جاز عليه النقصان بالمعصية .

٢ ـ قول الله تعالي : "(الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)" [7] .

---

١ ـ ينظر شرح العقيدة الطحاوية ص٣٤٢-٣٤٣ والفصل ٢٣٧/٣ والانتصاف ص٥٧ ، ٥٨ وأصول الدين للبغدادي ص٢٣٩-٢٤٠ الإيمان لابن تيميه ص١٩٤-١٩٩ شرح البيجوري ص٦٠-٦٥ معارج القبول ٢٧٨/٢-٢٨٠ شرح الأصول الخمسة ٨٠٢-٨٠٣ ومتشابه القرآن ص٣١٢ ، ٣١٣ .

٢ ـ سورة الانفال آية : ٢ .

٣ ـ الإيمان ص١٩٦ .

٤ ـ متشابه القرآن ص٣١٢ .

٥ ـ الغنية ص٩٣ .

٦ ـ محاسن التأويل للقاسمي ٢٩٥٢/٨ ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ ط دار أحياء الكتب العربية ـ ط أولي ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م .

٧ ـ سورة آل عمران آية : ١٧٣ .

يقول الزمخشري في تفسيره للآية " إذا كان العمل جزءا من مفهوم الإيمان ، فإنه يزيد وينقص تبعا لزيادة الأعمال ونقصها " [1].

ويقول ابن حزم : " فصح أن الإيمان الذي زادتهم الآيات إنما هو العمل بها " [2].
ويقول ابن تيمية : " فهذه الزيادة عند تخويفهم بالعدو لم تكن آية نزلت فازدادوا يقينا وتوكلا على الله ، وثباتا على الجهاد ، وتوحيدا بالا يخافوا المخلوق . بل يخافون الخالق وحده " [3]
٣- قول الله تعالى " (وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) " [4].

يقول ابن تيميه : " وهذه الزيادة ليست مجرد التصديق بأن الله أنزلها بل زادتهم إيمان بحسب مقتضاها . فإذا كانت أمور بالجهاد أو غيره ازدادوا رغبة ، وإذا كانت نهيا عن شيء انتهوا عنه فكرهوه ، ولهذا قال (وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) [5].
٤- قول الله تعالى : " هو الذي أنزل السكنية في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم " [6]
يقول ابن تيمية : " وهذه نزلت لما رجع النبي ﷺ وأصحابه من الحديبية ، فجعل السكينة موجبة لزيادة الإيمان والسكينة طمأنينة في القلب غير علم القلب وتصديقه . [7].
ومن الأحاديث الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه : منها :
١- قول النبي ﷺ : " الإيمان بضع وسبعون شعب أعلاها كلمته لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق . والحياء شعبه من الإيمان " [8].

دلالة هذا الحديث : " تبين إن هذا الشعب متفاوتة ليست على درجة واحدة في الفضل بل بعضها أفضل من بعض ، كما هو ظاهر لفظ الحديث في قوله (أعلاها) وقوله (أدناها) فشعب الإيمان منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعا كشعبة الشهادتين . ومنها لا يزول بزوالها كترك إماطة الأذى عن الطريق . وبينهما شعب متفاوتة تفاوتا عظيما ، منها ما يقرب من شعب الشهادتين ، وما يقرب من إماطة الأذى " [9].

وهذا يدل على التفاوت بين شعب الإيمان المتعددة ، وتفاوت الناس في قيامهم بهذه الشعب والخصال المذكورة في الحديث ليست على درجة واحدة ، فإن بعضها أكمل من بعض وبهذا التفاوت بينها ، يثبت زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل المكلفين فيه .

---

١ - تفسير الكشاف ٤٨١/١ لجارالله الزمخشري- ط- دار الكتاب العربي بيروت ط ثالثة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٢ - الفصل ٢٣٣/٣ .
٣ - الإيمان ص١٩٦ .
٤ - سورة التوبة الآيات : ١٢٤-١٢٥ .
٥ - الإيمان ص١٩٦ .
٦ - سورة الفتح آية : ٤.
٧ - الإيمان ص١٩٧ .
٨ - سنن أبي داود - كتاب السنة - باب في رد الإرجاء ٢١٤/٤ رقم الحديث ٤٦٧٦ .
٩ - شرح العقيدة الطحاوية ص٣٤٠ .

٢ـ قال رسول الله ﷺ " إن أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا والطفهم بأهله " [١].
قال الإمام الترمذي في ذكره للحديث السابق – باب في استكمال الإيمان والزيادة والنقصان[٢]
٣ـ قال رسول الله ﷺ : " من أحب لله ، وابغض لله ، وأعطي لله ، ومنع لله فقد استكمل الإيمان " [٣].

يقول ابن أبي العز الحنفي : " أن الحب والبغض أصل حركة القلب ، وبذل المال ومنعه هو كمال ذلك ، فإن المال آخر المتعلقات بالنفس ، والبدن متوسط بين القلب والمال . فمن كان أول أمره وأخره كله لله ، كان الله إلهه في كل شيء ، فلم يكن فيه شيء من الشرك، وهو إرادة غير الله وقصده ورجاؤه فيكون مستكملا الإيمان " [٤].

٤ـ قال رسول الله ﷺ للنساء : " ما رأيت من ناقصات عقل ودين أسلب للب الرجل الحازم منكن ، قلن يا رسول الله وما نقصان ديننا ؟ .
قال – عليه السلام : " أليس تقيم المرأة العدد من الأيام والليالي لا تصوم ولا تصلي ، فهذا نقصان دينها " [٥].

يقول ابن حزم " فبالضرورة ندري أن الزيادة تقتضي النقص ضرورة ولابد ، لأن معني الزيادة إنما هي عدد مضاف إلى عدد ، وإذا كان ذلك فذلك العدد المضاف إليه . هو بيقين ناقص عند عدم الزيادة فيه " [٦].
ويقول الشيخ الحكمي : " وعلى هذا إجماع الأئمة المعتد بإجماعهم ، أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص " [٧].

ثالثا: أقوال الصحابة في زيادة الإيمان ونقصانه (٨) .
قد جاء لفظ الزيادة والنقصان في الإيمان عن الصحابة – رضي الله عنهم – فمن هذه الأقوال
١ـ عن أبي هريرة و ابن عباس –رضي الله عنهما–قالا: الإيمان يزيد وينقص " [٩].
٢ـ قول أبي الدر داء – رضي الله عنه : من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه ومن فقه العبد أن يعلم أزداد هو أم ينتقص [١٠].

---

١ ـ سنن أبي داود – كتاب السنة – باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ٢١٩/٤ رقم الحديث ٤٦٨٢ .
٢ ـ سنن الترمذي – كتاب الإيمان – باب في استكمال الإيمان والزيادة والنقصان ١١٢/٤ رقم الحديث ٣٣٦٧ .
٣ ـ المصدر السابق .
٤ ـ شرح العقيدة الطحاوية ص٣٤٠ .
٥ ـ سنن ابن ماجه– كتاب الإيمان – باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ١٢١٩/٢ رقم الحديث ٤٣٧٩ .
٦ ـ الفصل لابن حزم ٢٣٧/٣ .
٧ ـ معارج القبول ٢٨٠/٢ .
٨ ـ ينظر الإيمان الشيخ الإسلام ابن تيميه ص١٩٤-١٩٥ – وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٤٣-٣٤٤ ومعارج القبول ص٢٧٩-٢٨٠ .
٩ ـ سنن ابن ماجه – المقدمة – باب في الإيمان ٢٨/١ رقم ٧٤ – وإسناده ضعيف .
١٠ ـ سنن ابن ماجه – المقدمة – باب في الإيمان ٢٨/١ رقم ٧٥ – وإسناده ضعيف - والمصنف في الأحاديث والآثار– للحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي شيبه ٢٦١/٦ – تحقيق سعيد محمد اللحام ط- دار الفكر العربي – ط أولي ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

٣-كان عمر – رضي الله عنه – يقول لأصحابه : هلموا نزدد إيمانا ، فيذكروا الله تعالى [١] .
٤-كان ابن مسعود – رضي الله عنه – يقول في دعائه : اللهم زدنا إيمانا ويقينا وفقها [٢] .
٥-كان عبد الله بن رواحة – رضي الله عنه – يأخذ بيد النفر من أصحابه ، فيقول : تعالوا نؤمن ساعة ، تعالوا فلنذكر الله ، ونزداد إيمانا بطاعته ، لعله يذكرنا بمعرفته [٣] .
٦-عن عمار بن ياسر – رضي الله عنه – أنه قال : ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان : إنصاف من نفسه ، والإنفاق من إقتار ، وبذل السلام للعالم [٤] .

فالأقوال السابقة عن الصحابة في زيادة الإيمان ونقصانه – هي موقوفة على التابعين. فلا يصح منها إلا الوقف ، وليست مرفوعة إلى الرسول ﷺ .

الرأي الثاني : المنكرون للزيادة والنقص :-

لقد اشتهر عن الإمام أبي حنيفة – رحمه الله – أنه قال : " بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص "[٥] لأنه لا يتصور نقصانه إلا بزيادة الكفر ، ولا يتصور زيادته إلا بنقصان الكفر ، وهذا لا يجوز بأن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة مؤمنا وكافرا [٦] .
فالإمام أبو حنيفة عندما : قال : أن الإيمان هو التصديق والإقرار معا . ولم يجعل العمل جزءا من الإيمان ، قال بعدم زيادته ونقصه ، لأنه التصديق والإقرار لا يتصور فيهما الزيادة أو النقص . لأن لو كان فيهما تفاوت لكان ذلك شكا ، والشك في التصديق كفرا – لأن ضده التكذيب والجحود ، وهما يكونان بالقلب .[٧] .

لكن إذا كان الإيمان لا يزيد ولا ينقص عند الإمام أبي حنيفة . فهل يتساوي إيمان عامة الناس مع إيمان الأنبياء والملائكة ؟.

يري الإمام أبو حنيفة : إن إيمان أهل الأرض وأهل السموات واحدا ، وأن إيمان الأولين والآخرين واحدا . وذلك لأننا صدقنا بوحدانية الرب وربوبيته وقدرته ، وبما جاء من عنده بمثل ما أقرت الملائكة وصدقت به الأنبياء والرسل .
لكن هؤلاء الرسل فضلوا علينا بالثواب في الإيمان وجميع الطاعات . وذلك لعدة أسباب :
١- فهم كما فضلوا بالنبوة والرسالة ، فضلوا كذلك بالخوف والرغبة ، وجميع مكارم الأخلاق على من سواهم .
٢-إنهم عاينوا من الملائكة والعجائب ما لم نعاين .
٣-إنهم كانوا لا يجزعون عند المعصية .

---

١ - المصنف لابن شيبه ١١/٢٦ .
٢ - المصنف لابن أبي شيبه ١١/٤٣.
٣ - المصنف لابن أبي شيبه ٣/١٤٥.
٤ - المصنف لابن أبي شيبه ٣/١٦٠ رقم ١٣١ – بإسناد صحيح عنه موقوفا ، وأورده البخاري معلقا ، ورواه بعضهم مرفوعا وهو خطأ .
٥ - الفرق بين الفرق ص٢٠٣ .
٦ - شرح الفقه الأكبر ص١٤٥ وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٣٧ .
٧ - المصدر السابق ص٣٣٧ .

٤ -إنهم كانوا يعاينون ما ينزل بغيرهم من العقوبة على المعصية ، وكان ذلك أيضا مما يحجزهم عن المعاصي .
وليس في تفضيل الله تعالي للرسل والأنبياء علينا ظلم لنا ، وذلك لأن الله تعالي لم ينقصنا حقنا ، وأعطانا حتى أرضانا ، حين زاد هؤلاء. وهذا ليس ظلما [١] .

لذا فإن زيادة الإيمان عند الإمام أبي حنيفة – لم تتفاوت في التصديق ، لأن الجميع عنده إيمانهم واحدا ، لا فرق بين إيمان الأولين والآخرين ، كما لا فرق بين إيمان أهل الأرض وإيمان أهل السماء . فالتفاوت يرجع إلى أمور أخرى غير التصديق – كتفضيلهم بالنبوة والرسالة ، وأنهم أخشى الناس ، ومعاينهم للملائكة. وبلوغهم الصبر عند المصيبة . فهم لا يجزعون كما يجزع عامة البشر ، وأنهم رأوا ما ينزل بغيرهم من العذاب على معصيتهم لله . فكان هذا مانعا لهم عن عصيان الله تعالي .

وسار على رأي الإمام أبا حنيفة في قوله بعدم زيادة الإيمان ونقصانه الجهم بن صفوان والماتريدية والإمام الجويني والنسفي [٢]
ويشرح ابن الهمام معني زيادة الإيمان عند الحنيفة فيقول : إن الحنيفة ومعهم إمام الحرمين وغيره لا يمنعون الزيادة والنقصان ، باعتبار جهات هي غير نفس الذات – ذات الإيمان – بل بتفاوته يتفاوت المؤمنين.
ويستشهد بما روي عن أبي حنيفة إنه قال : إن إيماني كإيمان جبريل ، ولا أقول مثل إيمان جبريل ، فلا أحد يسوي بين إيمان آحاد الناس ، وإيمان الملائكة والأنبياء . بل يتفاوت غير أن ذلك التفاوت لا يكون في ماهية التصديق .بل يكون بأمور أخرى ، كتفاوته بإشراقه نوره وثمرته [٣] .

أدلة الإمام أبي حنيفة ومن تبعه :

١ - لقد استدل الإمام على مذهبه قائلا : بأنه لا يتصور زيادة الإيمان إلا بنقصان الكفر. ولا يتصور نقصان الإيمان إلا بزيادة الكفر .

فكيف يجوز أن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة مؤمنا وكافرا .والمؤمن مؤمن حقا وليس في إيمان المؤمن شك ، كما أنه ليس في كفر الكافر شك . لقوله تعالي (أولئك هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًا) [٤] أي في موضع (أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًا) [٥] أي في محلا آخر . لأن الكفر ضد الإيمان وهو تكذيب وجحود ، والواقع أن هذه الشبهة باطلة ، لأنها مبينة على أن الإيمان لا يجتمع مع الكفر . والعاصون أمة محمد ﷺ كلهم مؤمنون حقا وليس بكافرين أي حقا [٦] .

---

١ - العالم والمتعلم ص١٥-١٦ .
٢ - ينظر مقالات الإسلاميين للشعري ١٧٢ والملل والنحل للشهرستاني ٢٧٤/١ ن والفرق بين الفرق ص٢٠٣ والتمهيد القواعد التوحيد ص٣٨٤ ، وشرح العقائد النفسية ١٨٢/١ ، والإرشاد ٣٩٨ .
٣ - المسايرة لابن الهمام ص١٨٦-١٩٠تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد- ط المطبعة المحمودية بمصر.
٤ - سورة الأنفال آية : ٤ .
٥ - سورة الأنفال آية : ١٤ .
٦ - شرح الفقه الأكبر ص١٤٥ .

يقول شيخ الإسلام ابن تيميه أن سبب وقوعهم في هذا القول : إنه لا يجتمع إيمان وكفر في قلب واحد ، وهذا مما أخطئوا فيه : " ومن العجيب أن الأصل الذي أوقعهم في هذا الاعتقاد إنه لا يجتمع في الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفر ، أو ما هو إيمان وما هو كفر ، واعتقدوا أن ذلك متفق عليه بين المسلمين . فلأجل اعتقادهم هذا الإجماع وقعوا فيما هو مخالف للإجماع الحقيقي ، إجماع السلف الذي ذكره غير واحد من الأئمة " [1] .

لكن قد يجتمع في الإنسان منا إيمان ونفاق ، أو يجتمع بعض شعب الإيمان وشعبة من شعب الكفر . كما جاء ذلك في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة منهن ، كانت فيه خصلة من النفاق ، حتى يدعها : إذا حدث كذب وإذا ائتمن خان ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر " [2] .
وقال رسول الله ﷺ : من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة نفاق [3] .
فمن قال بخلاف ذلك – بكفره – فقد حكم على جميع الأمة إلا النذر القليل بالكفر ، لكثرة الكذب واختلاف الوعد ، وضعف الأمانة ، ووجود السباب والفجور ، وغير ذلك من الأعمال المنصوص في الشرع على أنها كفر . فدل ذلك على أن هذه الأعمال ، وإن سماها الشارع كفر لكنها لا تخرج صاحبها من الملة [4] .
٢- اتجه الإمام أبو حنيفة ومن وافقه إلى تأويل الآيات الدالة على زيادة الإيمان .
مثل قوله تعالى : (فزادهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون) [5] وقوله تعالى (لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ) [6] وقوله تعالى (زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) [7] .
بأنها محمولة على أنهم كانوا آمنوا في الجملة ، ثم يأتي فرض إلى فرض ، فكانوا يؤمنوا بكل فرض خاص ، فزاد إيمانهم بالتفصيل مع إيمانهم بالجملة [8] .

لكن هذا خاص بعصر النبي ﷺ لنزول الأحكام الشرعية حكما بعد حكم ، وفرضا بعد فرض ، فكانوا يلتزمون بكل أمر أو نهي صادر عن الله تعالى .
فزادتهم إيمانا بالتفصيل مع إيمانهم في الجملة ، وأما في حقنا فلا ، لانقطاع الوحي فيكون زيادة الإيمان باعتبار المؤمن به ، لا في أصل التصديق [9] .
والتأويل السابق للقائلين بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وأن المراد بها الإيمان بالجملة فزاد إيمانهم بالتفصيل مع إيمانهم بالجملة .فتأويل ليس في محله ، لأن النصوص صريحة ومثبتة للزيادة والنقصان .

---

١ - مجموع الفتاوي ٤٠٤/٧ .
٢ - صحيح مسلم- كتاب الإيمان – باب بيان خصال النفاق ٧٨/١ رقم الحديث ١٠٦ .
٣ - صحيح مسلم – كتاب الإمارة – باب زم من مات ولم يغزو ١٥١٧/٣ رقم الحديث ١٩١٠ .
٤ - مجموع الفتاوي ٥٠٤/٧ .
٥ - سورة الأنفال آية : ٢ .
٦ - سورة التوبة آية : ١٢٥ .
٧ - سورة الفتح آية : ٤ .
٨ - شرح الفقه الأكبر ص١٣٢ والتمهيد لقواعد التوحيد ص٣٨٥ وشرح العقائد النفسية ١٨٢/١ .
٩ - ينظر شرح العقائد النفسية ١٨٢/١ ، وشرح الفقه الأكبر ص١٣٢ .

والحق أن هذه الشبهة لا تقضي زيادة الإيمان . لأن الإيمان الذي زادتهم الآيات ، إنما هو العمل بها ، الذي لم يكونوا عملوه ولا عرفوه ولا صدقوا به .. والزيادة لا تكون إلا في كمية عدد لا فيما سواه ، ولا عدد للاعتقاد ولا كمية ، وإنما الكمية والعدد في الأعمال والأقوال [1] .

لأن الشرع لم ينزل جملة واحدة في عصر رسول الله ﷺ بل نزل على فترات متباعدة ، وأصحاب رسول الله ﷺ أعلنوا إيمانهم جملة ، فكانوا كلما نزل حكم من أحكام الدين ، أو فرضا من الفروض . سارعوا إلى الإيمان به ، والالتزام بأحكامه .

فلما كان الإيمان لدي الإمام أبا حنيفة ومن تبعه . لا يقبل الزيادة والنقصان . راجع إلى رأيه في أن الإيمان هو التصديق ، والتصديق اليقيني لا يقبل زيادة ولا نقص ، لأنه لو تفاوت شكا .

ثالثا : القائلون بزيادة الإيمان دون نقصه :

لقد ذهب أصحاب الرأي القائل بزيادة الإيمان دون نقصه ، التوسط بين المذهبين السابقين ، لأن الإيمان إذا نقص زال اسم الإيمان من المؤمن .
ومن أصحاب هذا الرأي فرقة الغسانية وهم من المرجئة : لأن الإيمان عندهم الإقرار أو المحبة لله تعالي وتعظيمه وترك الاستكبار عليه . وقالوا :إنه يزيد ولا ينقص [2] .
وقد وافقهم في هذا جماعة من المتكلمين كالنجارية والأباضية والإمام الخطابي فهم يقولون أيضا : الإيمان يزيد ولا ينقص [3] .
ويقول الإمام الخطابي : " الإيمان ثلاثة أمور : قول وهو لا يزيد ولا ينقص ، وعمل وهو يزيد وينقص ، واعتقاد وهو يزيد ولا ينقص ، فإن ذهب نقص [4] .
أدلة القائلين بزيادة الإيمان دون نقصه :
وقد بني أصحاب هذا الرأى على بعض هذه الشبه الآتية :
١ - عند تعريفهم للإيمان : حيث إن الإيمان عندهم : هو التصديق والتصديق لا يقبل النقص . لأنه إذا قبله صار شكا . لكنه يقبل الزيادة ، بناءا على أن الشخص يؤمن إجمالا ثم يزيد تصديقه بالتفصيل [5] .
ما دام الإيمان بمعني التصديق بالقلب لدي هؤلاء ، فإنهم منعوا من النقصان فيه . لأن النقصان يزيل الإيمان ، لكنه يقبل الزيادة عند إيمان المرء بالتفصيل بعد الإجمال .
٢ - احتجوا بقوله تعالي : (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا) [6] .
فقد ذكر الله في هذه الآية الكريمة : الزيادة وتوقف عن القول بالنقص .

---

١ - الفصل ٣/٢٣٣ .
٢ - الفرق بين الفرق ص٢٠٣ .
٣ - الفرق بين الفرق ص٢٠٨ .
٤ - فتح الباري ١/٤٥ .
٥ - أصول الدين للبغدادي ص٢٥٢ .
٦ - سورة آل عمران آية : ١٧٣ .

٣- احتجوا بقول الرسول ﷺ (الإيمان يزيد ولا ينقص) [١].

الرد على الاستدلال السابق

أولا : إن قولهم بأن الإيمان معناه التصديق القلبي ، والتصديق لا ينقص لأنه لو نقص لصار شكا لكنه يزيد . فهذا القول باطل : " لأن التصديق يزيد وينقص ، بكثرة النظر ووضوح الأدلة ، ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره ، بحيث لا يعتريه الشبه . ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل ، حتى إنه يكون في بعض الأحيان . الإيمان أعظم يقينا وإخلاصا وتوكلا منه في بعضها ، وأما غيرهم فليسوا كذلك ، وهذا مما لا يمكن إنكاره [٢].

ثانيا : أن ادعائهم بأن هذه الآيات قد صرحت بالزيادة وتوقفت عن ذكر النقصان . لكن هذا الإدعاء غير صحيح . وذلك لأن ذكر الزيادة يستلزم النقص ، وكل ما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقص فبالضرورة ندري أن الزيادة تقتضي النقص .

يقول ابن حجر في شرحه لهذا الباب : " ثم شرع المصنف يستدل لذلك بآيات من القرآن مصرحة بالزيادة وثبوتها يثبت المقابل فإن كل قابل للزيادة : قابل للنقصان ضرورة[٣].

وقد جاء ذكر النقص في الحديث الصحيح . أن النبي ﷺ قال للنساء : "(ما رأيت من ناقصات عقل ودين أسلب للرجل الحازم منكن) " [٤] [٥].

ثالثا : أما عن احتجاجهم بالحديث المذكور (الإيمان يزيد ولا ينقص) [٦].

أن هذا الحديث ضعيف لا يحتج به . فقد أخرجه أبو داود واحمد ، وأبي داود الطيالسي والحاكم في المستدرك ، والبيهقي في السنن ، والجوزقاني في الأباطيل [٧].
وعلى فرض صحة الحديث . يقول الإمام البيهقي : " وإن صح الخبر فتأويله . غير ما ذهب إليه يعني – معاذ في توريثه للمسلم من الكافر – متحججا بهذا الحديث . إنما أراد الإسلام في زيادة ولا ينقص بالردة " [٨].

وبهذا يثبت فساد قولهم أن الإيمان يزيد ولا ينقص . فالصحيح أنه يزيد وينقص وليس نقصانه شكا في الإيمان كما زعموا .

فمن خلال ما سبق عرضه من المذاهب حول (زيادة الإيمان ونقصانه) .
اتضح أن الرأي الأول هو الصحيح ، لقوة ما استدلوا به من الأدلة العقلية والنقلية من القرآن والسنة وهذا مما لا يمكن إنكاره ولا يشك في صحته أحد . لأن إيمان الصحابة

---

١ - السنن الكبرى للإمام البيهقي ٢٥٥/٦ طبع دار الفكر بيروت – ط أولي ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .
٢ - فتح الباري ٤٦/١ وينظر المنهاج في شرح صحيح مسلم للنووي ١٤٨/١ .
٣ - فتح الباري ٤٧/١ .
٤ - سبق تخريج الحديث ص .
٥ - الفصل لابن حزم ٢٣٧/٣ .
٦ - سبق تخريجه ص .
٧ - ينظر السن الكبرى للبيهقي ٢٥٥/٦ ط- دار الفكر بيروت - ١- أولي ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .
٨ - المصدر السابق .

كالصديق رضي الله عنه – لا يساويه إيمان آحاد الناس . كما سبق أن ذكرنا لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان بالزيادة والنقصان ، لكان إيمان آحاد الأمة بل المنهمكين في الفواحش والمعاصي مساويا لإيمان الأنبياء والصديقين ، وهذا باطل .

السبب في الخلاف حول زيادة الإيمان ونقصه

لقد ذهب جماعة من المتكلمين كالإمام الرازي والجويني وغيرهم إلى أن الخلاف في هذه المسألة عائد إلى الخلاف في تعريف الإيمان: فمن قال : إن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، كالسلف ومن وافقهم – فالإيمان عندهم يزيد وينقص باعتبار زيادة الأعمال ونقصانها . ومن أخرج العمل من مسمي الإيمان كالمرجئة : فالإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص ، لعدم إمكان حصول الزيادة والنقصان في التصديق لما يقتضيه في رأيهم من الشك والريب [1] .

ويقول الإمام الجويني عن سبب الخلاف حول زيادة الإيمان ونقصانه : هو الخلاف حول تعريف الإيمان : " فمن أطلق اسم الإيمان على الطاعات كلها يقول على مساق أصله : يزيد الإيمان بزيادة الطاعات ، وينقص بنقصانها .ومن قال : الإيمان هو التصديق . فمن علم وعرف حقا ، فلا يتفاوت التصديق بالأعمال زادت أو نقصت " [2] .

ويقول أبو منصور البغدادي : " كل من قال : إن الطاعات كلها من الإيمان أثبت فيه الزيادة والنقصان وكل من زعم أن الإيمان هو الإقرار الفرد منع من الزيادة والنقصان فيه ، وأما من قال إنه التصديق بالقلب ، فقد منعوا من النقصان فيه : واختلفوا في زيادته ، فمنهم من منعها ، ومنهم من أجازها " [3] .

ويقول الإمام الغزالي : " أن سبب الخلاف في زيادة الإيمان ونقصه ، يرجع إلى الجهل . بأن الإيمان لفظ مشترك ، فإذا عرف أنه لفظ يحمل أكثر من معني ، وأنه على بعض معانيه يحمل الزيادة والنقصان : وعلى بعضها الآخر لا يقبلهما . ارتفع الخلاف " [4]

لكن الخلاف حقيقي حول زيادة الإيمان ونقصه . فالإيمان وإن كل معني التصديق فإنه يزيد وينقص . كما ذكرنا في بيان الرأي القائل – بزيادة الإيمان ونقصه – لأن التصديق متفاوت ، حسب حال المرء منا . وحسب انشراح الصدر لقبول الأدلة . فالتصديق يقبل الزيادة أو النقص . فيزيد التصديق بكثرة النظر ووضوح الأدلة ؛ وأن عدم ذلك نقص ، ولذا كان إيمان الصديقين أقوي من إيمان غيرهم . وأن تصديق – النبي ﷺ ليس كتصديق آحاد الأمة

---

١ ـ العقائد النفسية ص١٢٥ .
٢ ـ العقيدة النظامية ص٨٩ .
٣ ـ أصول الدين ص٢٥٢ .
٤ ـ الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي ص١٠١ تحقيق الشيخ محمد مصطفي أبو العلا – ط مكتبة الجندي – مصر – ط ، ١٩٧٢ .

المبحث الثالث
العلاقة بين الإيمان والإسلام

من المسائل التي اختلفت فيها الأشاعرة والماتريدية : مسألة حقيقة الإسلام الشرعي، وما ترتب عليه من علاقة الإسلام والإيمان . فالأشاعرة يرون أن العلاقة بينهما التغاير ، بينما الماتريدية ترى أن العلاقة بينهما الترادف .

يقول الإمام الغزالي : في العلاقة ما بين الإيمان والإسلام : " والحق فيه أن الشرع قد ورد باستعمالهما على سبيل الترادف والتوارد ، وورد على سبيل الاختلاف ، وورد على سبيل التداخل " [1] .

أولا : رأي الأشاعرة والسلف :

ذهب الأشاعرة إلى أن الإسلام هو الامتثال والانقياد الظاهري لما جاء به النبي ﷺ من عند ربه . والإيمان هو التصديق القلبي بما جاء به النبي ﷺ من عند ربه . وعلى هذا فالعلاقة بينهما لدى الأشاعرة هي التغاير [2] .

أدلة الأشاعرة :

استدل جمهور الأشاعرة ومن تبعهم كالسلف : على أن الإسلام غير الإيمان بكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية . الدالة على أن الإسلام غير الإيمان .

قول الله تعالى (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا) [3] .

فالآية تبين أن هناك فرق بين الإسلام والإيمان : حيث نفي الله عن الأعراب الإيمان . وأثبتت أن ذلك منهم إسلام لا إيمان . فدل ذلك على أنهما متغايران [4] .

يقول ابن كثير : في تفسيره للآية : " وقد استفيد من هذه الآية الكريمة : أن الإيمان أخفى من الإسلام " [5] .

٢ - قوله تعالى (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ) [6] .

ووجه الاستشهاد بهذه الآية الكريمة : أن الله عز وجل قد عطف الإيمان على الإسلام . فلو لم يكن الإسلام غير الإيمان . ما عطف أحدهما على الآخر ، إذ العطف يقتضي المغايرة [7]

٣ - قوله تعالى : (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) [8] .

---

١ - إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي ١٧١/١ تحقيق الشحات الطحان ، وعبد الله المنشاوي – ط دار الحرم للتراث ط – أولي ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .

٢ - ينظر الانتصاف ص٥٨ ، ٥٩ وشرح المقاصد ٤٤٥/٣ .

٣ - سورة الحجرات آية : ١٤ .

٤ - الانتصاف ص٥٩ وشرح المقاصد ٤٤٥/٣ وأحياء علوم الدين ١٧١/١ وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٤٩ .

٥ - تفسير ابن كثير ٢١٩/٤ ط مكتبة الإيمان بالمنصورة ط أولي ١٤١٠هـ سنة ١٩٩٠م .

٦ - سورة الأحزاب آية : ٣٥ .

٧ - شرح المقاصد ٤٤٥/٣ .

٨ - سورة الحجرات آنية : ١٧ .

وجه الاستشهاد بالآية : (أن الله غاير بين الإسلام والإيمان) [1].

٤ـ ما جاء في الحديث في التفرقة بين الإسلام والإيمان : في حديث جبريل عليه السلام حين سأله ما الإسلام قال : رسول الله ﷺ الإسلام : أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا قال: صدقت قال : فعجبنا له يسأله ويصدقه .

قال ما الإيمان : قال الإيمان : أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره قال : صدقت .. [2].

وهذا واضح في كونهما غيرين ، وأن محل الإيمان القلب وهو التصديق ، ومحل الإسلام الجوارح [3].

يقول الإمام البغوي في تفسيره للآية : (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ) [4] . قال : فالنبي ﷺ جعل الإسلام في هذا الحديث أسما لما ظهر من الأعمال والإيمان أسما لما بطن من الاعتقاد ، وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان ، والتصديق بالقلب ليس من الإسلام . بل ذلك تفصيل لجملة هي كلها شيء واحد ، وجماعها الدين . ولذلك قال ذاك جبريل أتاكم يعلمكم دينكم " [5].

ويقول ابن حجر : " والذي يظهر من مجموع الأدلة : أن لكل منهما حقيقة شرعية ، كما أن الكل منهما حقيقة لغوية ، لكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له ، فكما أن العامل لا يكون مسلما كاملا إلا إذا اعتقد ، فكذلك المعتقد لا يكون مؤمنا إذا عمل . وحيث يطلق الإيمان في موضع الإسلام أو العكس . أو يطلق أحدهما على أرادتهما معا على سبيل المجاز وتبين المراد بالسياق . فإن وردا معا . في مقام السؤال: حملا على الحقيقة ، وإن لم يردا معا . أو لم يكن في مقام سؤال : أمكن الحمل على الحقيقة أو المجاز بحسب ما يظهر من القرائن [6]

٤ـ قال رسول الله ﷺ : (اللهم لك أسلمت وبك أمنت) [7].

٥ـ قال رسول الله ﷺ : (الإسلام علانية ، والإيمان في القلب) [8].

وفي هذين الحديثين دليل على المغايرة بين الإسلام والإيمان ففسر الإسلام بالأعمال الظاهرة والإيمان بالأصول الخمسة . فليس لنا إذا جمعنا أن نجيب بغير ما أجاب النبي ﷺ [9]

---

١ ـ الانتصاف ص٥٩ .

٢ ـ صحيح البخاري كتاب الإيمان– باب سؤال جبريل النبي عن الإيمان والإسلام والإحسان ١١٤/١ رقم الحديث ٥٠، وصحيح مسلم كتاب بالإيمان – باب – بيان الإسلام والإيمان والإحسان ٣٦/١ ، ٣٧ – رقم الحديث ١.

٣ ـ الانتصاف ص٥٩ ، وشرح المقاصد ٤٤٥/٣ الإيمان الشيخ الإسلام ابن تيميه ص٨ وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٤٦ .

٤ ـ سورة البقرة آية : ٥ .

٥ ـ معالم التنزيل للإمام أبي الحسين البغوي ٢٥/١ ط ، دار الكتب العلمية ط أولي ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

٦ ـ فتح الباري في شرح صحيح الإمام البخاري لابن حجر العسقلاني ١١٤/١ ، ١١٥ – ط المكتبة السلفية.

٧ ـ صحيح البخاري – كتاب التوحيد – باب – وهو الله خلق السموات والأرض بالحق ٣٧١/٣ رقم الحديث ٧٣٨٥ ، وسنن الدرامي كتاب الصلاة باب الدعاء عند التهجد ١/ ـ رقم الحديث ١٤٨٦ .

٨ ـ مسند الإمام احمد ١٣٤/٣ ، ١٣٥ رقم الحديث ١٢٤٠٤ .

٩ ـ شرح العقيدة الطحاوية ص٣٤٦ وشرح المقاصد ٤٤٥/٣ معارج القبول ٢٢/١ .

ثانيا : رأي الماتريدية والمعتزلة في العلاقة بين الإيمان والإسلام
ذهبت الماتريدية والمعتزلة ومحققوا الأشاعرة : إلى أن الإيمان والإسلام متحدان . بمعني أن كل مؤمن مسلم ، وأن كل مسلم مؤمن .

يقول البيجوري : " وإن تلازما شرعا باعتبار المحل بعد اتحاد الجهة المعتبرة ، فلا يوجد مؤمن ليس بمسلم . ولا مسلم ليس بمؤمن " [1].
وعلى هذا يكون الإيمان هو الإسلام ، والإسلام هو الإيمان

واستدلوا على أن الإيمان والإسلام مترادفين واتحاد مفهومها بما يأتي :
١-قول الله تعالي : " (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا ... وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) [2] ومثله في سورة يونس (قَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ) [3].
يقول أبو منصور الماتريدي : فصيرهم بالذي آمنوا به مسلمين [4].
٢-يقول الله تعالي : (فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ) [5].
يقول أبو منصور الماتريدي : " فصير الذين كانوا مسلمين مؤمنين " [6].

فنجد المعتزلة يرون أن الإيمان والإسلام مترادفا كما ذهبت الماتريدية . فالآية السابقة : نجد الزمخشري يقول عند تفسيرها : " وفيه دليل على أن الإيمان والإسلام واحد، وأنهما صفتا مدح " [7].

ويقول القاضي عبد الجبار في استدلاله بالآية : يدل على أن الإيمان هو الإسلام ، وإلا لم يصح في المعني استثناء أحدهما من الآخر ، ويحل الكلام في قول القائل : فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين، فما وجدنا فيها غير جماعة من المسلمين في أن ذلك لغو لا فائدة[8].

وتبعهم ابن حزم فيقول : " فهذا نص جلي على أن الإسلام هو الإيمان وقد وجب بما ذكرنا أن أعمال البر كلها هي الإسلام ، والإسلام هو الإيمان فأعمال البر كلها إيمان ، وهذا برها ضروري لامحيد عنه " [9].

٣- قول الله تعالي (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) [10].

---

١ - شرح البيجوري على الجوهرة ص٥١ – ط محمد على صبيح وأولاده بمصر ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م.
٢ - سورة البقرة آية : ١٣٦ .
٣ - سورة يونس آية : ٨٤ .
٤ - التوحيد للماتريدي ص٤٩٦ .
٥ - سورة الذاريات الآيتين ٣٥-٣٦ .
٦ - التوحيد للماتريدي ص٤٩٦ .
٧ - تفسير الكشاف ١٩/٤ .
٨ - متشابه القرآن ٦٢٨/٢ وينظر شرح الأصول الخمسة ص٧٠٦ .
٩ - الفصل لابن حزم ٢٣٤/٣ .
١٠ - سورة الحجرات آية : ١٤ .

يقول القاضي عبد الجبار في استدلاله بالآية على الترادف بين الإيمان والإسلام: " فإنه لا يدل على أن الإيمان غير الإسلام . وذلك أن المراد بهذا الكلام أنهم لم يؤمنوا في الحقيقة . وانقادوا واستسلموا فذكر – تعالي – في حالهم ما ذكر يبين ذلك أنه تعالي قال (ولما يدخل الإيمان في قلوبكم) ومن لم يدخل الإيمان في قلبه البته ، لا يكون مسلما عند أحد، إلا بعض المتأخرين – فإنه يقول في مظهر الشهادتين : إنه مسلم لكنه مع ذلك إنه مؤمن أيضا فلا يقدح خلافه فيما ذكرناه [1] . فالله فصل بين الإيمان الإسلام ، فلو كان جميعا بمعني واحد ، لم يكن للفصل بينهما وجه " [2].

٤- قول الله تعالي : (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا) [3].

يقول القاضي عبد الجبار : " والمعلوم أنه لو اتخذ الإيمان دينا لقبل منه " [4].

٥- قول الله تعالي (وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) [5] و (هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ) [6].

يقول أبو منصور الماتريدي : " إن الله ذكر البشارة مرة بذكر الإيمان ، ومرة بذكر الإسلام . ثبت أنهما في الحقيقة واحد " [7].

٦- روي عن النبي ﷺ أنه قال : (لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة) [8] وروي أنه قال (لا يدخلها إلا نفس مسلمة) [9].

ثم نجد الإمام أبا منصور الماتريدي بعد ذكره للأدلة السابقة يقول : " ثم الأمر المتوارث من غير نزاع في تسمية كل مسلم مؤمنا ، وكل مؤمن مسلما . ثم اتفاق أهل المذاهب في الإسلام ، أن ما يخرج من الإيمان يخرج من الإسلام . وكذلك الذي يخرج من الإسلام يخرج من الإيمان ، ثم ما لا تنازع في الآخرة في جميع الفرق . أن الدار التي هي لأهل الإسلام هي لأهل الإيمان . وأن التي من النعيم هي لهؤلاء هي لهؤلاء " [10].

ومن ذهب إلى رأي الماتريدية الشيخ مصطفي عبد الرازق : حيث لم يفرق بين الإيمان والإسلام فيقول فالخلاف في هذه المسألة إنما هو في الحقيقة من تمحلات الفرق . والتماسها يقانق البحث اندفاعا وراء جموح النظر ، فهو مصطنع اصطناعا [11].

ويري أن هؤلاء قد أخطأوا عندما أرادوا أن يلتمسوا أدلة من القرآن على آرائهم ، فانتهوا إلى جعلوا للإسلام معاني مختلفة عن الإيمان ، ولكنه يري أنهما متفقان – ونجده يدلل على

---

١ - متشابه القرآن – للقاضي عبد الجبار ١٢٤/٢ تحقيق عدنان زرزور – ط دار التراث بالقاهرة .
٢ - شرح الأصول الخمسة ص٧٠٧ .
٣ - سورة آل عمران ١٠٢ .
٤ - شرح الأصول الخمسة ص٧٠٦ .
٥ - سورة البقرة آية : ٢٢٢ .
٦ - سورة النحل آية : ١٠٢ .
٧ - التوحيد ص٤٩٦ .
٨ - صحيح البخاري – كتاب القدر – باب العون العمل بالخواتيم ٤٩٨/١١ ، ٤٩٩ رقم الحديث ٦٦٠٦ - صحيح مسلم كتاب الصيام – باب تحريم الصوم أيام التشريق ٨٠٠/٢ رقم الحديث ١١٤٢ .
٩ - صحيح البخاري – كتاب الجهاد – إن الله يؤيد الدين للرجل الفاجر ١٧٩/٦ رقم الحديث ٣٠٦٢ .
١٠ - التوحيد للماتريدي ص٤٩٦ .
١١ - الدين والوحي والإسلام للشيخ مصطفي عبد الرازق ص٩٤ – ط دار أحياء الكتب العربية ط سنة ١٩٤٥م.

آرائه بعدة أدلة :

أولها : أن القرآن يقرر أن الدين واحد على لسان جميع الأنبياء ، وهو الإيمان بما يجب الإيمان به ، وإنما تختلف الشرائع أي الأحكام العملية [١] .

ثانيها : هو تفسير الآيات التي وردت فيها صيغة إسلام ، وقد استعرض آراء المفسرين في هذه الآيات ، وأن الإسلام فيها هو التوحيد وإسلام الوجه لله . وذلك يقتضي أن لفظ إسلام لم يرد في القرآن إلا مستعملا في معناه الشرعي مرادفا للإيمان .

ثالثها : أن القرآن سمي أتباع دين محمد (الذين آمنوا) وفي ذلك إشعار بان معني الإيمان والإسلام متفق غير مختلف [٢] .

وبعد أن عرضت آراء كل من الأشاعرة والماتريدية ومن تبعهم في علاقة الإسلام بالإيمان ، وما استدل به كل فريق منهم . أقول أن العلماء قد وضعوا قاعدة للعلاقة بينهما تجمع بين النصوص التي تدل على التغاير والاتحاد بينهما . كما قال صاحب شرح الجوهرة: " إذا اجتمعا افترقا ، وإذا افترقا اجتمعا " [٣] .

بمعني إذا اجتمعا صار لكل واحد منهما معناه الخاص الذي يختلف عن الآخر ، فيحمل الإسلام على الامتثال الظاهري ويحمل الإيمان على الاعتقاد الباطني . وإذا انفصلا دل كل منهما على ما يدل عليه الآخر . فالإسلام مثلا ذكرا منفردا غير مقترن بذكر الإيمان فحينئذ يراد به الدين كله أصوله وفروعه من اعتقاداته وأقواله وأفعاله . كقوله تعالي)نَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ) [٤] . أما إذا ذكر الإيمان منفردا غير مقترن بالإسلام . فحينئذ يراد به الدين كله . كقوله تعالي (اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا) [٥] المؤمنين . ولهذا حصر الله الإيمان فيمن التزم الدين كله ظاهرا وباطنا في قوله : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاَتِهِمْ خَاشِعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ... هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [٦] [٧] .

---

١ ـ الدين والوحي ص٩٦ .
٢ ـ المصدر السابق ص ١٠٠ .
٣ ـ شرح البيجوري على الجوهرة ص٤٥ .
٤ ـ سورة آل عمران ١٠٢ .
٥ ـ سورة البقرة آية ٢٥٦ .
٦ ـ سورة المؤمنون الآيات : ١-١١ .
٧ ـ ينظر معارج القبول ١٨/٢-٢٢ .

الفصل الثاني

الأثر المترتب علي الصلة بين الإيمان والعمل

المبحث الأول

أولا : رأي الخوارج في مرتكب الكبيرة

زعم جمهور الخوارج أن كل من عصى صغيرة كانت المعصية أو كبيرة ، فاسمه الكافر لا المؤمن ، وحكمه أنه مخلد في النار في الآخرة .

وقد ذهب الأزارقة من الخوارج إلى أن مخالفيهم من هذه الأمة مشركون . وقالوا بتخليدهم في النار جمعيا [1] . وأما النجدات من الخوارج فإنهم يرون أن من أصر على المعصية صغيرة كانت أو كبيرة فهو مشرك [2] .

وترى الأباضية أن مخالفيهم من أهل الصلاة ليسوا بمؤمنين ولا مشركين ، ولكنهم كفار ، وحرموا دمائهم في السر واستحلوها في العلانية ، واستحلوا من أموالهم الخيل والسلاح . إلا أنهم كفار كفر نعمة لا كفر ملة [3] .

وذهبت المكرمية من الثعالبة إلى القول : بأن تارك الصلاة كافر ، لا من أجل ترك الصلاة ولكن من أجل جهله بالله تعالى [4] .

وترى العجاردة من الخوارج إلى التفكير بارتكاب الكبائر ، ويرون الهجرة فضيلة لا فريضة[5]

فالآراء السابقة عن فرق الخوارج : تبين لنا آراؤهم حول مرتكب الذنوب،والحكم عليه بالشرك أو الكفر ، كفر اعتقاد ، أو كفر نعمة عند الأباضية . ويرون أنه يخلد في النار لأجل ارتكاب المعاصي .

استدلال الخوارج على تكفير مرتكب الكبيرة [6] .

لقد استدلت الخوارج على تكفير مرتكب الكبيرة بعدة أدلة من الكتاب والسنة :

أولا : النصوص الناطقة بكفر العصاة :

١- قوله تعالى (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) [7] .

٢- وقوله تعالى في تارك الحج : (مَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) [8] وقوله تعالى (ومَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) [9] .

---

١ - الفرق بين الفرق ص٧٣ ، والتبصير في الدين ص٢٦ .

٢ - الفرق بين الفرق ص٧٣ ومقالات الإسلاميين ٨٦ ، ٨٧ .

٣ - الفرق بين الفرق ص١٠٣ .

٤ - الفرق بين الفرق ص١٢٣ .

٥ - الملل والنحل ٥٦/١ .

٦ - ينظر شرح المقاصد ٤٤٠/٣-٤٤١ . وشرح الأصول الخمسة ص٧٢٢-٧٢٥ والتوحيد ص٤٢٢ ، ٤٢٣ والتمهيد ص٣٧٥ والفصل لابن حزم ٢٧٥/٣ ، ٢٧٦ . والعقيدة النظامية ص١٢٢ ، ١٢٣ .

٧ - سورة المائدة آية : ٤٤ .

٨ - سورة آل عمران آية : ٩٧ .

٩ - سورة النور آية : ٥٥ .

حصر الفسق على الكافر ، فيكون كل فاسق كافرا ، وكقول النبي ﷺ (من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر) [1] وقوله (ومن مات ولم يحج فليمت إن شاء يهوديا وإن شاء نصرانيا) [2].

فمن خلال الأدلة السابقة : استدل الخوارج على تكفير مرتكب الكبيرة .
لكن الرد عليهم : بالنسبة للآية الأولى : أن هذه الآية وردت في شأن اليهود ، ولا شك في كفر اليهود [3] . أو فيمن يقوم بتعطيل الحدود . وأن من يقوم بتعطيلها لا شك في كفره [4] .

لكن المراد بما أنزل الله هو اليهود بقرينة قوله تعالى (إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ) إلى قوله (مَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) [5].
فيختص من لم يحكم من اليهود ، ولأنا لم نتعبد بالحكم بالتوراة . على أنه لو كان للعموم ، فسلب العموم احتمال ظاهرة [6] .
أما الآية الثانية : لا تعلق لهم في تكفيرهم لمرتكب الكبيرة : فإنه تعالى لم يقل ولله على الناس حج ، ومن تركه فهو كافر ، أو المراد به : ومن ترك ذلك على وجه الاستحلال فهو كافر ، ولا شك في كفر من هذا سبيله [7] .

ثم التعبير عن ترك الحج بالكفر استعظام له ، وتغليظ في الوعيد عليه . وكذا المعنى الوارد في هذا المعنى في ترك الصلاة عمدا مع احتمال الاستحلال [8] .
والمراد بالفاسقين في الآية الثالثة : (أُولَـٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) [9] . الكاملون في الفسق والمتمردون المنهمكون في الكفر ، للقطع بأن الفسق لا ينحصر في الكفر بعد الإيمان [10] .
أما الحديث الأول من أحاديث الآحاد ، وأحاديث الآحاد لا تعارض الإجماع [11] .

ومن خلال تخريجهما وجدنا الحديث الأول ضعيف ، وأن الحديث الثاني من الأحاديث الموضوعة التي لا أصل لها . لذا لا يحتج بهذين الحديثين في الحكم على تكفير مرتكب الكبيرة ما لم يستحلها ، أو ينكر حرمانية الشيء .
ثانيا : الآيات الدالة على انحصار العذاب في الكفار: مع قيام الأدلة على أن الفاسقين يعذبون كقوله تعالى : (الْعَذَابَ عَلَى مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّى) [12] . وقوله (إن الخزي اليومَ والسوء على

---

١ ـ اتحاف السادة المتقين بتخريج أحاديث الأحياء للزبيدى ١٦/٣ . ونسبه للبزار من حديث أبي الدرداء بسند فيه مقال (ضعيف) ط دار الكتب العلمية ط ثالثة ٢٠٠٥م .
٢ ـ الموضوعات لابن الجوزي ٢٠٩/٢ ـ ط دار الفكر العربي ـ ط ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ـ واللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للإمام السيوطي ١١٨/٢ـ ط دار المعرفة بيروت ـ ط بدون تاريخ .
٣ ـ شرح الأصول الخمسة ص٧٢٢ .
٤ ـ ينظر التوحيد ص٢٤٢ .
٥ ـ سورة المائدة آية : ٤٤ .
٦ ـ سورة المائدة : ٤٤-٤٥ .
٧ ـ شرح المقاصد ٤٤٠/٣ .
٨ ـ شرح المقاصد ٤٤٠/٣ .
٩ ـ سورة النور آية : ٥٥ .
١٠ ـ شرح المقاصد ٤٤٠/٣ .
١١ ـ شرح المقاصد ٤٤٠/٣ .
١٢ ـ سورة طه آية : ٤٨ .

الكافرين) [1] . وقوله (فَأَنذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى. لا يَصْلاهَا إِلَّا الْأَشْقَى. الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى) [2] . قالوا : بين الله أن النار لا يدخلها إلا كافر ، وبالاتفاق أن صاحب الكبيرة من أهل النار . فيجب أن يسمى كافرا [3].

فالآيات السابقة : لا حجة للخوارج فيها . لأن النار ليست خاصة بالكافرين ، وإنما يدخلها غيرهم من العاصين . إلا أن العاصين لا يخلدون فيها .
لذا : " لا تعلق لهم بظاهر الآية . لأنه تعالى – قال (لا يصلاها إلا الأشقى الذي كذب وتولى). وليس هذا حال الفاسق . فأكثر ما فيه أن جهنم نار لا يصلاها إلا الأشقياء الذي ذكرهم الله تعالى . فمن أين أنه ليس هناك نيران آخر ، يصلاها غير الموصوفين بهذه الصفة، وأن تخصيص الشيء بالذكر . لا يدل على نفي ما عداه " [4].
أو أن المراد الكامل الهائل من العذاب ، والخزي والنار للقطع بتعذيب غير المكذبين ، أو أن الحصر غير حقيقي، بل الإضافة إلى المتقين ، فلا يمنع دخول الفاسقين ، وإن كانوا مؤمنين[5].

ثالثا : الآيات الدالة على أن الفاسق مكذب بالقيامة أو بآيات الله :
يقول الخوارج: إن مرتكب الكبيرة . مكذب بآيات الله . ولا شك في أن المكذب بها كافر لقوله تعالى (أَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ) [6] . وقوله تعالى (يَتَسَاءلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ) إلى قوله (وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ) [7] . وقوله (الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا هُمْ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ) [8] .
فيكون كل من هو من أصحاب المشأمة مكذبا بالآيات .
نجعلها كبرى لقولنا : أن الفاسق من أصحاب المشأمة .
ونجعل النتيجة صغرى لقولنا : كل مكذب بآيات الله كافر [9] .
فالآيات السابقة خاصة بالكافرين : لأنه لا مكذب على الحقيقة إلا الكافر ، أما المسلم العاصي المرتكب للكبيرة ليس مكذبا بالله . لذا لا خفاء في أن كل فاسق ليس بمكذب فيحمل الأوليان على الكفار المكذبين , والثالثة على التأكيد دون القصر ولو سلم .. فيكون المعنى أن كل مكذب بالآيات فهو من أصحاب المشأمة ولا ينعكس كليا [10] .

---

١ ـ سورة النحل آية : ٢٧ .
٢ ـ سورة الليل آية : ١٤-١٦ .
٣ ـ شرح الأصول الخمسة ص٧٢٣ .
٤ ـ شرح الأصول الخمسة ص٧٢٣ .
٥ ـ شرح المقاصد ٤٤١/٣ .
٦ ـ ـ سورة السجدة آية : ٢٠ .
٧ ـ سورة المدثر آية : ٤٠-٤٦ .
٨ ـ سورة البلد آية : ٣٧ .
٩ ـ شرح المقاصد ٤٤١/٣ .
١٠ ـ شرح المقاصد ٤٤١/٣ .

فإن أكثر ما في الآية أن صاحب الكبيرة من أصحاب المشأمة ، فمن أين أنه يجب أن يسمي كافرا ، وفيه وقع الخلاف ، فإن جعلوا الدلالة على ذلك. قوله تعالي (الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا هُمْ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ) [1].
فذلك لا يدل على أنهم غير الكفرة. فلا يجوز أن يكون مرتكب الكبيرة من أصحاب المشأمة[2]

رابعا : ما يدل على كون الكافر في مقابلة المتقي من غير ثالث : ولا شك أن الفاسق ليس بمتق فيكون كافرا . وذلك قوله تعالي (وسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا) إلى قوله (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا) [3].
قد بينت الآيات السابقة صنفين من الناس ، صنف من أهل الجنة والآخر من أهل النار لكن هذا كما قال التفتازاني : " ليس فيه دلالة على نفي قسم ثالث " [4].
خامسا : أن الفاسق آيس من روح الله وكل من هو كذلك فهو كافر : لقوله تعالي (إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ) [5].

فإن اليأس من روح الله لا يكون إلا للكافر ، لكن العاصي يرجوا الرحمة من ربه ، بالمغفرة لسيناته .
لذا : " لا نسلم أنه آيس من روح الله ، فكيف يكون كذلك . مع أنه على رجاء أن يتوب الله تعالي . ويلطف له فينجو من عذابه ويستحق ثوابه " [6].
أو أنه : " ربما يرجو العفو من الله تعالي أو التوبة من نفسه " [7].

---

١ ـ سورة البلد آية : ٣٧ .
٢ ـ شرح الأصول الخمسة ص٧٢٣-٧٢٤ .
٣ ـ سورة الزمر آية : ٣٧ ، ٤٠ .
٤ ـ شرح المقاصد ٤٤١/٣ .
٥ ـ سورة يوسف آية : ٨٧ .
٦ ـ شرح الأصول الخمسة ص٧٢٦ .
٧ ـ شرح المقاصد ٤٤١/٣ .

ثانيا : رأي المعتزلة في مرتكب الكبيرة بأنه بين منزلة من المنزلين :

يري المعتزلة أن العمل شطر وجزء من الإيمان ، والإيمان لا يتحقق إلا بجميع أجزائه، والإيمان عندهم يتكون من العمل والنطق والاعتقاد . فمن ترك العمل فهو بين منزلة من المنزلتين .

يقول الزمخشري " فإن قلت ما الإيمان الصحيح ؟ قلت : أن تعتقد الحق ، ويعرب عنه لسانه ، ويصدقه بعمله ، فمن أخل بالاعتقاد ، وإن شهد وعمل فهو منافق ، ومن أخل بالشهادة فهو كافر ، ومن أخل بالعمل فهو فاسق " [1] .

ويقول القاضي عبد الجبار عند تفسيره للآية "(إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ) [2] "وكل ذلك يدل على أن الإيمان قول وعمل : ويدخل فيه كل هذه الطاعات ، وأن المؤمن لا يكون مؤمنا ، إلا بأن يقوم بحق العبادات ، ومتى وقعت منه كبيرة ، خرج من أن يكون مؤمنا " [3] .

فالإيمان عند المعتزلة : اسم شرعي لثلاث خصال : القول باللسان والاعتقاد بالقلب والعمل بالجوارح ، مع احتساب المقبحات – كما سبق – فالكبيرة عندهم تسلب الإيمان من العبد .

أدلة المعتزلة على أن مرتكب الكبيرة بين منزلة من المنزلين :

نجد المعتزلة يستدلون بعدة أدلة في تأيد قولهم بأن مرتكب الكبيرة بين منزلة من المنزلين لا هو كافر لأن ينطق بالشهادتين ، ولا هو مؤمن لارتكابه المعاصي .

فمن الآيات القرآنية التي يستدلون بها :

قول الله تعالي : (إِنَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا. وأَنَّ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) [4] .

يقول الزمخشري : " أنه حينما نزلت هذه الآية كان الناس آنذاك فريقين : فريق مؤمن ، وفريق مشرك . ثم حدث بعد ذلك أصحاب المنزلة بين المنزلتين . فإن قلت : كيف ذكر المؤمنين الأبرار والكفار . ولم يذكر الفسقة ؟ .

قلت الناس حينئذ . إما مؤمن تقي ، وإما مشرك . وإنما حدث بعد أصحاب المنزلة بين المنزلتين بعد ذلك " [5] .

٢- قول الله تعالي : " (أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ " [6] .

يقول القاضي عبد الجبار في وجه استدلاله بالآية : " يدل على أن الفاسق ليس بمؤمن لأنه – تعالي – ميز بينهما – فجعل للمؤمنين جنات المأوي ، وللفاسقين النار " [7] .

---

١ - الكشاف ١٢٨/١ ، ١٢٩ .
٢ - سورة الأنفال آية ٢ ، ٣ .
٣ - تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار ، ١٥٧ ، ١٥٨ – ط- دار النهضة الحديثة – بيروت .
٤ - سورة الإسراء آية ٩ ، ١٠ .
٥ - الكشاف ٤٣٩/٢-٤٤٠ .
٦ - سورة السجدة آية : ١٨ .
٧ - تنزيه القرآن عن المطاعن ص٣٣ .

٣- قول الله تعالي : " (بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَ) " [١].
يقول القاضي عبد الجبار:"فدل بذلك على أن الفسق يخرج فاعله من أن يكون مؤمنا " [٢].
٤- قول الله تعالي : " (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) " [٣].

يقول القاضي عبد الجبار في استدلاله بالآية : " حيث لم يذكر إلا قسمين فقط من المكلفين مؤمنين وكافرين . يبين أن عدم ذكر الفاسق في مصطلح المعتزلة – لا يدل على نفيه . ويستدل بسياق الآية نفسها .إذ يقول : " وربما قيل في قوله تعالي (يوم تبيض وجوه) فيقال : أفما يدل ذلك على أن ليس في المكلفين إلا كافر ومؤمن بخلاف قولكم : إن فاسقا لا يوصف بأنه مؤمن ولا كافر ؟ .
فجوابنا : إن ذلك إن دل على ما قلت ، فيجب أن يدل على أن ليس فيهم إلا كافر مرتد لقوله (أكفرتم بعد إيمانكم) وقد ثبت خلاف ذلك !
وإذا جاز إثبات كافر أصلي ، لم يذكره تعالي . جاز إثبات فاسق لم يذكره تعالي . ومعلوم أن الموحد المصدق بالله ورسوله . إذا أقدم على شرب الخمر والزنا . لا يوصف بأنه مؤمن مطلقا ، لأن المؤمن هو الذي يمدح ويعظم ، وهؤلاء يلعنون . ولا يوصف بأنه كافر ! لأن الكافر هو الذي يختص من قبله وغيره وليس في إثبات وصفين دلالة على نفي ثالث " [٤].

١ - سورة الحجرات آية : ١١ .
٢ - تنزيه القرآن عن المطاعن ص٣٩٦ .
٣ - سورة آل عمران آية : ١٠٦ .
٤ - تنزيه القرآن عن المطاعن : ٧٣-٧٤ .

المبحث الثاني
الخلاف حول مرتكب الكبيرة بين أهل السنة والمعتزلة

أولا: خلود مرتكب الكبيرة في النار لدى المعتزلة والخوارج :-

يري المعتزلة ومعهم الخوارج إلى أن مرتكب الكبيرة في الدنيا – ولم يتب منها قبل موته الخلود في النار إلا أن الفرق بينهما . أن المعتزلة تجعله بين منزلة من المنزلتين ، فهي لا تحكم عليه بالكفر لنطقه بالشهادتين ولا مؤمن لارتكابه الكبائر : إلا أنه فاسق ، بينما الخوارج يحكمون عليه بالكفر . مع خلوده في النار .

يقول الإمام الشهر ستاني عن المعتزلة : واتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب ، والعوض والتفضيل . ومعنى آخر وراء الثواب . وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها ، استحق الخلود في النار . لكن عقابه أخف من عقاب الكفار . وسموا هذا النمط وعد ووعيدا [1] .
استدل المعتزلة على خلود مرتكب الكبيرة في النار :
قول الله تعالى : " (وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّتَعَمِّداً فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً) " [2] .

يقول الزمخشري عند تفسيره للآية السابقة : " هذه الآية فيها من التهديد والأيعاد ، والإبراق والإرعاد أمر عظيم ، وخطب غليظ . فإن قلت : هل فيها دليل على خلود من لم يتب من أهل الكبائر ؟.
قلت ما أبين الدليل ، وهو تناول قوله (ومن يقتل) أي قاتل كان من مسلم غير التائب ، إلا أن التائب أخرجه الدليل فمن ادعي إخراج المسلم غير التائب فليأت بدليل مثله " [3] .

ويري الزمخشري أيضا أن مرتكب الكبائر والكافر سواء ، في أنه لا يغفر لهما إلا بالتوبة فيقول : " جمع بين الكفر والمعاصي ، أو كان بعضهم كافرين وبعضهم ظالمين . أصحاب كبائر ! لأنه لا فرق بين الفريقين في أنه لا يغفر لهما إلا بالتوبة " [4] .

الرد على الاستدلال السابق :
أما الآية من سورة النساء : فالمراد منها من يقدم على قتل مؤمن عالما بإيمانه ، متعمدا لقتله فجزاؤه جهنم خالدا مخلدا فيها على الدوام . وهذا محمول عند الجمهور على من استحل قتل المؤمن كما قال ابن عباس [5] .

---

١ ـ الملل والنحل للشهر ستاني ٣٩/١ .
٢ ـ سورة النساء آية : ٩٣ .
٣ ـ الكشاف ٥٥٤/١ وينظر شرح الأصول الخمسة ٦٥٩ .
٤ ـ المصدر السابق ٥٨٤/١ .
٥ ـ ينظر تفسير الطبري ٢١٥/٥ تحقيق محمود محمد شاكر / ط دار المعارف بمصر و دار الفكر ط ١٤٠٥ هـ/١٩٨٤ م ، وتفسير ابن كثير ٣٣١/٢ .

يقول الماتريدي : " أن القتل العمد له ثلاث أوجه : أحدهما : أن يكون فيمن تعمد القتل لدينه، وهذا أحد وجوه الخطأ في القتل ، والثاني : أن يكون ذلك جزاؤه ، ولله التفضل عليه بالعفو والمقابلة بالحسنات ، الثالث : أن تكون الآية في الكفرة ، وفي القصة دليل ذلك" [1].

لذا فالمسلم القاتل إذا قتل مسلما لم يكن مستحلا للقتل ، لأنه لا يستحل القتل إلا الكافر لإنكاره مما علم من الدين بالضرورة ، والمراد بالخلود – المكث الطويل وليس المراد به الخلود الأبدي

٢- قول تعالى (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً) [2].

يقول القاضي عبد الجبار :" يدل على أن الفاسق من أهل الصلاة متوعد بالنار . وأنه سيصلاها لا محالة ما لم يتب , لأنه الذي يأكل أموال اليتامى ليس هو الكافر ، فلا يصح حمله عليه ، ويجب كونه عاما في كل من هذا حاله . والأغلب ممن يوصف بذلك أن يكون من أهل الصلاة ، وأقل أحواله أن يدخل الجميع فيه ، فيجب أن يقال بعمومه " [3].
لكن دعواه ان الجميع يدخلون النار . فوجب ان يقال بعمومه . ولكن هناك فرق بين المسلم الأكل لأموال اليتامى وبين الكافر الآكل لأموال اليتيم . حيث أفادت السنة وتواترت الأحاديث . أنه يخرج المؤمن الموحد من النار [4].
والقرآن الكريم فرق بين الكفر وغيره من المعاصي فقال تعالى (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ) [5] .وقوله (وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً) [6]
٣- قول الله تعالى (وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ) [7].
يقول القاضي عبد الجبار :" أخبر الله – أن العصاة يعذبون بالنار ، ويدخلون فيها ، والعاصي اسم يتناول الفاسق والكافر جميعا . فيجب حمله عليهما جميعا ، لأنه تعالى لو أراد أحدهما لبينه فلما لم يبينه دل على ما ذكرناه [8].
الرد أن المراد من المتعدي لحدود الله الكافر:" لأن من تعدي جميع حدود الله ، وهذه صفة الكفار [9]

أو المراد بالخلود المكث الطويل :" وليس الخلود الأبدي ، حتى لا يتعارض مع قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً) .او أنه يستحل المعاصي وتعطيل حدود الله) . وهذه صفة الكفار .
٤- قوله تعالى (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ) [10].

---

١ - متشابه القرآن ١٧٨/١ .
٢ - سورة النساء آية : ١٠ .
٣ - متشابه القرآن ١٧٨/١ .
٤ - ينظر تفسير ابن كثير ١٨٠/٢ .
٥ - سورة النساء : ٤٨ .
٦ - سورة النساء آية : ١١٦ .
٧ - سورة النساء آية : ١٤ .
٨ - شرح الأصول الخمسة ٦٧٥ ، ومتشابه القرآن ١٧٨/١ .
٩ - التوحيد ص٤٤٤ .
١٠ - سورة الزخرف آية :٧٤ .

يقول القاضي عبد الجبار عن استدلاله بالاية السابقة :" إن المجرم أسم يتناول الكافر والفاسق جميعا . فيجب ان يكونا مرادين بالاية , معذبين بالنار , لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه ، فلما لم يبينه دل على أنه أرادهما جميعا [1] .

الرد :-

إن المراد من المجرمين في الآية الكافرين . لأن سياق الآيات تدل على أنها للكافرين . فلما ذكر الله حال السعداء الأبرار . أعقبه بذكر حال الأشقياء الفجار . فقال (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ) [2] أي الكافرين الراسخين في الإجرام في العذاب الشديد في جهنم دائمون فيها [3] .

فالآيات التي ذكرت تحمل على الكافرين ، أو المسلم المستحل للمعصية ففي هذه الحالة يخلد في النار كالكفار ، لكن إذا لم يستحلها فيعاقب في النار بقدر معاصيه ، ثم يدخل الجنة بعد ذلك .

٥- قول رسول الله ﷺ : " من تحسى سما وقتل نفسه فهو يتحساه في نار جهنم خالدا فيها"[4] .

و (من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها يقوم القيامة خالدا مخلدا)[5] .

الرد : تحمل هذه الأخبار من الحديثين السابقين : على من فعل ذلك مستحلا لفعله ، أو فعله على وجه التكذيب فيما أخبر به ، أن هذا الفعل كبيرة من الكبائر , ومحرما من المحرمات ، ونحو ذلك حتى يجمع بين الكل , لأن الرسول ﷺ قال (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة فقال أبو ذر وإن زنا وإن سرق قال رغم أنف أبي ذر) " [6] [7] .

ولو كان مرتكب الكبيرة مخلدا في النار كما زعمت الخوارج والمعتزلة . لما كان هناك تفرقة بين المسلم العاصي والكافر . وهذا معارض للأدلة التي تبين غفران الذنوب ما عدا الشرك . لكن الذي جعلهم يتجهون إلى هذا القول هو ادعائهم بأن من يدخل النار لا يخرج منها ، بناءا على مبدئهم إنفاذ الوعد والوعيد . وهذا يؤدي إلى إنكارهم الشفاعة لمرتكب الكبيرة ما لم يتب منها قبل موته .

---

١ - شرح الاصول الخمسة ص٦٦٠ .

٢ - سورة الزخرف اية ٧٤

٣ - تفسير ابن كثير ٤/٢٧٦ .

٤ - صحيح البخاري / كتاب الطب / باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه ١٠/٢٤٧ رقم الحديث ٥٧٧٨

٥ - صحيح البخاري / كتاب الجنائز / باب ما جاء في قتل النفس ٣/٣٢٦ رقم الحديث ١٣٦٣

٦ - سبق تخريجه في ص .

٧ - ينظر الانتصاف ص١٧٢ ، ١٧٣ .

ثانيا :- رأي أهل السنة في مرتكب الكبيرة

يري أهل السنة :أن مرتكب الكبيرة مؤمن ناقص الإيمان " فإن ارتكابه للكبيرة لا تخرجه من الإيمان ، ولا تخلده في النار . والذي يدل على قولنا . أن الله تعالي أبقي اسم الإمام مع وجود ما عليه من الوعيد .

وقد استدلوا على ذلك بعدة أدلة تؤيد مذهبهم :-

١- قول الله تعالي : " (وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ)" [١] .

يقول الماتريدي : " أثبت لهم اسم الإيمان مع إلزام اسم البغي لأحدهما في القتال ، وألزم من حضر معونة المبغي عليه ، حتي يرجع الآخر إلى أمر الله ، ولو كان ذلك خروج من الإيمان لكان الحق في مثل ذلك غير الذي ذكر " [٢] .

يقول ابن حزم " فابتدأ الله عز وجل بخطاب أهل الإيمان . من كان فيهم من قاتل ومقتول . ونص أن القاتل عمدا مؤمن بنص القرآن ، وحكم له بأخوة الإيمان ، ولا يكون للكافر مع المؤمن بتلك الأخوة . فهذه الآية رافعة للشك جملة في قوله تعالي : إن الطائفة الباغية على الطائفة الأخرى من المؤمنين المأمور سائر المؤمنين بقتالها حتى تفئ إلى أمر الله تعالي إخوة للمؤمنين المقاتلين ، وهذا أمر لا يضل عنه إلا ضال " [٣] .

فسمي الله تعالي كلا من الطائفتين المقتتلتين مؤمن ، وأمر بالإصلاح بينهما ولو بقتال الباغية . ثم قال (فإن فاءت فأصلحوا بينهما) ثم لم ينف عنهم الأخوة . إخوة الإيمان لا فيما بين المقتتلين ولا فيما بينهما وبين بقية المؤمنين بل أثبت لهم أخوة الإيمان لهم مطلقا . فقال تعالي "(إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ أخويكم)" [٤] .

٢- قول الله تعالي : " (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى)" [٥] .

ففي آية القصاص أثبت الله تعالي الإيمان للقتال والمقتول من المؤمنين ، وأثبت لهم أخوة الإيمان .

يقول ابن أبي العز الحنفي:- " فلم يخرج القاتل من الذين آمنوا ، وجعله أخا لولي القصاص . والمراد أخوة الدين بلا ريب " [٦] .

يقول الماتريدي : " ومعلوم أنه لا يجب إلا بقتل العمد ، فأثبت لهم في ابتداء الآية اسم الإيمان ، وأبقي بينهما الأخوة ، وأخبر أن (ذلك تخفيف من ربكم ورحمة)" وتبعد هذه الأوصاف فيمن أخرجهم الفعل من الإيمان " [٧] .

---

١ - سورة الحجرات آية : ٩ .
٢ - التوحيد ص٤٢٧ . .
٣ - الفصل في الأهواء والملل والنحل لابن حزم ٢٨٠/٣ .
٤ - ينظر معارج القبول في شرح سلم التوحيد للحكمي ٢٨٧/٢.
٥ - سورة البقرة آية ١٧٨ .
٦ - شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٢١
٧ - التوحيد ص ٤٢٧ .

ونجد أبا المعين النسفي :- يستدل بالآية السابقة بثلاثة أوجه " : أحدها أنه أبقى اسم الإيمان مع وجوب القصاص الذي هو حكم العمد الخالي عن الشبه كلها . والثاني : أنه أبقى اسم الأخوة الثابتة بالإيمان بقوله تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) [1] . بين القاتل وأولياء المقتول بقوله تعالى (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ) [2] . والثالث : أنه ما أخرج مرتكب الكبيرة عن استنهال التخفيف والرحمة بقوله تعالى (ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ)"[3] [4] .

٣- قول الله تعالى" (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا)"[5] .فالله أبقى لغير المهاجر اسم الإيمان مع عظيم الوعيد بترك الهجرة لقوله تعالى (الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ) " [6] [7] .

٤- قول الله تعالى (أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا)[8] .

ففي هذه الآية أن الله تعالى سمي الكاذب فاسقا ، ومع هذا لم يخرج ذلك الرجل الذي نزلت فيه الآية من الدين بالكلية ، ولم ينف عنه الإيمان مطلقا ، ولم يمنع من جريان أحكام المؤمنين عليه [9] .

٥- قوله تعالى : "(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاء) " [10] .

وقال "(لا تَخُونُوا اللهَ وَالرَّسُولَ) " [11] . فأثبت لهم اسم الإيمان مع قبح صنيعهم [12] .

٦- قوله تعالى : " (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا) " [13] .

فالله تعالى أخبر أن عليهم ذنوبا تغفر بالتوبة . وأن الأمر بالتوبة لمن ذنب له محال . فيدل ذلك على أبقاء اسم الإيمان . وفي قول هؤلاء لا يجوز . فثبت أن القول الحق ، هو قول من لم يزل عنهم اسم الإيمان [14] .

فالله تعالى أوجب كثيرا من العبادات باسم الإيمان . وجعل علم الحل والحرمة في كثير من ذلك اسم الإيمان وزاوله ، ثم شارك فيها من أحدث أفعال الفسق مع الإيمان غيره ، ثبت أن اسم الإيمان غير زائل عنهم [15] .

---

١ - سورة الحجرات : ١٠.
٢ - سورة البقرة ١٧٨ .
٣ - سورة البقرة ١٧٨ .
٤ - التمهيد القواعد التوحيد للإمام أبي المعين النسفي ٣٦٣ ، ٣٦٤ .
٥ - سورة الأنفال آية : ٧٢ .
٦ - سورة النساء .
٧ - ينظر التوحيد للماتريدي ص٨ ، ٤ ، والتمهيد للنسفي ص٣٦٤ .
٨ - سورة الحجرات آية : ٨ .
٩ - معارج القبول ٢٨٦/٢ .
١٠ - سورة الممتحنة آية : ١ .
١١ - سورة الأنفال آية : ٢٧ .
١٢ - التوحيد للماتريدي ص٤٢٨ .
١٣ - سورة التحريم آية ٨ .
١٤ - التوحيد للماتريدي ص٤٢٨ .
١٥ - المصدر السابق .

يقول ابن حزم : إن إجماع الأمة على أن مرتكب الكبيرة مأمور بالتكاليف الشرعية والمعاملات معه :" ففي إجماع الأمة كلها دون مختلف من أحد منهم على أن صاحب الكبيرة مأمور بالصلاة مع المسلمين ، ويصوم شهر رمضان والحج ، ويأخذ زكاة ماله ، وإباحة مناكحته ،وموارثته ، وأكل ذبيحته ، ويتركه يتزوج المرأة المسلمة الفاضلة ، ويطأها ، وتحريم دمه وماله ، وأن لا تؤخذ منه جزية ولا يصغر . برهان صحيح على أنه مسلم مؤمن . وفي إجماع الأمة كلها دون مخالف على تحريم قبول شهادته وخبره برهان على أنه فاسق, فصح يقينا أنه مؤمن فاسق ناقص الإيمان عن المؤمن الذي ليس بفاسق"[1].

ويقول ابن حجر : " إن إجماع أهل الحق على أن الزاني ، والسارق ، والقاتل ، وغيرهم من أصحاب الكبائر . غير الشرك , لا يكفرون بذلك . بل هم مؤمنون ناقصوا الإيمان. إن تابوا سقطت عقوبتهم . وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة . إن شاء الله عفا عنهم وأدخلهم الجنة ، أو لا " [2].

فنصوص الكتاب والسنة : تدل على أن الزاني والقاذف والسارق لا يقتل ، بل يقام عليه الحد ، فدل ذلك على أنه ليس بمرتد . وأنه مطالب بالأحكام الشرعية من الصلاة والصيام وغيرها من العبادات .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال (من كانت عنده لأخيه مظلمة من عرض أو شيء فليتحلله منه اليوم ، قبل أن لا يكون درهم ولا دينار . إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه ، ثم ألقي في النار) [3]. فثبت أن الظالم يكون له حسنات يستوفي المظلوم منها حقه [4].

---

١ ـ الفصل في الأهواء والملل والنحل ٣/٢٨٩ .
٢ ـ فتح الباري في شرح صحيح البخاري ١٢/٥٧ .
٣ ـ صحيح البخاري ـ كتاب الرقاق ـ باب القصاص يوم القيامة ١١/٣٩٥ رقم الحديث ٦٥٣٤
٤ ـ شرح العقيدة الطحاوية ٣٢٢ .

المبحث الثالث
الخلاف حول الشفاعة لمرتكب الكبيرة بين أهل السنة والمعتزلة

تمهيد :

الشفاعة ـ شروطها ـ أنواعها .

الشفاعة لغة : الوسيلة والطلب [1] .

شرعا : هي سؤال الخير من الغير للغير [2] .

شروطها :

١ ـ أن تكون الشفاعة بإذنه تعالى ، فمن لم يأذن له الله فيها لا يشفع ولا يشفع , قال تعالى (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) [3] . وقال تعالى (يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولا) [4] .

٢ ـ أن يرتضيها الله تعالى في المشفع فيه : قال تعالى (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) [5] .

٣ ـ أن يكون للمشفع فيه عهد بينه وبين الله تعالى . قال تعالى (لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا) [6] .

دليل ثبوتها للنبي ﷺ

والشفاعة للنبي ﷺ ثابتة بالكتاب والسنة :ـ فمن الكتاب قوله تعالى : (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) [7] .وقد فسر المقام المحمود بمقام الشفاعة للنبي ﷺ .

فقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : " إن الناس يصيرون يوم القيامة جثيا ، كل أمة تتبع نبيها ، يقولون يا فلان اشفع حتى تنتهي الشفاعة إلى النبي ﷺ فذلك يوم يبعثه المقامة المحمود " [8] .

ومنها ما جاء عن رسول الله ﷺ : أنه قال : " من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة ، آت محمد الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته ، حلت له شفاعتي يوم القيامة " [9] .

أنواع الشفاعة [10]

١ ـ الشفاعة العظمى : وهي خاصة النبي ﷺ وتكون لفصل القضاء بين الخلائق يوم المحشر، فحين يشتد الهول ويعظم الفزع . يبحث الناس عمن يشفع لهم ، فيتجهون إلى

---

١ ـ ينظر لسان العرب ١٨٢/٨ وشرح البيجوري على الجوهرة ص٢٦ .

٢ ـ شرح الجوهرة ص٢٦ .

٣ ـ سورة البقرة آية : ٢٥٥ .

٤ ـ سورة طه آية : ١٠٩ .

٥ ـ سورة الأنبياء آية : ٢٨ .

٦ ـ سورة مريم آية : ١٦ .

٧ ـ سورة الإسراء آية : ٧٩ .

٨ ـ صحيح البخاري ـ كتاب التفسير ـ باب ـ عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ١٦٠/١٠ رقم الحديث ٣١٤٨ .

٩ ـ صحيح البخاري كتاب الأذان ـ باب ـ الدعاء عند الأذان ٩٤/٢ـ رقم الحديث ٦١٤ وسنن أبي داود ـ كتاب الصلاة باب ما جاء في الدعاء عند الأذان ١٤٣/١ ـ رقم الحديث ٥٢٩ ، ومسند الإمام احمد ٣٥٤/٣ رقم الحديث ١٤٨٥٩ .

١٠ ـ ينظر شرح العقيدة الطحاوية ص٢٢٩ـ٢٣٣ والتذكرة للإمام القرطبي ص٢٤٥ طـ دار الريان للتراث ومعارج القبول ٢٠٨/٢ـ٢١٩ .

الأنبياء ليشفعوا لهم إلى ربهم . فيذهبون إلى آدم يقولون : أنت أبو البشر اشفع لنا فيقول : لست لها نفس لا أسأل اليوم غيرها . فيذهبون إلى نوح ثم إبراهيم ، فموسى ، وعيسى ، حتى يذهبون إلى محمد ﷺ فيستجيب لهم . ويسجد تحت العرش ، ويذكر الله تعالى بما يلهمه تعالى من أنواع الذكر فينادي من قبل الله . ارفع راسك ، وسل تعطي ، واشفع تشفع . فيقول ربي : أمتي أمتي فيستجيب الله تعالى له [1] .

٢- شفاعته ﷺ في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم ، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة ، وفي أقوام آخرين ، قد أمر بهم إلى النار ، أن لا يدخلونها .

٣- شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها ، فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم .

٤- شفاعته ﷺ في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب ، ويحسن أن يستشهد لهذا النوع بحديث عكاشة بن محصن . حين دعا له رسول الله ﷺ أن يجعله من السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب [2] .

٥- شفاعته ﷺ في تخفيف العذاب عمن يستحقه , كشفاعته لعمه أبي طالب يوم القيامة . فقد روي عن العباس – أنه قال : يا رسول الله : هل نفعت أبا طالب بشئ ؟.
فإنه كان يحوطك ويغضب لك . قال نعم : هو في ضحضاح من نار , ولو أنا لكان في الدرك الأسفل من النار " [3]

٦- شفاعته ﷺ في أن يؤذن لجميع المؤمنين في دخول الجنه . فعن انس بن مالك – رضي الله عنه– قال. قال: رسول الله ﷺ "أنا أول الناس يشفع في الجنه, وأنا أكثر الأنبياء تبعا[4]"

٧- شفاعته ﷺ في أهل الكبائر من أمته ممن دخل النار ، فيخرجون منها وهذا النوع من الشفاعة قد كثرت فيه الأقوال نفيا وإثباتا . بين المعتزلة والخوارج وأهل السنة حول الخلاف تجاه مرتكب الكبيرة . وسوف نتحدث عنها بشيء من التفصل في المبحث التالي .

---

1 - البخاري كتاب التفسير – باب – ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبدا شكورا ١٠ / ٣٩٥ رقم الحديث ٤٧١٢ .
2 - صحيح البخاري – كتاب الرقاق – باب – ومن يتوكل على الله فهو حسبه ٣٠٥/١١ رقم الحديث ٦٤٧٢
3 - صحيح البخاري – كتاب المناقب – باب قصة ابي طالب ١٩٣/٧ رقم الحديث ٣٨٨٣ وصحيح مسلم - كتاب الإيمان – باب شفاعة النبي ﷺ لعمه ١٩٤/١ , ١٩٥ رقم الحديث ٣٥٧ , ٣٥٨
4 - صحيح البخاري – كتاب الانبياء – باب فضل نبينا ﷺ ٤١٠/٥ رقم الحديث ٣٣٤٠ وصحيح مسلم - كتاب الإيمان – باب أدني الجنة منزله ١ ١٨٠/١ , ١٨١ رقم الحديث ٣٢٢

أولا : منع الشفاعة لمرتكب الكبيرة لدي المعتزلة والخوارج :
ما دام مرتكب الكبيرة مخلد في النار لدي كل من المعتزلة و الخوارج . فإنهم يرونه محروما من الشفاعة ، ما دام مات عليها دون توبة ، فالشفاعة بناءا علي رأيهم ليست لإخراج أصحاب الكبائر غير التائبين من النار ، وإنما هي لزيادة الفضل والدرجات في الجنة لا غير .

أدلة المعتزلة علي منع الشفاعة :
نجد المعتزلة يستدلون بعدة أدلة من القرآن والسنة تأيد دعواهم :
أولا : الاستدلال من القرآن
١ ـ قول الله تعالي : " (وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ.) [1]

يقول الزمخشري في تفسيره للآية : " ومعني التنكير أن نفسا من النفس ، لا تجزي عن نفس منها شيئا من الأشياء ، وهو الإقناط الكلي القاطع للمطامع ، وكذلك قوله (لاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ) . أي فدية لأنها معادلة للمفدي .
فإن قلت : هل فيه دليل علي أن الشفاعة لا تقبل للعصاة ؟
قلت : نعم . لأنه نفي أن تقضي نفس عن نفس حقا أخلت به من فعل أو ترك . ثم نفي أن تقبل منها شفاعة شفيع . فعلم أنها لا تقبل للعصاة " [2]
لكن الآية السابقة من خلال السياق ورادة في شأن الكفار ، وليست واردة في العصاة من أهل القبلة ، كما زعمت المعتزلة .

يقول الإمام الطبري : " إن الله خاطب أهل هذه الآية بما خاطبهم به فيها ، لأنهم كانوا من يهود بني إسرائيل وكانوا يقولون نحن أبناء الله وأحباؤه ، وأولاد أنبيائه ، وسيشفع لنا عنده آباؤنا . فأخبرهم الله عز وجل : أن نفسا لا تجزي عن نفس شيئا في القيامة ، ولا يقبل منها شفاعة احد حتي يستوفي لكل ذي حق منها حقه . " [3]

ويقول الإمام البيضاوي : " وقد تمسكت المعتزلة بهذه الآية علي نفي الشفاعة . لأهل الكبائر , وأجيب بأنها مخصوصة بالكفار للآيات والأحاديث الواردة في الشفاعة . ويؤيده أن الخطاب معهم . والآية نزلت ردا لما كانت اليهود تزعم أن آبائهم تشفع لهم " [4].
ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية :ـ فالشفاعة التي نفاها القرآن مطلقا كان فيها شرك ، وتلك منفية مطلقا ، ولهذا أثبت الشفاعة بإذنه في مواضع ، وتلك قد بين الرسول – ﷺ – أنها لا تكون إلا لأهل التوحيد والإخلاص ، فهي من التوحيد ومستحقها أهل التوحيد " [5]

ويقول الإمام القاسمي : " أنها خاصة بالكفار ، ويؤيده أن الخطاب معهم . كما قال

---

1 ـ سورة البقرة : ٤٨
2 ـ الكشاف ٢٧٩/١ .
3 ـ تفسير الطبري ٣٣/٢.
4 ـ تفسير البيضاوي بحاشية الكازوروني ١٥٢/١ طـ دار صادر بيروت
5 ـ الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٧٣ ط دار الفكر العربي .

(فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ) [1] وكما قال عن أهل النار (فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ . وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ) [2] . فمعني الآية : أنه تعالي – لا يقبل فيمن كفر به فدية ولا شفاعة ، ولا ينقذ أحدا من عذابه منقذ ، ولا يخلص منه أحد " [3] .

ويقول صاحب الانتصاف ردا علي الزمخشري :" من جحد الشفاعة ، فهو جدير أن لا ينالها ، وأما من آمن بها وصدقها – وهم أهل السنة والجماعة – فأولئك يرجون رحمة الله:- ومعتقدهم أنها تنال العصاة من المؤمنين. وإنما دخرت لهم ، وليس في الآية دليل لمنكرها . لأن قوله (يوما) أخرجه منكراً ، ولا شك أن القيامة مواطن ، ويومها معدود بخمسين ألف سنة ، فبعض أوقاتها ليس زمانا للشفاعة ، وبعضها هو الوقت الموعود ، وفيه المقام المحمود لسيد البشر – عليه أفضل الصلاة والسلام . " [4] .
٢- قول الله تعالي : " (ما لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ) " [5] .

يقول الزمخشري عن وجه استدلاله بالآية : " ما معني قوله تعالي (ولا شفيع يطاع):-
قلت : يحتمل أن يتناول النفي الشفاعة والطاعة معا ، وأن يتناول الطاعة دون الشفاعة ، كما تقول : ما عندي كتاب يباع . فهو محتمل نفي البيع وحده . وأن عندك كتابا إلا أنك لا تبيعه ، ونفيهما جميعا . وأن لا كتاب عندك , ولا كونه مبيعا . فإن قلت : فعلي أي الاحتمالين يجب حمله ؟ .
قلت : علي نفي الأمرين جميعا من قبل أن الشفعاء ، وهم أولياء الله لا يحبون ولا يرضون إلا من أحبه الله ورضيه ، وإن الله لا يحب الظالمين ، فلا يحبونهم ، وإذا لم يحبونهم لم ينصروهم ولم يشفعوا لهم .فقال تعالي (مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ) [6] وقال (لَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى) . [7] لأن الشفاعة لا تكون إلا في زيادة التفضل ، وأهل التفضيل وزيادته هم أهل الثواب . بدليل قوله تعالي (وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ) [8] وعن الحسن – رضي الله عنه – والله ما يكون لهم شفيع البته " [9] .

ويقول القاضي عبد الجبار في استدلاله بالآية : " بين فيها أن الظالم لا يشفع ، ولا تكون إلا للمؤمنين لتحصيل لهم مزية في التفضل ، وزيادة في الدرجات . مع ما يحصل له – صلي الله عليه وسلم – من التعظيم والإكرام . ومتي حملت الآية علي أن المراد بها الكفار . فهو تخصيص بلا دليل يوجب ذلك " [10] .

---

١ - سورة المدثر : ٤٨.
٢ - سورة الشعراء : ١٠٠، ١٠١ .
٣ - محاسن التأويل للقاسمي ١٢١/٣.
٤ - الانتصاف علي الكشاف لابن المنير الإسكندري ٢٧٩/١ ط دار الكتاب العربي بيروت – ط ثالثة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م وينظر شرح العقائد النسفية ص١٢٣ .
٥ - سورة غافر آية : ١٨.
٦ - سورة البقرة آية : ٢٧٠
٧ - سورة الأنبياء آية : ٢٨.
٨ - سورة النساء آية : ١٧٣ .
٩ - الكشاف ٤٢٠/٣-٤٢١ وينظر شرح الأصول الخمسة ص٦٨٩.
١٠ - شرح الأصول الخمسة ص٦٨٩ ومتشابه القرآن ٦٠٠/٢.

ويقول في تنزيه القرآن عن المطاعن : عن الآية السابقة : " يدل علي أن الشفاعة لا تكون إلا للمؤمنين . فتزيدهم منزلة علي وجه التفضل ، ولو كانت الشفاعة لأهل الكبائر المصريين ، ولم يصح هذا الظاهر [1]

الرد علي استدلال المعتزلة بالآية السابقة

المراد بالظلم في الآية السابقة : الشرك والكفر . الذي لا تنفع معه طاعة ولا عمل صالح .

يقول الإمام الباقلاني في الرد علي استدلال المعتزلة بالآية : " (مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ) " [2] . معناه أن المراد بالظلم الشرك والكفر الذي لا ينفع معه طاعة . كما قال تعالي (إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) "[3] ولهذا ما نزل قوله (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ) حزن الصحابة – رضي الله عنهم – حتي قال الصديق – رضي الله عنه – يا رسول الله : وأينا لم يلبس إيمانه بظلم . فقال النبي – ليس هذا يا أبا بكر . إنما الشرك ها هنا ، ألا ترى إلي قول لقمان (يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) "[4] .

يقول التفتازاني : " أنها تختص بالكفار جمعا بين الأدلة علي أن الظالم علي الإطلاق هو الكافر . وأن نفي النصرة لا يستلزم نفي الشفاعة ، لأنها طلب علي خضوع ، والنصرة ربما تنبئ عن مدافعة ومغالبة " [5] .

يقول الإمام ابن كثير في تفسيره للآية : " أي ليس للذين ظلموا أنفسهم بالشرك بالله من قريب ينفعهم ولا شفيع يشفع فيهم . بل انقطعت بهم الأسباب من كل خير . [6] فدل علي أنه لا شفاعة تنفع الكافر ، ولا حميم يدفع عنه ، والمؤمن بخلاف ذلك " . [7]

وعليه إجماع العلماء من المفسرين والمتكلمين من أهل السنة علي أن المراد بالظالمين : هم الكفار والمشركين بدلالة قوله تعالي (إن الشرك لظلم عظيم) لأن الظلم نوعان . ظلم ينقل عن ملة الإسلام ، وظلم لا ينقل عن الإسلام ، فبين النبي – صلي الله عليه وسلم – أن الظلم المراد به في الآية إنما هو الشرك .

٣- قول الله تعالي (لَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى) [8]

يقول القاضي عبد الجبار : " إن الآية تدل علي أن الشفاعة لا تكون إلا لمن كانت طرائقه مرضية ، وأن الكافر والفاسق ليسا من أهلها " [9] .

الرد عليهم : فالآية السابقة تبين أن هناك أقواما ليس بمرضي عنهم وهم الكافرين . لذلك فإن الله تعالي لا يقبل شفاعة الكافر . أما المؤمن فالله يقبل شفاعته . لأنه مات علي التوحيد .

---

١ - تنزيه القرآن عن المطاعن ص٣٦٧.
٢ - سورة غافر آية : ١٨.
٣ - سورة لقمان آية : ٣١.
٤ - سورة لقمان آية : ٣١.
٥ - شرح المقاصد ٤٠١/٣ وينظر الأربعين في أصول الدين للرازي ٢٤٦/٢ - ط مكتبة الكليات الأزهرية .
٦ - تفسير ابن كثير ١٣١/٦
٧ - الانتصاف ص١٧٤. وينظر تفسير البيضاوي ٣٧/٥ ،و كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٢٨٠.
٨ - سورة الأنبياء آية : ٢٨ .
٩ - متشابه القرآن ٤٤٩/٢.

يقول أبو منصور الماتريدي : " والحرف يدل علي وجهي الشفاعة ، لأن المرتضي ذو منزلة وقدرا ، وهو ممن تضمنته آية شفاعة الملائكة " [1].
ويري الباقلاني : " أن معني الآية الرد علي من أنكر أصل الشفاعة ، فأخبر تعالي أن ثم شفاعة ، لكن لمن أراد الله تعالي أن يشفع له ، وأذن في ذلك . ولم يرد إلا لمن رضي سائر عمله ، لأن من رضي سائر عمله لا يحتاج إلي شفاعة . ويحتمل أن تكون معني الآية : يعني لمن كان معه عمل مرتضي ، والمؤمن معه أفضل الأعمال التي ترضي ، وإن كان عاصيا فاسقا . وهو التوحيد والتصديق ، وقوله لا إله إلا الله . والذي لا يرضي عمله أجمع هو الكافر " [2].

ويقول أبو المعين النسفي : " ولا تعلق لهم – بقوله – تعالي – (ولا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى) [3]. لأن المؤمن بما معه من الإيمان والطاعات مرتضي ، وإن وجدت منه كبيرة – وقيل معناه لا يشفعون إلا لمن ارتضي الله تعالي – الشفاعة له " [4].

فالآية السابقة : في شفاعة الملائكة للمؤمنين . فهم لا يشفعون إلا لمن ارتضي الله ، وهم الذين ماتوا علي توحيده ، وعدم الإشراك به . لأن الله يقول (وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ)[5] ويقول عز وجل (مَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ)[6].

ويقول التفتازاني : " بأنا لا نسلم أن من ارتضي لا يتناول الفاسق ، فانه مرتضي من جهة الإيمان والعمل الصالح ، وإن كان مبغوضا من جهة المعصية ، بخلاف الكافر المتصف بمثل العدل او الجور . فإنه ليس بمرتضي عند الله أصلا لفوات أصل الحسنات وأساس الكمالات . ولا نسلم أن الذين تابوا لا يتناول الفاسق . فإن المراد تابوا من الشرك . إذ لا معني لطلب مغفرة من تاب عن المعاصي ، وعمل صالحا عندكم لكونه عبثا أو طلبا لترك الظلم بمنع المستحق حقه . وهذا بعد تسليم دلالة التخصيص بالوصف علي نفي الحكم عما عداه [7].

لذا قال المفسرون : إن أحق الناس بالشفاعة يوم القيامة . هم أهل التوحيد الذين عصوا وأذنبوا [8].

ولا يقال لأهل التوحيد هم الصالحون فقط ، وليسوا العصاة والمذنبين . فالصالحون لا يحتاجون إلي شفاعة لأنهم ماتوا علي الطاعة ، بينما الذي يحتاج إلي الشفاعة هم العصاة لأنهم قصروا في حق الله . وأضاعوا الواجبات وارتكبوا بعض المحرمات . لكنهم ممن ارتضاهم الله في الجملة لموتهم علي التوحيد .

---

١ - التوحيد ص٤٦٣.
٢ - الانتصاف ص١٧٣.
٣ - سورة الأنبياء آية : ٢٨
٤ - التمهيد لقواعد التوحيد ص٣٧٥.
٥ - سورة الزمر آية :٧
٦ - سورة آل عمران آية : ٨٥
٧ - شرح المقاصد ٤٠١/٣.
٨ - تفسير ابن كثير ١٨٠/٣.

٤- قول الله تعالى : " (ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين ") [١] يقول الباقلاني : " فصح أن لا شفاعة لهم لأجل كفرهم ، وصارت في النار وجدالهم لأجل كفرهم ، وصارت الآية إلى آخره حجة عليهم ، إلا أن الله تعالى أخبر أن ثم شفاعة . وأنتم لا تقولون أن لا شفاعة . غير أنه تعالى أخبر أنها لا تنفع للكافرين . فدل على أنها تنفع المؤمنين " [٢] .

فالآية السابقة تبين : إن الشفاعة ، المنفية هي الشفاعة للكافرين ، لأنهم بكفرهم قطعوا علاقتهم بالله تعالى . والآيات التي قبلها دليل على قولنا السابق :- حيث قال الله (ما سلككم في سقر. قالوا لم نك من المصلين. ولم نك نطعم المسكين. وكنا نخوض مع الخائضين. وكنا نكذب بيوم الدين. حتى أتانا اليقين) [٣] .

ولذلك قال الله تعالى في حقهم لأجل أفعالهم السالفة من إعراضهم عن الصلاة ، والزكاة ، وإتباعهم لأهل الزندقة والكفر ، والتكذيب باليوم الآخر حتى جاءهم الموت . لذا ناسبهم قول الله تعالى بعد ذكر صفاتهم السابقة بأنهم : (فما تنفعهم شفاعة الشافعين) [٤] .

ثانيا :- الاستدلال من السنة :

لقد استدلت المعتزلة ومن تبعهم كالخوارج على أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار من السنة , بعدة أحاديث . ومنها :

١- قول النبي ﷺ : " لا يدخل الجنة نمام ، ولا مدمن من خمر ، ولا عاق " [٥] .

٢- قوله ﷺ : " من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأبها بطنه يوم القيامة ، في نار جهنم خالدا مخلدا فيها " [٦]

٣- قوله ﷺ : " من تحسى سما وقتل نفسه فهو يتحساه في نار جهنم خالدا فيها أبدا " [٧] .

يقول القاضي عبد الجبار : " فليس بأن يوجد ما أوردوه أولى من أن يوجد بما رويناه ، فيجب اطراحهما جميعا . أو حمل أحدهما على الآخر ، فنحمله على ما يقتضيه كتاب الله وسنة رسوله . والمراد به شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي إذا تابوا " [٨]

الرد على الاستدلال السابق :-

إن هذه الأحاديث جاءت للزجر عن ارتكاب هذه الأفعال . وان من يستحل هذه الأمور منكرا حرمتها , أو مكذبا بها . حتى لا تتعارض هذه الأحاديث مع أحاديث الشفاعة لمرتكب الكبيرة .

---

١ - سورة المدثر آية : ٤٨ .
٢ - سورة المدثر الآيات : ٤٣ : ٤٩
٣ - سورة المدثر آية : ٥٠
٤ - شرح المقاصد ٤٠١/٣ .
٥ - سنن ابن ماجه – كتاب الاشربة – باب مدمن الخمر ١١٢٠/٢ رقم الحديث ٣٣٧٦
٦ - صحيح البخاري – كتاب الجنائز – باب ما جاء في قتل النفس ٢٢٦/٣ , رقم الحديث ١٣٦٣
٧ - صحيح البخاري – كتاب الطب – باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه ٤٧/١٠ , رقم الحديث ٥٧٧٨
٨ - شرح الأصول الخمسة ص ٦٩١.

يقول الإمام الباقلاني : " فالجواب عن هذه الأخبار ، أن منها ما صح ، ومنها ما لم يصح ، ويجمع بين الكل . فتحمل هذه الأخبار علي من فعل ذلك مستحلا لفعله ، أو فعله علي وجه التكذيب فيما أخبر به . أن هذا الفعل كبيرة حرام . ونحو ذلك. وهذا صحيح . لأن الرسول - ﷺ- قال : " من قال لا إله إلا الله دخل الجنة – فقال أبو ذر : وإن زنا ، وإن سرق؟ فقال : وإن زنا ، وسرق ، وقتل ، وشرب الخمر ، وإن رغم أنف أبي ذر) [1]
فصح ما قلناه ، وقبلنا جميع الأخبار الصحاح ولم نضرب بعضها ببعض ، ولا أسقطنا بعضها ببعض ، كما يفعل أهل البدع " [2] .

وقد ورد عن المعتزلة أنهم استدلوا بالحديث المروي عن الحسن البصري : " لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمتي . [3]

فهذه الأخبار السابقة التي ذكرتها المعتزلة ، معارضة لأخبار الشفاعة الصحيحة كما أن الحديث السابق من الأحاديث الموضوعة واتضح ذلك من خلال تخريج الحديث السابق .
يقول الإمام الباقلاني : في الرد علي الحديث السابق : بوجهين :
أحدهما : أن هذا الحديث عن الحسن لم يصح ، ولم يرد في خبر صحيح ولا سقيم ، وإنما هو اختلاق وكذب . ولا يعارض الآثار الصحاح المتفق علي صحتها . ثم لو جاز أن يكون قد روي فلم يسقط الصحيح المجمع علي صحته ، بالضعيف السقيم الذي لا أصل له . مع إمكان الجمع بين الكل . واستعمال الجميع . فتحمل صحاح الأخبار علي ما قلنا .
ثانيهما : يحمل هذا الخبر علي أنه أراد به الكبائر التي تخرج من الإسلام ، نحو الكفر بعد الإيمان ، أو استحلال ما حرم الله ، أو تكذيب الرسل أو بعض الكتب . [4]

موقف المعتزلة من الآيات التي تنص علي مغفرة ذنوب العصاة :

لقد ذهبت المعتزلة فيما سبق أن مرتكب الكبيرة إذا مات دون التوبة ، فهو مخلد في النار ، فلا مغفرة له إلا بالتوبة منها ، لأن مبدأ الوعد والوعيد عندهم . أن الله لا يغفر لمرتكب الكبيرة إلا بالتوبة ، تبعا لهذا المبدأ ذهب المعتزلة إلي أن الآيات التي تنص علي عقاب الفاسق محكمة . وأما الآيات التي تجيز غفر أن الله تعالي لذنوب العصاة ، فقد ادعوا أنها متشابه ، ويجب صرفها عن ظاهرها ، وتأويلها بما يتفق مع المحكم ، والذي ينفق مع الدلالة العقلية . ومن الآيات التي اصطدم بها المعتزلة ، والتي تصرح بجواز غفران الله لذنوب العصاة ، والذين ارتكبوا الكبائر ولم يتوبوا منها . ومن هذه الآيات :
١ - قوله تعالي : " (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ)" [5]

---

١ - سبق تخريجه في صـ
٢ - الانتصاف ص١٧٢.
٣ - موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة ٥٨١/٧ رقم الحديث ١٩٣٧٨ /وحكم علي الحديث بانه موضوع . إعداد علي حسن علي الحلبي ط / مكتبه المعارف للنشر والتوزيع بالرياض ط/ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩ م ونسب لكتاب اسني المطالب في أحاديث مختلفة المراتب لمحمد درويش الحوت ١- ٢٩٠ تحت رقم ٧٩٠ تحقيق خليل الميس – ط دار الكتاب العربي – بيروت – ط ثانية ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م
٤ -الانتصاف ص١٧١.
٥ - سورة النساء آية :٤٨

فالآية واضحة الدلالة في غفران الله تعالى لجميع الذنوب ما عدا الشرك ، سواء تاب منها العبد في دنياه أم لم يتب منها .

لكننا نجد المعتزلة يؤولون الآية السابقة ، تأويلا يوافق اعتقادهم في أن مرتكب الكبيرة إذا مات دون توبة منها ، فهو مخلد في النار ، لا تناله الشفاعة بناءا على أصلهم الثالث من أصولهم الخمسة الوعد والوعيد : " لأن الله وعد المطعين بالثواب ، وتوعد العصاة بالعقاب ، وأنه يفعل ما وعد به - وتوعد عليه لا محاله ، ولا يجوز عليه الخلف والكذب " .[1]

فنجدهم يوجهون النص توجيها موافقا لمذهبهم ، حتي لو استدعي ذلك التعسف في تخريج النص عن مفهومة الصريح .

فالزمخشري في تفسيره للآية السابقة : " فإن قلت : قد ثبت أن الله يغفر الشرك لمن تاب منه . وأنه لا يغفر ما دون الشرك من الكبائر إلا التوبة ، فما وجه قوله ؟.
قلت : الوجه أن يكون الفعل المنفي والمثبت جميعا ، موجهين إلي قول الله تعالي (لمن يشاء) .
كأنه قيل : إن الله لا يغفر لمن يشاء الشرك ، ويغفر لمن يشاء ما دون الشرك ، علي أن المراد بالأول من لم يتب , وبالثاني من تاب . ونظيره قولك : إن الأمير لا يبذل الدينار , ويبذل القنطار لمن يشاء تريد: لا يبذل الدينار لمن لا يستأهله ،ويبذل القنطار لمن يستأهله"[2]
ويقول القاضي عبد الجبار : " إن هذه الآية توجب التوقف فيمن ليس بمشرك ، لأنه تعالي علق غفرانه بالمشيئة ، وهذا إبهام واهمان ، وبين آية أخري أن الذي يشاء أن يغفر له المجانب لكبائره .بقوله تعالي : (إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ)"[3][4] .

فالصغائر عند المعتزلة مكفره ومغفورة إذا اجتنبت الكبائر.

يقول القاضي عبد الجبار " عن استدلاله بالآية (الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ)[5] . يدل علي أنه يغفر لمام الإنسان بصغائر المعاصي إذا اجتنبت الكبائر [6] .ولكن المرء مؤاخذ بالصغائر والكبائر لمن جمع بينهما .ولم يتب كما في تفسيره لقوله تعالي : " (قالوا يا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا) " [7][8].

---

١ - شرح الأصول الخمسة ص١٣٢-١٣٣.
٢ - الكشاف ٥٣٢/١
٣ - سورة النساء آية : ٣١
٤ - المختصر في أصول الدين – للقاضي عبد الجبار ضمن مجموعة رسائل العدل التوحيد ٢٤٥/١ – تحقيق د/ محمد عمارة – ط- دار الهلال بدون تاريخ .
٥ - سورة النجم آية : ٣٢
٦ - تنزيه القرآن عن المطاعن ص٤٠٥
٧ - سورة الكهف آية : ٤٩ .
٨ - تنزية القرآن عن المطاعن ص٢٠٥

يقول القاضي عبد الجبار : " إن أكثر ما في الآية . تجويز أن يغفر الله تعالي ما دون الشرك علي ما هو مقرر في العقل . فلو خلينا وقضية العقل ، لكننا نجوز أن يغفر الله تعالي ما دون الشرك لمن يشاء : " إذا سمعنا هذه الآية . غير أن عمومات الوعيد تنقلنا من التجويز إلي القطع . علي أن أصحاب الكبائر يفعل بهم ما يستحقونه . وأنه تعالي لا يغفر لهم إلا بالتوبة والإنابة " . [1]

٢ - قوله تعالي : " (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا) " [2] .

فالآية صريحة في غفران جميع الذنوب سواء تاب منها المرء أم لم يتب . لكن المعتزلة يرون أنه لا يصلح الأخذ بظاهر الآية .

يقول القاضي عبد الجبار : " أنه لا تعلق لكم بظاهر الآية ، لأن ظاهرها يقتضي أن يغفر الله تعالي الذنوب كلها سواء كان ذنبا للكفرة أو الفسقة . ومتي قالوا : إن الكافر مستثني منه بقوله : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا) [3] قلنا فكذلك الفاسق المرتكب الكبيرة المصر علي ذلك مستثني منه بقوله (إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ) [4] فإن ما قالوه إغراء للمكلف بالقبيح . وذلك لا يحسن من الله تعالي ، فيجب أن يكون المراد به أن يغفر الذنوب جميعها بالتوبة " [5].

٣ - قوله تعالي (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ) [6] .

فالآية صريحه : بأن الله ذو مغفرة للناس علي ما اكتسبوا في حياتهم من معاصي وظلم .

لكن نجد المعتزلة لا يأخذون بظاهر الآية . يقول القاضي عبد الجبار : " إن الأخذ بظاهر الآية مما لا يجوز بالاتفاق ، لأنه يقتضي الأفراد علي الظالم ، وذلك لا يجوز علي الله تعالي، فلابد من أن يؤول ، وتأويله هو أن يغفر للظالم علي ظلمه إذا تاب " [7] .

٤ - قوله تعالي (ولا تَيْأَسُوا مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ).[8]

فالآية صريحة في أن اليأس من روح الله إنما هو الكافر . لكن المعتزلة يخصصون ذلك بالفاسق لعموم الوعيد .

فيقول القاضي عبد الجبار : " إن اليأس المذكور في الآية ، إنما هو إنكار الجنة والنار ، فأكثر ما تتضمنه الآية أن الفاسق لا ينكره . ونحن لا نقول إنه ينكره ، فلا يصح التعلق به .

فإنه قيل : إن هذا تخصيص من دون دلالة .قيل له : إنا خصصناه بذلك للأدلة الدالة عليه ، وهي عمومات الوعيد " [9]

---

١ - شرح الأصول الخمسة ص٦٧٨.
٢ - سورة النساء آية : ٤٨
٣ - سورة النساء آية : ٤٨
٤ - سورة النساء آية : ٣٢
٥ - شرح الأصول الخمسة ص٦٨٣
٦ - سورة الرعد آية : ٦
٧ - شرح الأصول الخمسة ص٦٨٤.
٨ - سورة يوسف آية : ١٧
٩ - شرح الأصول الخمسة ص٦٨٦.

فالتأويل السابق للمعتزلة للآيات التي تتصادم مع مبادئهم . وخاصة مبدأ الوعد والوعيد ، تأويل ليس له ضرورة ، لأن النصوص صريحة في غفران الله للذنوب ما عدا الشرك إذا مات المرء من غير توبة . وأن التفسير الصحيح للآيات هو تفسير أهل السنة ، وهذا ما نذكره في الصفحات التالية .

ثانيا : الشفاعة لمرتكب الكبيرة لدى أهل السنة "

يري أهل السنة الشفاعة لمرتكب الكبيرة . ما دام ثبت جواز المغفرة له ، فيشفع فيه الأنبياء والرسل عليهم السلام – كما يشفع فيه الأخيار من الشهداء والأولياء والعلماء . والأدلة علي جواز الشفاعة لأهل الكبائر : – [1]

قول الله تعالي : " (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ) " [2] .

يقول الإمام : ابن جرير الطبري : عند تفسيره للآية : " يستدل به علي أن صاحب الكبيرة موكول أمره إلي الله إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه ، لأن الآية توضح أن الله يغفر دون الشرك . وقد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة ، ففي مشيئة الله إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه عليه ، ما لم تكن كبيرته شركا بالله " [3]

ويقول أبو منصور الماتريدي : " أن الآية في التفصيل – التمييز ما بين ما دون الشرك من الذنوب – بين المحتمل للغفران ، والذي لا يحتمل ، فإذا بموضع التفصيل – بل الذي جاء بحق التفصيل ذكر الغفران بالتكفير ، والتكفير يكون بمقابلة الجزاء من حسنات أو عقوبات . كقوله تعالي (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ) [4] وأنه تعالي قال (لمن يشاء) وهذا كناية عن الأنفس المغفورات ، لا عن الآثام التي تغفر ، ولم يجز صرف التخصيص إلي الآثام المكني بها عن الأنفس " [5]

لأن الله تعالي عفو غفور رحيم ، وإنما يتحقق العفو والمغفرة عما هو جائز التعذيب ، فأما ما لا جواز للتعذيب عليه ، فترك التعذيب عليه لا يكون عفوا ، ولا مغفرة . كترك التعذيب علي المباحات " [6]

ويقول الإمام الغزالي : " وهذه أيضا العمومات مخصوصة بدليل قوله تعالي (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ) [7] .فينبغي أن تبقي له مشيئة في مغفرة ما سوي الشرك " [8]

---

١ ـ ينظر شرح العقيدة الطحاوية ٢٣٣-٢٣٥، والاعتقاد ص ٨٣ ـ ٨٥ والتمهيد ٣٧٣، ٣٧٤ ـ والانتصاف ص١٧٢ ـ أحياء علوم الدين

٢ ـ سورة النساء آية :٤٨ .

٣ ـ تفسير الطبري ٨/٤٥٠.

٤ ـ سورة الأنفال آية : ٣٨ .

٥ ـ التوحيد ١٦٥، ٤٦٦.

٦ ـ الانتصاف ص١٧٠

٧ ـ سورة النساء آية ٤٨

٨ ـ إحياء علوم الدين ١/١٧٧.

ويقول ابن حجر :" مع إجماع أهل الحق على أن الزاني ، والسارق ، والقاتل ، وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك . لا يكفرون بذلك . بل هم مؤمنون ناقصوا الإيمان : إن تابوا سقطت عقوبتهم ، وإن ماتوا مصريين على الكبائر كانوا في المشيئة إن شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة . أو لا "[1]

ويقول ابن حزم :" من يؤمن بالشفاعة : أنه لا يجوز الاقتصار على بعض القرآن دون بعض ، ولا على بعض السنة دون بعض ،ولا على القرآن دون بيان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الذي قال له ربه – عز وجل (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)[2] . وقد نص القرآن على صحة الشفاعة في القرآن "[3].

٢- قال تعالى :- (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) "[4] فالآية صريحة في غفران جميع الذنوب سواء تاب منها المرء أم لم يتب .

فصح يقينا أن الشفاعة التي أبطلها الله عز وجل . هي غير الشفاعة التي أثبتها ، وإذ لا شك في ذلك في الشفاعة التي أبطلها الله عز وجل – هي الشفاعة للكفار ، الذين هم مخلدون في النار . قال تعالى (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا)[5] . نعوذ بالله منها ، فإذا لا شك فيه ، فقد صح يقينا أن الشفاعة التي أوجب الله عز وجل لمن أذن له ، واتخذ عنده عهدا ، ورضي قوله ، فإنما هي لمذنبي أهل الإسلام "[6] .

استدلال أهل السنة على الشفاعة لمرتكب الكبيرة من السنة :-

يستدل أهل السنة على الشفاعة لأهل الكبائر من الأحاديث النبوية ومنها :

١- قال رسول الله ﷺ " شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي "[7]

٢- قال رسول الله ﷺ " ليس من نبي إلا وقد إلا أعطي دعوة ، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي وهي نائلة – إن الله شاء – منهم من لا يشرك بالله شيئاً "[8]

٣- عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن النبي ﷺ قال " إن أول ما تنشق الأرض عنه يوم القيامة أنا ولا فخر أنا سيد ولد آدم ولا فخر ، وأنا صاحب لواء الحمد ولا فخر ، وأنا أول من يدخل الجنة ولا فخر ، وأنا آخذ بحلقة باب الجنة ، فيؤذن لي فيستقبلني وجه الجبار : فأخر له ساجداً . فأرفع رأسي . فأقول يا رب أمتي ، فلا أزال أرجع إلي ربي فيقول : أذهب فأنظر فمن وجدت في قلبه حبة من الإيمان فأخرجه من النار . قال : ﷺ فأخرج من أمتي أمثال

---

١ - فتح الباري ٥٧/١٢

٢ - سورة النحل آية : ٤٤

٣ - الفصل في الأهواء والملل والنحل ١١٢/٤

٤ - سورة النساء آية : ٤٨

٥ - سورة فاطر آية : ٣٦

٦ - الفصل في الأهواء والملل والنحل ١١٣/١١٢/٤.

٧ - سنن أبي داود – كتاب الشفاعة – باب في الشفاعة ٤/ ٢٣٦ – رقم الحديث ٤٧٣٩ وسنن الترمذي ابواب صفة النار ٤٥/٤ – رقم الحديث ٢٥٥٣،٢٥٥٢ .

٨- صحيح البخاري – كتاب الدعوات – باب لكل نبي دعوة مستجابة ٩٦/١١ – رقم الحديث ٦٣٠٤، ٦٣٠٥، صحيح مسلم – كتاب الإيمان – باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته ١٨٩/١، ١٩٠- رقم الحديث ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ .

الجبال . ثم يقول لي النبيون : ارجع إلي ربك فأسأله . فأقول : قد رجعت إلي ربي حتي استحيت منه " [1]

٤-عن ابن مسعود – رضي الله عنه – قال – "قال رسول الله ﷺ " ليدخل الجنة قوم من المسلمين قد عذبوا بالنار برحمة الله وشفاعة الشافعين " [2]

٥- عن أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – قال رسول الله ﷺ لكل نبي عطية، وإني اختبأت عطيتي شفاعة لأمتي . وإن الرجل من أمتي يشفع للقبيلة ، فيدخلهم الله الجنة بشفاعته ، وإن الرجل ليشفع لفئام من الناس فيدخلهم الله الجنة بشفاعته ، وإن الرجل ليشفع لثلاثة نفر ، وأن الرجل ليشفع للاثنين ، وإن الرجل يشفع للرجل " [3].

٦- عن أبي أمامه – رضي الله عنه – قال – قال : رسول الله ﷺ" يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثر من ربيعة ومضر " [4]

بالرغم من وضوح الأدلة السابقة علي جواز الشفاعة لمرتكب الكبيرة ,دون ان يتوب منها قبل موته , غير مستحلا لها , أو منكرا لحرمتها , مكذبا بها .

نجد القاضي عبد الجبار – يؤول الأحاديث الواردة في الشفاعة لمرتكب الكبيرة إذا لم يتب منها في الدنيا .فيقول : المراد به شفاعتي لأهل الكبائر إذا تابوا . ومتي قالوا : إن التائب في غني عن الشفاعة ولا فائدة فيها . فإن ما استحق التائب من الثواب قد انحبط بارتكابه الكبيرة ، ولا ثواب له إلا مقدار ما قد استحقه بالتوبة . فيه حاجة إلي نفع التفضل عليه " [5]

لكن ما ذهبت إليه المعتزلة من أن الشفاعة تكون للتائبين من الكبائر ، وليست للعصاة. فإن هذا القول يخالف الإجماع . لأن الأمة مجمعة علي أن الشفاعة تنول مرتكب الكبيرة الذي لم يتب منها , ما لم تكن شركا بالله .

يقول الإمام الرازي : " الجواب عن جملة هذه الشبهات بحرف واحد . وهو أن دلائلكم في نفي الشفاعة ، لا بد أن تكون عامة في الأشخاص والأوقات . وإلا لم يدخل محل الخلاف فيها . ودلائلنا في إثبات الشفاعة لابد أن تكون خاصة في الأشخاص والأوقات . لأنا لا نثبت الشفاعة في حق كل الأشخاص ، ولا نثبتها أيضا في جميع الأوقات .
فثبت أنه لابد أن تكون دلائلنا خاصة ، ودلائلكم عامة . والخاص مقدم علي العام ، فكان الترجيح من جانبا " [6]

---

١ - صحيح مسلم – كتاب الفضائل – باب تفضيل بيننا – ص – علي جميع الخلائق ١٧٨٢/٤ – رقم الحديث ٢٢٧٨ وسنن ابن ماجة – كتاب الزهد – باب ذكر الشفاعة ٢/ ١٤٤٠ رقم الحديث ٤٣٠٨ .
٢ - المعجم الكبير – الإمام أبي القاسم الطبراني ٢١٤/١٠ – رقم الحديث ٥٠٩-١- تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي – ط – دار الفكر ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م
٣ - سنن الترمذي – أبواب صفة القيامة ٤٦/٤- رقم الحديث ٢٥٥٦.
٤ - سنن الترمذي – أبواب صفة القيامة ٤٦/٤ – رقم الحديث ٢٥٥٧ وذكر أن الرجل هو عثمان بن عفان – رضي الله عنه
٥ - شرح الأصول الخمسة ص٦٩١
٦ - الأربعين في أصول الدين للرازي ٢٥٠/٢

ويقول الإمام الغزالي " أعلم أنه إذا حق دخول النار على طوائف من المؤمنين ، فإن الله تعالى بفضله يقبل فيهم شفاعة الأنبياء والصديقين . بل شفاعة العلماء والصالحين – وكل من له عند الله جاه وحسن معاملة ، فإن له شفاعة في أهله وقرابته وأصدقائه ومعارفه . فكن حريصا على أن تكتسب لنفسك عندهم رتبة الشفاعة " [1] .

ويقول الإمام الجيلاني : " والإيمان بأن يقبل شفاعة نبينا – صلى الله عليه وسلم – في أهل الكبائر والأوزار ، واجب قبل دخول النار ، عاما للحساب لجميع أمم المؤمنين ، وبعد دخولها لأمته خاصة ، فيخرجون منها بشفاعته - صلى الله عليه وسلم- وغيره من المؤمنين حتى لا يبقى في النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان ، ومن قال لا إله إلا الله ، مرة واحدة في عمره مخلصا لله عز وجل " [2]

١ - إحياء علوم الدين ٢٠٣/٥

٢ - الغنية ١٠٢/١.

نتائج البحث

من خلال الرحلة المباركة مع البحث فقد توصلت إلى بعض النتائج ومنها :

١- أن مفهوم الإيمان لغة التصديق ، وهو ضد التكذيب وهو من الأمن والطمأنينة .

٢- إن أصح الآراء في حقيقته الاصطلاحية ، هو رأي أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية بأنه : التصديق بكل ما جاء به النبي - ﷺ من عند ربه مما علم من الدين بالضرورة .

٣- أن الإيمان يقبل الزيادة والنقصان من حيث التصديق والعمل . وعليه جمهور العلماء من أهل السنة .

٤- أن العلاقة بين الإسلام والإيمان هي علاقة التغاير وهو الرأي الصحيح ، لأن نصوص الكتاب والسنة فرقت ما بين الإيمان والإسلام . لكنهما إذا اجتمعا تفرقا . وإذا تفرقا حمل كل الإسلام على العبادات الظاهرة ، والإيمان على الجانب الباطني .

٥- أن الخلاف بين مرتكب الكبيرة يرجع إلى الخلاف حول صلة العمل بالإيمان . حيث رأت الخوارج والمعتزلة أن العمل ركن من الإيمان . وأن تاركه مخلد في النار , فذهبت الخوارج بتكفير مرتكب الكبيرة , أما المعتزلة فقالت بين منزلة من المنزلتين بينما المرجئة تساهلت في الحكم عليه بالجنة وعدم دخوله النار، وأن المعصية لا تؤثر في إيمانه . كما لا ينفع مع الكفر طاعة . وأن القول الحق هو رأي أهل السنة بعدم خلوده في النار وعدم تكفيره كما ذهبت المعتزلة بل هو مؤمن ناقص الإيمان لارتكاب الكبيرة .

٦- أن مرتكب الكبيرة تناله الشفاعة في الآخرة فيكون من أهل الجنة بعد انقضاء المدة المقدرة عليه ، بحسب المعاصي التي ارتكبها في دنياه . ولا عبرة فيما تدعيه المعتزلة والخوارج بأن الشفاعة تكون لرفعه الدرجة والمنزلة ، وأن مرتكب الكبيرة لا تناله الشفاعة. وهذا مخالف لاعتقاد أهل السنة في جواز الشفاعة لمرتكب الكبيرة الذي مات دون توبة منها .

مراجع البحث

١- القرآن الكريم : جل من أنزله
٢- اتحاد السادة المتقين – للزبيدي- ط- دار الكتب العلمية بيروط – ثالثة ٢٠٠٥م
٣- إحياء علوم الدين للإمام الغزالي – تحقيق – الشحات الطحان ، وعبد الله المنشاوي –ط- دار للتراث –ط-أولي ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٤- الأربعين في أصول الدين للإمام فخر الدين الرازي –ط- مكتبة الكليات الأزهرية – بدون تاريخ .
٥- الإرشاد في قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد – للإمام الجويني – تحقيق محمد يوسف موسي –ط- مكتبة الخانجي بالقاهرة –ط١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.
٦- أصول الدين – للبغدادي –ط- دار الآفاق الجديدة – ط- أولي ط- ١٩٨٨م.
٧- الاعتقاد لأبي بكر البيهقي –ط- دار الكتب العلمية بيروت –ط- أولي ١٩٨٦م.
٨- الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي – تحقيق محمد مصطفي أبو العلا –ط- مكتبة الجندي بمصر ط١٩٧٢م.
٩- الانتصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي ابي بكر بن الطيب الباقلاني تحقيق – محمد زاهد الكوثري –ط- مكتبة الخانجي بالقاهرة –ط- ثالثة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
١٠- الانتصاف من الكشاف – لناصر الدين بن المنير الإسكندري – بهامش الكشاف للزمخشري ط- دار الكتاب العربي بيروت-ط- ثالثة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
١١- الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية –ط- دار الفكر العربي –ط- بدون تاريخ .
١٢- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين- لأبي المظفر الاسفراييني – تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري –ط- أولي ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م.
١٣- التذكرة في أحوال الموتي والآخرة للإمام القرطبي –ط- دار الريان للتراث –ط- بدون تاريخ .
١٤- تفسير البحر المحيط – لأبي حيان الأندلسي –ط- دار الفكر للطباعة والنشر بيروت – ط- ١٣٦٦هـ ١٩٤٧م.
١٥- تفسير البغوي- (معالم التنزيل) للإمام لأبي الحسن البغوي – تحقيق خالد عبد الرحمن العك ، ومروان سوار – ط- دار المعرفة بيروت –ط- ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
١٦- تفسير ابن كثير –ط- مكتبة الإيمان بالمنصورة –ط- أولي –ط١٤٠٠هـ/ ١٩٩٠م.
١٧- تفسير الجامع لأحكام القرآن –للإمام القرطبي –ط- دار إحياء التراث العربي – بدون تاريخ
١٨- تفسير الطبري – جامع البيان عن تأويل أي القرآن – لابن جرير الطبري – تحقيق محمود محمد شاكر –ط- دار المعارف بمصر –ط- دار الفكر –ط١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
١٩- تفسير القاسمي – محاسن التأويل لمحمد جمال الدين القاسمي- تحقيق – محمد فؤاد عبد الباقي ط- دار إحياء الكتب العربية –ط- أولي ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م .
٢٠- تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل – لجار الله الزمخشري –ط- دار الكتاب العربي بيروت –ط- ثالثة –ط- ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٢١- تفسير مفاتيح الغيب – للإمام فخر الدين الرازي –ط- دار الفكر للطباعة والنشر –ط- أولي ١٤١٤هـ.
٢٢- تفسير المنار- الشيخ محمد عبده ، والسيد محمد رشيد رضا –ط- دار المنار بمصر –ط- ثانية ١٣٥٠هـ.

٤٢- صحيح البخاري مسلم – للإمام محمد بن إسماعيل البخاري – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي –ط- دار الفكر بدون تاريخ .
٤٣- صحيح الإمام مسلم – للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – ط- دار الحديث بالقاهرة .
٤٤- العالم والمتعلم – لأبي حنيفة النعمان – رسالة إلى عثمان البستي – تحقيق محمد زاهد الكوثري –ط- الأنوار بالقاهرة –ط- ١٣٦٨هـ .
٤٥- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية – للإمام أبي المعالي الجويني – تحقيق محمد زاهد الكوثري –ط- مكتبة الكليات ط- ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م .
٤٦- الغنية لطالبي طريق الحق – للإمام عبد القادر الجيلاني –ط- دار التراث العربي –ط- أولي ص١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م .
٤٧- فتح الباري بشرح صحيح البخاري – لابن حجر العسقلاني –ط- دار الفكر بدون تاريخ .
٤٨- الفرق بين للإمام عبد القادر البغدادي – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد –ط- المكتبة العصرية بيروت –ط- ثانية ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م
٤٩- القاموس المحيط – للفيروز آبادي –ط- إحياء دار التراث العربي – بدون تاريخ .
٥٠- الفصل في الملل والأهواء والنحل –للإمام ابن حزم الظاهري تحقيق د/ محمد إبراهيم نصر – د/ عبد الرحمن عميرة –ط- دار الجبل بيروت ط- ثانية ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .
٥١- الكليات – لأبي البقاء الكفوي – إعداد – عدنان درويش وآخرين –ط- منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بسوريا –ط- ١٩٨١م .
٥٢- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للإمام السيوطي –ط- دار المعرفة بيروت – ط- بدون تاريخ .
٥٣- لسان العرب – لابن منظور – تحقيق عدنان محمد زرزور – ط- دار المعارف بالقاهرة –ط- ١٩٧٩م .
٥٤- متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار . تحقيق عدنان محمد زرزور –ط- دار التراث بالقاهرة – ط- بدون تاريخ .
٥٥- مجموع الفتاوي لشيخ الإسلام ابن تيمية – جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم –ط- مكتبة المعارف بالرياض –ط- بدون تاريخ .
٥٦- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للإمام فخر الدين الرازي – تقديم –طه عبد الرءوف سعد –ط- مكتبة الكليات الأزهرية بدون تاريخ .
٥٧- مختار الصحاح – لمحمد بن أبي بكر الرازي –ط- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .
٥٨- المختصر في أصول الدين – للقاضي عبد الجبار الهمذاني – ضمن مجموعة رسائل العدل والتوحيد – تحقيق د/ محمد عمارة –ط- دار الهلال بدون تاريخ .
٥٩- المسايرة لابن الهمام – تحقيق – محمد محي الدين عبد الحميد – ط- المطبعة المحمودية بمصر – بدون تاريخ
٦٠- مسند الإمام أحمد –ط- مؤسسة قرطبة –ط- بدون تاريخ .
٦١- المصنف في الأحاديث والآثار للحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي شيبة – تحقيق – سعيد محمد اللحام –ط- دار الفكر العربي –ط- أولي ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م .

٦٢- معارج القبول الشرح سلم الأصول إلي علم الأصول في التوحيد للشيخ حافظ بن أحمد الحكمي -ط- دار الفارق بالمملكة العربية السعودية -ط- ثالثة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م.
٦٣- المعجم الكبير للإمام أبي القاسم الطبراني - تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي -ط- دار الفكر- ط - ثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٦٤- المفردات في غريب القرآن - للراغب الأصفهاني - تحقيق محمد الجيلاني -ط- دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت -ط- بدون تاريخ.
٦٥- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علي الألسنة - للإمام عبد الرحمن السخاوي - تحقيق محمد عثمان الخشت -ط- دار الكتاب العربي -ط- أولي ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٦٦- مقالات المسلمين واختلاف المصلين للإمام أبي الحسن الأشعري - عنها بتصحيحه هلموت ريتر -ط- ثالثة - دار النشر فرانز شتايز بقشباوي- ط- ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٦٧- الملل والنحل - الأمام ابي الفتح محمد ابن عبد الكريم الشهرستاني - تحقيق الأستاذ / أحمد فهمي محمد -ط- دار الكتب العلمية بيروت -ط ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٦٨- المنهاج في شرح صحيح مسلم - الإمام النووي - ط- دار إحياء التراث العربي - ط- بدون تاريخ.
٦٩- الموضوعات لعبد الرحمن أبي الفرج بن الجوزي -ط- دار الفكر العربي - ط- ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.